التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية (بيجين +20)

"الاستعراض الوطنيّ للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً"

إعداد: د. منى مؤتمن

الأمينة العامة المساعدة ومستشارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع

للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

حزيران/ 2014

من أقوال صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

"أنه وبفضل جهود آلاف الأردنيين في قطاع التعليم، والخدمات الصحية، وفي المجتمعات المحلية على امتداد المملكة، يسير الأردن نحو تحقيق العديد من أهداف الألفية، الهدف الثاني على سبيل المثال، استطاعت المملكة تحقيق هدف ضمان التحاق جميع الأطفال في التعليم الأساسي وإكماله ... إنهاء الأمية بين الشباب ... وتوفير التعليم للطلاب والمهارات التي يحتاجونها لتحقيق الإنجاز".

"فكل إنجاز نحققه في أي من أهداف الألفية يُعزز النجاح في الوصول إلى الأهداف الأخرى، سواء في توفير التعليم والخدمات الصحية الأفضل، أو تحقيق مستويات معيشية أعلى، أو تمكين النساء والشباب، أو إيجاد الفرص الاقتصادية. ونستطيع أن نعظم الإنجاز عبر دمج استراتيجيات تحقيق أهداف الألفية في الاستراتيجيات الوطنية والدولية. لكن الحفاظ على الإنجاز غير ممكن من دون إيجاد الظروف التي تحتاجها مسيرة التنمية، والمتمثلة في السلام، والشراكة، وتوافر الفرص العالمية".

(خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في الاجتماع العام رفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية في الجمعية العامة للأمم المتحدة/ نيويورك/ الولايات المتحدة الأميركية/ 20 أيلول- سبتمبر 2010)

خطاب: صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة إطلاق عملية مراجعة وتقييم إعلان بيجين +20

"كان إعلان بيجين عام 1995 معلماً رئيساً في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء، ولحظة فارقة في حياة الحركة النسائية العالمية، مما ساهم بتمكين الملايين من النساء والفتيات وفتح آفاق المستقبل لهن، ومنذ تلك الفترة قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن هذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كنا قد هيأنا الأجواء لجيل الشباب الذي ورث إنجازات بيجين ليكون على دراية كاملة بالآمال والطاقات التي تم بناؤها آنذاك، والأهمية التي يحملها إعلان بيجين لهم، لأن الشباب في نهاية الأمر هم المعنيون بالحفاظ على روح إعلان بيجين ودفع مكتسباته إلى الأمام، وعلى الرغم من الاضطرابات المتعددة التي أثرت على معظم مناطق العالم منذ ذالك الحين؛ سواء الحروب أو الأزمة المالية العالمية وتبعاتها أو الربيع العربي، لمسنا الجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل تمكين النساء والفتيات في مجالات عديدة، بالمقابل علينا أن نستشرف ما يمكن أن يحمله لنا هذا القرن الجديد، وكيف يمكننا الاستمرار بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بالرغم من مثل هذه الأوضاع وتداعياتها. لقد تم إجراء تقييم لإعلان ومنهاج عمل بيجين من قبل، ولكن مع تزامن التقييم في هذه المرحلة مع تقييم الأهداف الإنمائية للألفية، والتي ستصب في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، آمل أن نتمكن من إرساء أرضية مشتركة بينهما، وأن نتفوق على أنفسنا من خلال اتخاذ توجه علمي وواقعي لهذا الموضوع، ففي نهاية الأمر علينا أن نبني هذا التقييم بكل جدارة على ما سبق وجعل نتائجه أقرب ما يمكن للتطبيق، فبإرادة أخواتي العربيات، ومشاركة المرأة في كل أنحاء العالم، وجميع المهتمين بقضايا حقوق المرأة، أرجو أن نتمكن من إعادة الزخم والألق الذي شهدناه في بيجين."

صفحة المحتويات

- **الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام 1995.**
- **الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين منذ عام 2009، وتشمل:**
  - **أ- مجال المرأة والفقر.**
  - **ب- مجال تعليم المرأة وتدريبها.**
  - **ج- مجال المرأة والصحة.**
  - **د- مجال العنف ضد المرأة.**
  - **ه- مجال المرأة والنزاع المسلح.**
  - **و- مجال المرأة والاقتصاد.**
  - **ز- مجال المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار.**
  - **ح- مجال الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة.**
  - **ط- مجال حقوق الإنسان للمرأة.**
  - **ي- مجال المرأة والإعلام.**
  - **ك- مجال المرأة والبيئة.**
  - **ل- مجال الطفلة.**
- **الباب الثالث: البيانات والإحصاءات.**
- **الباب الرابع: الأولويات الناشئة.**
- **قائمة المراجـــع.**
- **قائمة المرفقات.**

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام 1995

مقدمة:

بمناسبة إعداد التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية لغايات استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل (بيجين +20)، لابد لنا من أن نتوجه بالتقدير لنساء الأردن وللمؤسسات المعنية بقضايا المرأة على كل ما تحقق من إنجازات على مختلف الصُعد والمجالات؛ سواء ما يتعلق بالإنجازات التربوية التي تمثلت ببعدها الكمي بارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في معظمها، مثلما تمثلت ببعدها النوعي بتميّز نتائج التحصيل التعلّمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن على زملائهن الذكور وفقاً لما أشارت إليه نتائج الاختبارات الوطنية والدولية في مختلف المباحث والمستويات التعليمية، أو ما يتعلق بالتقدم الملموس في مجال توفير الرعاية الصحية الشاملة والمجانية للأمومة والطفولة ولكبار وكبيرات السن والمصابين والمصابات بأمراض مزمنة، أو في مجال مراجعة التشريعات وتعديلها وتطويرها وتبنى السياسات الكفيلة بتلبية احتياجات النساء وإطلاق طاقاتهن لخدمة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ووطنهن، والكفيلة بإعمال واحترام وحماية حقوقهن الإنسانية، وما شهده الأردن من إنجازات على سبيل التوسع والتنوع في البرامج والخدمات التأهيلية والتدريبية الموجهة للنساء والتي تقدمها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة.

هذه الإنجازات التي لم تكن لتتحقق لولا الإسهامات القيّمة للأردنيات جنباً إلى جنب مع أشقائهن الرجال الأردنيين في شراكة وتعاون وتكامل ترجمة لرؤى وتوجيهات جلالة قائد البلاد المفدى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم؛ والتي جاءت استجابة لتطلعات الأردنيين والأردنيات جميعاً نحو إعلاء قيم الحق والعدالة والمشاركة والمساواة، وعملهم معاً من أجل الحرية والكرامة المكفولة لكل أردني وأردنية بموجب أحكام الدستور، واستناداً إلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والرسالات السماوية، والتزاماً بمبادئ حقوق الإنسان العالمية وبأحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن وأعلن التزامه بها، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما يُمثل إنجازاً آخر ساهم في تعزيز حقوق المرأة الأردنية كمواطنة وكإنسانة تنطبق عليها كافة النصوص التشريعية وأحكام الاتفاقيات كما تنطبق على الرجل.

وقد واصلت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ تأسيسها في عام 1992؛ أداء عملها بالبناء على الإنجازات التي حققتها النساء والمنظمات النسائية؛ وبالتعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاعين الأكاديمي والإعلامي المعنية بقضايا المرأة، للنهوض بالمهام الموكلة إليها، ولتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية ومعالجة ما يعترض المسيرة من عقبات ومعيقات، ومتابعة تنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة الأردنية. فقد حققت اللجنة الوطنية برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة منذ تأسيسها إنجازات عدة، كما أحدثت تغييراً إيجابياً كبيراً وملموساً في حياة الأردنيات رغم الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة، فقد سعت جاهدة لانتزاع حضورها وتعزيز مكانتها بكافة المجالات، وأسهمت في إحداث تطورات هامة في مسيرتها وصولاً إلى حالة نادرة وأنموذج يحتذى به عربياً وإقليمياً ودولياً، فقد خطت خطوات واسعة نحو الأفضل في مجالات مختلفة. وتواصل اللجنة عملها مستندة إلى رؤية القيادة الهاشمية وإرادتها كما عبر عنها صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، من خلال مبادرات ملكية مميّزة عديدة. وما زالت اللجنة الوطنية تعمل بجهد مؤسسي تشاركي، ومثابرة لا تكل ولا تمل بهدف تذليل كل ما يعيق تقدمها من عقبات أو صعوبات.

(أ) الإنجازات الرئيسة التي حققها الأردن في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين:

1) تعزيز انتهاج منحى التخطيط الاستراتيجي التشاركي؛ في إطار الجهود الوطنية الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والارتقاء بواقعها في مختلف مجالات الحياة:

أ- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وتحديثها وتطويرها، ومتابعة إقرارها:

بعد أن صدرت الاستراتيجية الوطنية الأولى للمرأة الأردنية في عام 1993؛ والاستراتيجية الوطنية الثانية للمرأة الأردنية (2006-2010)، وفي ضوء تقييم مخرجاتها ونتاجاتها؛ واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 21-11-8-9365 بتاريخ 1996/9/24، المتضمن تكليف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والعمل على تحديثها وتطويرها، وانطلاقاً من آليات العمل التي تعتمدها في تحقيق ذلك؛ قامت اللجنة الوطنية بقيادة جهد وطني شمولي تكاملي لإعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية – الثالثة - للمرأة الأردنية (2013-2017)، والتي تنبثق من أحكام الدستور الأردني وتتماشى مع الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)، مثلما تنسجم مع برنامج عمل الحكومة للأعوام (2013-2016) ومع الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات المعنية بقضايا المرأة، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع ومبادئ حقوق الإنسان. وقد تم إعداد الاستراتيجية لتكون إطاراً مرجعياً لعمل اللجنة الوطنية والمؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بتمكين المرأة والارتقاء بواقعها وتعزيز مشاركتها في مختلف الميادين.

ولغايات تعرّف واقع المرأة وأوضاعها في مختلف المجالات، وتحديد الإيجابيات لتعظيم أثرها وتحديد الفجوات للعمل على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتجاوزها، فقد تم توظيف تحليل البيئة الكلية (PESTEL Analysis) لتشخيص واقع قطاع المرأة، الذي اشتمل على تحليل التأثيرات التالية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية. إضافة إلى تطبيق تحليل (SWOT) لواقع قطاع المرأة، الذي اشتمل على تلخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية، وتحديد التحديات/ التهديدات السائدة في البيئة الخارجية، إضافة إلى تعرّف الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لاستثمارها في تحويل نقاط الضعف والتحديات والتهديدات إلى نقاط قوةٍ والبناء عليها.

وتم اعتماد النهج التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات في التعامل مع قضايا المرأة، بتعزيز التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع مختلف المؤسسات الوطنية الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين الأكاديمي والإعلامي والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة. وروعي الانفتاح على التجارب والخبرات وأفضل الممارسات والمستجدات والمنهجيات المتطورة المتبناة في إعداد الاستراتيجيات والخطط

والتقارير العربية والدولية، والإفادة منها بما يلائم خصوصية البيئة الأردنية، والتوظيف الفاعل لوسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنوعة في خدمة قضايا المرأة.
وانطلاقاً من الاهتمام بأولويات المرأة ومتطلباتها في مختلف محافظات المملكة، وإيماناً بضرورة البناء على الخبرات التراكمية والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات ولمؤسساتنا الوطنية، فقد تم تنفيذ حملة وطنية للحوار حول وضع المرأة وأولوياتها في محافظات المملكة؛ تضمنت عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وورش العصف الذهني التي بلغ عددها (25) لقاءً عُقدت في إطار المشاورات والاستشارات لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013- 2017)، والتي تم خلالها تفعيل النقاش والحوار مع مختلف هيئات المجتمع وقطاعاته المختلفة رجالاً ونساءً.
علماً بأن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) عُنيت بإدماج أحدث المستجدات المتصلة بتمكين المرأة "اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً" والتي تم صياغتها وفق مجموعة متكاملة من المحاور؛ هي:

- **محور الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (أي التمكين الاجتماعي)**؛ الذي يتضمن مجالات فرعية عدة، هي: التعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، والبيئة والتغير المناخي، والمرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، بما في ذلك؛ الأمن الغذائي، والمأوى والإسكان، والمرأة المعوّقة، والمرأة كبيرة السن.
- **محور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة**؛ الذي يشمل المرأة في: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والمجالس البلدية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
- **محور التمكين الاقتصادي للمرأة**؛ الذي يتناول المرأة العاملة، وسيدة الأعمال، والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة، والمُعيلة للأسرة.

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المحاور المستعرضة؛ التي تندرج أهدافها ضمن جميع محاور الاستراتيجية ومجالاتها، منها؛ محور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما عُنيت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2013-2017) بمواصلة العمل على ما تحقق في الاستراتيجية السابقة وتعظيمه، فأدمجت محاور جديدة – ضمن المحاور المستعرضة - لم تكن واردة في الاستراتيجية السابقة، ولكن المستجدات في مجال المرأة أفرزتها، وهي:

- محور الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.
- محور دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية.
- محور التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، الذي يتضمن (الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز والنزاهة، وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم، والبحث العلمي والمتابعة والتقييم، وحفز التمويل وبناء الشراكات).

كما تم إدماج بعض البنود الجديدة - التي لم تكن متضمنة أصلاً في الاستراتيجية السابقة - ضمن المجال المناسب لها، مثل:

- المرأة في التعليم العالي: الجامعي والدراسات العليا؛ ضمن مجال المرأة والتعليم.
- المرأة واستثمار الفرصة السكانية في الأردن؛ ضمن مجال المرأة والصحة.
- المرأة والتغيّر المناخي؛ ضمن مجال "المرأة والبيئة".
- الطفل/ة المعنّف/ة؛ ضمن مجال "العنف ضد المرأة".

وقد تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية من قبل مجلس الوزراء؛ في اجتماعه الذي عُقد يوم الأحد الموافق 20-1-2013 بموجب القرار رقم (959). حيث تم اعتماد وثيقة الاستراتيجية التي تُمثل "التوجهات والملامح العامة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" فيما يخص مختلف المحاور والمجالات المتصلة بتمكين المرأة "اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً"، وبذلك يكون مجلس الوزراء قد أقر هذه التوجهات والملامح العامة للعمل الوطني والمؤسسي في مجال تمكين المرأة في المرحلة المقبلة، كما تم تعميم الاستراتيجية من خلال مجلس الوزراء على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. وسيتم تفعيل العمل بالاستراتيجية كما تم إقرارها من مجلس الوزراء لفترة الخمس سنوات (2013-2017) بإذن الله، وإعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية في ضوء ذلك. وقد بوشر بتنفيذ برنامج توعوي متكامل للتعريف بالاستراتيجية بمختلف محاورها ومجالاتها في محافظات المملكة كافة. كما يتم العمل حالياً لغايات حشد التمويل من المنظمات والمؤسسات والجهات المانحة للمشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية وعددها (38) مشروعاً تستهدف تمكين المرأة في مختلف القطاعات والأقاليم، والتي سيتم تنفيذها أيضاً وفق منحى تشاركي مع مختلف الجهات والقطاعات المعنية بشؤون المرأة وقضاياها. ويؤمل إذا ما نجحنا في حشد التمويل المناسب لتنفيذها؛ أن تُشكل هذه المشاريع نقلة نوعية تُسهم في تطوير واقع المرأة الأردنية، وتجذير مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بمختلف مساراتها وأبعادها، وزيادة مساهمتها في رسم السياسات وصناعة القرارات في المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية، وإحداث التغيير الإيجابي الذي ينعكس في تحسين نوعية حياة المرأة بخاصة وحياة أسرتها بعامة.[1]

ب- بناء وتطوير الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة بمجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين واعتمادها:
جاء في الأجندة الوطنية للأعوام (2006-2015) في محور التنمية السياسية والمشاركة، وفي بند الحرص على تمكين المرأة؛ بأنه لا بد من زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وجعلها شريكاً للرجل في التنمية، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة. كما تناولت الأجندة ضمن محور المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني وفي بند تمكين المرأة توصيات بخصوص: تحقيق المساواة للمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز بحقها في القوانين والتشريعات الأردنية، وتغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها وتصحيح الصورة النمطية السلبية التي تنتقص من حقوقها، وضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الرسمية...

[1] الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، التوجهات والملامح العامة والوثيقة المرجعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2013.

وانسجاماً مع اعتماد النهج الاستراتيجي في التعامل مع القضايا الوطنية المهمة بعامة ومع الأولويات المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الأهداف التنموية بخاصة؛ فقد تم حصر أكثر من (43) استراتيجية وطنية وخطة استراتيجية وإطاراً وطنياً (المرفق رقم 11)، تناولت موضوعات ذات علاقة بمجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين؛ أبرزها الاستراتيجيات الوطنية التالية: الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) (التوجهات والملامح العامة، والوثيقة المرجعية)، الاستراتيجية الوطنيّة للتشغيل للأعوام (2011-2020)، الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفقر للأعوام (2013-2020)، الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية (2005)، استراتيجية المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2009-2012)، الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن (2009)، الاستراتيجية الصحية الوطنية (2008-2012)، الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة للأعوام (2013-2017)، استراتيجية وزارة الصحة (2008-2012)، الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، (2011)، الاستراتيجية الوطنية للسكان (2000-2020)، الاستراتيجية الوطنية للاتصال والإعلام الصحي (2011-2012)، الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن/ (الوثيقة المرجعية (2008)، الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، خطط العمل للمرحلة الثانية (2010-2015)، الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة (2000)، الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال، 2006، الاستراتيجية الوطنية الأردنية الأولى للشباب للأعوام (2005-2009)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم (2006)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (2007-2012)، الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم (2010)، واستراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017). إضافة إلى مجموعة الخطط الوطنية والاستراتيجية، وأبرزها: الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004-2013)، الخطة الوطنية للطفولة المبكرة (2003-2007)، الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2009-2013)، الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (2008-2012)، الخطة الاستراتيجية لبرنامج القرى الصحية (2011-2015)، الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز (2012-2016)، الخطة الاستراتيجية لتنظيم الأسرة (2013-2017)، الخطة الاستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية (2011-2013)، الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية (2011)، الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف (2006)، والإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (2011).

ج- وضع واعتماد برنامج عمل الحكومة للأعوام (2013-2016):[2]

تم وضع برنامج عمل الحكومة للأعوام (2013-2016)؛ بحيث تضمن الخطط والبرامج لـ (23) قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً، هي (المالية العامة، تحسين بيئة الأعمال وتطويرها، السياحة، الزراعة، التشغيل والتدريب المهني والتقني، التنمية المحلية وتنمية المحافظات، مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم العام، التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، الثقافة، الشباب والرياضة، النقل، الأشغال، الإسكان، المياه والصرف الصحي، الطاقة والثروة المعدنية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة، التشريع والعدل، تطوير القطاع العام، إطار العمل السياسي، الأمن والسلامة العامة). وقد احتوى البرنامج على التوجهات المستقبلية والسياسات والمؤشرات لكافة الجهات المعنية، وملاحق خاصة بجميع المشاريع والبرامج لكل قطاع عبر سنوات البرنامج التي يتوافر لها تمويل؛ والقسم الآخر البرامج والمشاريع التي بحاجة إلى تمويل، وهناك ملحق خاص بمشاريع صندوق تنمية المحافظات.

وقد تم صياغة البرنامج بنهج تشاركي ساهمت فيه جميع الجهات ذات العلاقة، وتتضمن خطة عمل كل قطاع التوجهات المستقبلية والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف في المدى المتوسط، والبرامج والمشاريع المرتبطة بها والمخصصات المالية موزعة على سنوات الخطة مع مراعاة الموقع الجغرافي، وضمن إطار زمني محدد، إضافة إلى مؤشرات قياس أداء كمية ونوعية شاملة للقطاعات، وقيم ونسب مستهدفة لكل سنة من السنوات القادمة، والتي على أساسها سيتم تقييم أثر هذه البرامج وكفاءة الإنفاق عليها.

وبلغ عدد البرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة في كافة القطاعات (1071) وهي المشاريع المتوافر تمويل لها بكلفة إجمالية تبلغ حوالي (7) مليار دينار للأعوام (2013-2016)، بالإضافة إلى مشاريع سيتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، و(278) مشروعاً لا يتوافر تمويل لها حالياً وستسعى الحكومة للبحث عن مصادر تمويل لها، ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ برنامج عمل الحكومة في تحقيق الأهداف والتوجهات المستقبلية.

الملامح الرئيسة لخطة عمل القطاعات:

- هناك ترابط بين التوجهات المستقبلية، وكل من السياسات والبرامج والمشاريع، إضافة إلى مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس شامله للقطاعات، ووجود نسب مستهدفة لكل سنة من السنوات القادمة، وعلى أساسها سيتم تقييم أثر هذه البرامج وكفاءة الإنفاق عليها.
- هناك شمولية وتكامل بين القطاعات التنموية وتم ربطها وتناسقها ضمن المحور الواحد.
- تم تحديد الأولويات للبرامج من منظور قطاعي وضمن خصوصية كل قطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للبرامج والمشاريع على المحافظات كافة.
- جميع البرامج والمشاريع التي تُمثل الأولويات بنيت على دراسات وأسس واضحة ودقيقة ومخرجات محددة بخطط عمل وفترات زمنية للتنفيذ، واعتمدت من قبل الجهة المنفذة ذات العلاقة.
- تُمثل الخطة ترجمة للأولويات وتستجيب لمتطلبات التنمية الجديدة والتحديات التي تفرضها الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية محلياً وإقليماً ودولياً.

جملة الإجراءات التنفيذية القابلة للتطبيق التي تضمنها برنامج عمل الحكومة للأعوام (2013-2016)، التي لها علاقة مباشرة بتمكين المرأة:

[2] البيان الوزاري لحكومة دولة الدكتور عبدالله النسور المقدم لمجلس النواب السابع عشر في دورته غير العادية، الجزء الثاني - برنامج عمل الحكومة (2013-2016)، الأحد 3 جمادى الآخرة 1434هـ/ الموافق 14 نيسان 2013 م.

- تنفيذ وتطبيق البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛ بهدف إيجاد المزيد من فرص العمل للشباب الأردني، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وإعداد استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الريادة والمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقرارها وتفعيل العمل بموجبها.
- توفير الحماية الاجتماعية وتشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل؛ عن طريق تفعيل المادة المتعلقة بشمول العاملين/ات لحسابهم الخاص وأصحاب العمل بشكل إلزامي بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، حيث يندرج ضمنهم شريحة واسعة من سائقي سيارات الأجرة والعاملين في الزراعة وعمال البناء والحرفيين، والإسراع في إقرار قانون الضمان الاجتماعي الجديد، وجعل تغطية التأمين الصحي إلزامية تدريجياً للعاملين/ات في الشركات غير المشمولة بخطط تأمين أخرى، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تمكين المرأة وبرنامج التمويل المُدر للدخل، وتنظيم توفير نوافذ تمويلية بشروط ميسرة للمشاريع المتناهية الصغر التي ستعمل على توفير فرص عمل وإيجاد دخل للمتعطلين/ات عن العمل.
- النهوض بخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ والتي ستعمل على تقليل وفيات الأطفال الرضع من (1000/17 ولادة حية إلى 1000/11.3 ولادة حية)، وتقليل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من (1000/21 ولادة حية إلى 1000/13 ولادة حية) وذلك خلال أعوام برنامج عمل الحكومة (2013-2016)، وتحصينهم ضد المراض السارية.
- رفع معدلات استخدام خدمات الصحة الإنجابية؛ بتفعيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة للأعوام (2013-2017)؛ مما سيؤدي إلى رفع نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة/ موانع الحمل من (61% في عام 2012 إلى 70% في عام 2016)، بالإضافة إلى تخفيض معدل الخصوبة الكلي/مولود لكل امرأة من (3.5 في عام 2012 إلى 3.4 بحلول عام 2016)، وخفض معدل وفيات الأمهات؛ حيث يُتوقع أن يتمكن الأردن من تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يستهدف خفض معدل وفيات الأمهات إلى 12 وفاة لكل (100) ألف ولادة حية بحلول عام 2016/2015.
- تمكين المرأة: سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ بتعزيز دور المرأة في التنمية والديمقراطية، ونشر ثقافة التمكين التي تؤهلها للاندماج في عملية التنمية الشاملة، والتوصل إلى مقترحات تضمن مشاركة فاعلة للمرأة في عملية التنمية بأبعادها؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوعية المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً بحقوقها وواجباتها المكفولة لها بموجب الدستور، وبأهمية إدماج منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات العمل وخططه وسياساته.

2) تفعيل الجهود الوطنية في إطار إدماج النوع الاجتماعي:

أ- تنفيذ مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة:

تم تنفيذ مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة بالتعاون بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارتي العمل والتخطيط والتعاون الدولي، ودائرة الإحصاءات العامة، إضافة إلى مجموعة نُقل من القطاع الخاص، وبدعم من المركز الدنماركي للبحوث المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي KVINFO. وقد تم إطلاق المشروع رسمياً في 15/ شباط/ 2007 واستمر لغاية 2012. وفي ما يتعلق بالإجراءات الملموسة التي تحققت نتيجة تطبيق المشروع، فقد تم ما يلي:

- تطوير قدرات الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتنفيذ برامج ومشاريع مماثلة.
- تنفيذ العديد من الورش والندوات التدريبية حول دمج النوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في رفع الكفاءة الفردية والمؤسسية لضباط النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.
- المساهمة في زيادة حساسية المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية العامة للنوع الاجتماعي، وقد تم اختيار وزارة العمل كنموذج تجريبي لدمج النوع الاجتماعي في القطاع العام.
- المساهمة في تهيئة وتعزيز البيئة الداعمة التي تمكن المرأة من الدخول في القطاع الخاص وتحقيق التقدم الوظيفي فيه، وقد تم اختيار مجموعة نقل كنموذج تجريبي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في القطاع الخاص.
- تدريب موظفي/ات مديرية عمل المرأة في وزارة العمل على استخدام قاعدة بيانات المرأة العاملة.
- إصدار العديد من الكتب والدراسات والإحصاءات والمؤشرات والأدلة والمطبوعات المتصلة بدمج النوع الاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المعنية (المرفق رقم 12).
- دعم حضانة الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- القيام بالعديد من الجولات الدراسية والاستطلاعية والمشاركة في ورش العمل الخارجية، وزيارة عدد من المجالس البلدية الدنماركية وتعرف قصص النجاح والإفادة منها.
- إنجاز بناء قاعدة البيانات (من هي؟)، وقد تم تحميل العديد من السير الذاتية لمختلف الخبرات الأردنية من السيدات.
- تنظيم برنامج تدريب مدربين/ات في مجال النوع الاجتماعي (Gender ToT)، عُقد على مدى خمسة أيام تدريبية خلال شهر (تموز 2010)، استهدف شركاء المشروع وضباط النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- تدريب عدد من المرشحات للانتخابات البرلمانية (إدارة الحملات الانتخابية باحتراف) على مدى خمسة أيام متتالية، بالتعاون مع مركز قدرات للتنمية البشرية.
- تدريب مفتشي/ات وزارة العمل على مهارات إدارة الوقت ومهارات الاتصال والتمكين الاقتصادي للمرأة.

- إعداد دليل إرشادي لدمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتبعه التدريب على بحوث سياسات النوع الاجتماعي لموظفات وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة لكادر اللجنة المعني وشركاء المشروع.
- بلغ إجمالي عدد المستفيدين/ات من برامج المشروع وفعالياته التوعوية والتدريبية (1446) مستفيداً ومستفيدة من القطاعات المختلفة، وشمل التدريب مجموعة من سيدات الأعمال ومديري شؤون الموظفين في القطاع الخاص.

ب- إجراء دراسة تحليلية للنوع الاجتماعي في القطاع الخاص (نموذج مجموعة شركات نُقل كأنموذج):[3]

قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية وبدعم من المركز الدنماركي للبحوث المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي KVINFO، بتنفيذ دراسة تحليلية للنوع الاجتماعي في القطاع الخاص في عام 2009، استهدفت مجموعة شركات نُقل (بصفتها من أبرز مجموعات الأعمال في القطاع الخاص). وفي ما يتعلق بالإجراءات الملموسة التي تحققت نتيجة تطبيق المشروع، فقد تم ما يلي:

- تحليل واقع النوع الاجتماعي في مجموعة شركات نُقل في مختلف المستويات، وتمثيل كلا الجنسين في المؤسسة، بالإضافة إلى التعرّف على مستوى الثقافة السائدة داخلها، وتحليل التشريعات التي يحتكم إليها سير العمل داخل المؤسسة.
- إن تحليل النوع الاجتماعي في مؤسسة استثمارية مثل مجموعة نُقل، والتي تتمتع بامتداد محلي واقليمي وعالمي؛ ساهم في زيادة فرص وامكانيات تحسين اوضاع المرأة العاملة فيها وتمكينها، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.
- التعرّف على واقع النوع الاجتماعي في مستوى الموارد، بما في ذلك الموارد المتاحة لكل من الرجل والمرأة؛ من خدمات ومكافآت وفرص للترقية الوظيفية وحوافز مادية ومعنوية وفرص للتدريب والتطوير المهني، وتحديد أي من الجنسين يعتبر أقل فرصة من الآخر.
- التعرّف على المعوقات التي تحول دون دمج منظور النوع الاجتماعي في المكاتب الرئيسة لمجموعة نُقل من وجهة نظر العاملين والعاملات.
- وضع خطة عمل مستندة الى نتائج الدراسة، ما من شأنه مساعدة متخذي القرار في العمل على دمج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في أن دمج منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الخاص، يُمثل خطوة أساسية تساعد في تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، وهي عملية لا تقل هدفاً بحد ذاتها بقدر ماهي نهج يحمل في طياته فرصة معالجة القضايا البنيوية المتعلقة بعدالة توزيع الموارد وتوفير الفرص المتكافئة للجنسين من أجل المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإفادة من عائداتها.
- وبشكل عام؛ فإن مساعي دمج منظور النوع الاجتماعي تسهم في إحداث أطر عمل وعمليات إجرائية للتخطيط، وتضمنُ وجود نظام منهجي مؤسسي يعمل باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. كما أن العمل على تحقيق استمرارية آليات تخطيط مراعية للنوع الاجتماعي، من خلال دمج هذا المنظور في التخطيط الوطني، يزيد من احتمالية تحقيق تقدم منظم ومستدام لكلا الجنسين، ويؤدي إلى تجسير فجوة النوع الاجتماعي في المجالات كافة.

ج- إجراء دراسة "تحليل واقع النوع الاجتماعي في القطاع العام (دراسة نوعية لوزارة العمل)":[4]

قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية وبدعم من المركز الدنماركي للبحوث المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي KVINFO، بتنفيذ دراسة "تحليل واقع النوع الاجتماعي في القطاع العام" في عام 2010، استهدفت وزارة العمل والمديريات التابعة لها في محافظات المملكة المختلفة لتمثل الأقاليم الثلاثة: الشمال والوسط والجنوب. وقد استخدمت الدراسة أسلوب البحث النوعي من خلال إجراء المقابلات المعمقة مع عدد من موظفي/ات وزارة العمل والمديريات التابعة لها في محافظات المملكة المختلفة، وبلغ عدد المستجيبين/ات (30) موظفاً/ة تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة القصدية الطبقية، كما تم استخدام أسلوب تحليل المضمون لغايات دراسة وتحليل مجموعة التشريعات المطبقة في الوزارة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود توجه واضح لدى وزارة العمل نحو زيادة تمثيل الإناث في المواقع الوظيفية المختلفة كماً ونوعاً، وعدم وجود تمييز قائم على أساس الجنس في مجال التعيين وفي تشكيل اللجان المختصة بإجراء المقابلات لغايات التعيين.
- عملت وزارة العمل على تحدي الصورة النمطية لطبيعة عمل المرأة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل جديدة في وظائف كانت حكراً على الرجال مثل وظيفة التفتيش.
- كشفت الدراسة عن عدم وجود تمييز على أساس الجنس في عملية التقييم السنوي للموظفين/ات؛ إلا أن توجهات الموظفين/ات داخل عمان وخارجها أكدت إحساسهم بوجود تأثير للعلاقات الشخصية في عملية التقييم.
- ساد الاعتقاد بأن المرأة العاملة في مواقع صنع القرار تتميز بجدية ومهنية عالية.
- كشفت الدراسة عن عدم وجود معايير واضحة لمنح الحوافز والمكافآت في الوزارة ومديرياتها، بالإضافة إلى وجود حاجة للعمل على رفع مستوى الخدمات المساندة في المديريات؛ الأمر الذي من شأنه تحسين ظروف عمل الموظفين/ات.
- تم تقديم خطة عمل مقترحة في ضوء نتائج دراسة تحليل النوع الاجتماعي في الوزارة لتفعيل عمليات الدمج داخلها.

[3] عبير دبابنه وأمل العواودة، تحليل النوع الاجتماعي في القطاع الخاص: دراسة لمجموعة شركات نقل، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2009.
[4] عبير دبابنه، تحليل واقع النوع الاجتماعي في القطاع العام: دراسة نوعية لوزارة العمل، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2010.

د- إجراء دراسة "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"، 2010:[5]

قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ دراسة كمية - نوعية بعنوان "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن" خلال عام 2010. وقد بلغ عدد مؤسسات القطاع العام التي شاركت في الدراسة (81) وزارة ومؤسسة ودائرة وجهات حكومية أخرى شكّلت ما نسبته (72.32%) من إجمالي عدد الوزارات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية في الأردن التي تُمثل مجتمع الدراسة وهو القطاع العام بأكمله والبالغ عددها (112) وزارة ومؤسسة ودائرة وجهة حكومية. وقد ساهمت الدراسة في تكوين قاعدة معلوماتية ثرية يمكن البناء عليها حول إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام؛ شملت الجوانب التالية:

- واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن بمختلف مؤسساته: وزارات، دوائر، مؤسسات، جهات حكومية أخرى، من منظور منهجية تدقيق النوع الاجتماعي.
- نسبة تمثيل الذكور والإناث في السلم الوظيفي للقطاع العام في الأردن والفجوات في التعيين والترقية فيما بينهما، حسب: المستويات الإدارية المختلفة (الإدارة العليا، والوسطى، والتنفيذية)، والوظائف القيادية وغير القيادية، والمسميات الوظيفية المختلفة.
- أثر حجم المؤسسة/ عدد الموظفين/ات في المؤسسات الرسمية، على نسبة تمثيل الإناث في الكادر الوظيفي وفي المراكز الوظيفية القيادية للقطاع العام في الأردن بمؤسساته المختلفة.
- أثر نسبة تمثيل الإناث في وظائف الإدارة العليا على نسبة تمثيلهن في الكادر الوظيفي وفي المراكز الوظيفية القيادية للقطاع العام في الأردن بمؤسساته المختلفة.
- طبيعة ومستوى الإطار التنظيمي/المؤسسي المعني بالمرأة أو النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وعلى مستوى المؤسسات الحكومية المختلفة الممثلة للقطاع العام في الأردن، ومدى فعالية هذا الإطار وأبرز إنجازاته.
- الفعاليات والأنشطة التي أشارت المؤسسات الحكومية التي لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة وعددها (18) جهة حكومية؛ على أنها تدخل ضمن اهتماماتها الرئيسة وفي نطاق عملها ومهامها.
- مدى استهداف المرأة بشكل محدد أو إدماج بنود خاصة بالمرأة أو النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات واستراتيجيات وخطط وبرامج عمل ومشاريع المؤسسات الحكومية التي لديها/أو ليس لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي.
- أبرز المبادرات الريادية في مؤسسات القطاع العام في مجال إدماج النوع الاجتماعي.
- طبيعة آليات تعزيز الشراكة والتنسيق مع الجهات المختلفة.

وبشكل عام، بلغ عدد الجهات الحكومية التي استجابت للبعد النوعي من الاستمارة/أداة المسح المستخدمة في دراسة "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن" خلال عام 2010 (35) وزارة ومؤسسة ودائرة حكومية، (18) جهة حكومية منها استجابت للبعد النوعي انطلاقاً من أن لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة (مهما كان مستواها التنظيمي أو شكلها الوظيفي) (المرفق رقم 13). وبذلك، شكلت الجهات الحكومية التي لديها هذه الوحدات ما نسبته (22.22%) من إجمالي الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي شكلت عينة الدراسة، أي أن المؤسسات الحكومية التي لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة (مهما كان مستواها التنظيمي أو شكلها الوظيفي) لا تكاد تصل نسبتها إلى ربع المؤسسات الحكومية المشكلة للقطاع الرسمي في الأردن. وهذا واقع متواضع ينبغي العمل المنظم لتغييره وتطويره بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمؤسسات الحكومية كافة: وزارات ودوائر ومؤسسات.

واستجابت (17) جهة حكومية أخرى لبعض جوانب البعد النوعي للاستمارة/أداة المسح (بالرغم من أنه ليس لديها وحدات معنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي)، ولكنها أبرزت إنجازاتها فيما يتعلق باستهداف المرأة بشكل محدد أو في نطاق إدماج بنود خاصة بالمرأة أو النوع الاجتماعي ضمن (السياسات/ التشريعات/ الاستراتيجيات/ الخطط/ البرامج/ المشاريع/ الموازنات) الخاصة بها. إضافة إلى توضيح طبيعة علاقتها مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومستوى ودرجة فاعلية هذه العلاقة، ومقترحاتها لتفعيل هذه العلاقة.

3) تعزيز التوجه نحو الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن:

أ- نشر الوعي والتدريب على الموازنة الحساسة/المستجيبة للنوع الاجتماعي:

- تم تنظيم ورشة تدريبية توعوية حول موضوع "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي"، خلال الفترة (14- 2008/10/15)، بالتعاون مع مركز المرأة في (الإسكوا)، وتحت رعاية مدير عام دائرة الموازنة العامة، وبمشاركة (28) متدرباً ومتدربة من المعنيين والمعنيات برسم السياسات ووضع الخطط المتعلقة بموازنة مؤسساتهم أو بموازنة البرامج والمشاريع التي ينفذونها، من الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

- تم تنظيم ورشة تدريبية لإعداد فريق وطني للتدريب حول موضوع "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي"، من خلال شراكة فاعلة مع دائرة الموازنة العامة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ المكتب الإقليمي للدول العربية/ عمان، خلال الفترة (12-2009/5/14)، وتحت رعاية مدير عام دائرة الموازنة العامة. وقد تم استضافة وتنفيذ البرنامج التدريبي في المعهد الوطني للتدريب، وشارك فيه (26) متدرباً ومتدربة من المعنيين والمعنيات برسم السياسات ووضع الخطط المتعلقة بموازنة مؤسساتهم أو بموازنة البرامج والمشاريع التي ينفذونها، من الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

[5] منى مؤتمن وآخرون، "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"/ دراسة كمية – نوعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2010.

ب- إطلاق مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً):
تم إطلاق مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً) في الأردن/ المرحلة الأولى، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في (8/ آذار/ 2010). وقد تضمن نطاق عمل المشروع الوزارات التي تُعنى بالمرأة بشكل رئيس، وهي: الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي، التنمية الاجتماعية، العمل، التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية بما فيها دائرة ضريبة الدخل. وقد ساهم المشروع في بناء شراكة حقيقية مع دائرة الموازنة العامة، وفي خلق تفهم حقيقي لديهم حول الأهداف الفعلية لعمل اللجنة الوطنية لغايات تمكين المرأة، وتم في نموذج إعداد الموازنة الذي يتم توزيعه على المؤسسات الحكومية التأكيد على إدماج بعض القضايا والمؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، كما تم في قانون الموازنة العامة الذي يصدر عن دائرة الموازنة العامة - وبما أن الموازنة المتبعة هي موازنة البرامج - تم تحديد نسبة ما يخصص للنساء من موازنة البرامج المختلفة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتحديد عدد العاملين/ات في كل مؤسسة وكل برنامج حسب الجنس، كما تم إجراء دراسات تحليلية لموازنات الوزارات والمؤسسات التي شاركت في المشروع من منظور النوع الاجتماعي، وتم إدماج عدد من الفتيات للعمل في وظائف فنية متخصصة في دائرة الموازنة العامة (كمحللات موازنة).
أما المرحلة الثانية للمشروع فقد بوشر بتطبيقها في عام 2012 وهي مستمرة لغاية الآن؛ وتستهدف هذه المرحلة زيادة حجم وفعالية استخدام المساعدات/ المعونات والموارد المحلية لتنفيذ الالتزامات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل هذه المرحلة؛ وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل.
وقد تم ضمن المرحلة الثانية للمشروع تأسيس **"الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن"** في عام 2013؛ التي تضم ممثلين/ات من مختلف القطاعات المعنية بالموازنة والمرأة والنوع الاجتماعي، وتعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة/وزارة المالية وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد تلا ذلك عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات. فقد تم عقد اللقاء الأول خلال شهر آذار 2013، للتعرّف على الفكرة والمقترح، وتلاه عقد ورشة عمل حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مطلع شهر نيسان لعام 2013، لمناقشة نتائج البحث حول الفجوة في الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، والذي نُفذ بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعززت نتائج ورشة العمل، ضرورة تأسيس الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومثلت خطوة هامة نحو تأسيسها. وتم تنظيم ورشة عمل لأعضاء الأجهزة التنفيذية الأردنية ضمن البرنامج التوجيهي حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في البحر الميت خلال الفترة 24-26/ تشرين الثاني/ 2013 والتي تم تنفيذها بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تم في الورشة طرح الموضوعات التالية: مفهوم النوع الاجتماعي، ومقدمة عامة حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في الخبرة الدولية، وأدوات تحليل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ودور الأجهزة التنفيذية والبرلمان في الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومتطلبات نجاح تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي والخطوات المقبلة. كما تم أيضاً وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنظيم ورشة عمل للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الأردني ضمن البرنامج التعريفي حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في البحر الميت خلال الفترة 27-29/ تشرين الثاني/ 2013؛ وتم فيها طرح ذات الموضوعات التي طُرحت لأعضاء الأجهزة التنفيذية الأردنية؛ إضافة إلى التأكيد على: دور البرلمان في الموازنة العامة، وأنماط الرقابة التي يمارسها البرلمان على الموازنة العامة، والتحديات التي تواجه دور البرلمان في الموازنة العامة، وتفعيل دور البرلمان في تبني الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
وقد تم إعداد خطة عمل الشبكة للأعوام (2014- 2016) الهادفة إلى دعم تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر تبيان إمكانية تطبيقها والأثر الإيجابي لتطبيقها، بما يضمن مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وزيادة مساهمتها الاقتصادية، وتوظيف الموارد بشكل فعّال لزيادة الانتاج الوطني. ويُمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية لخطة عمل الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على النحو التالي: تبادل المعارف والخبرات والتجارب وأفضل الممارسات حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتمكين أعضاء/عضوات الشبكة من الكفايات (المعرفية والمهنية والشخصية) المطلوبة للشبكة كبيت خبرة لبناء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وإتاحة الإمكانية والفرص لوصول أعضاء/عضوات الشبكة لمصادر المعلومات المفيدة لهم/ن، وتوفير موجهات وأدلة عملية لمساعدة المؤسسات المعنية لتبني التوجه نحو الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتفعيل قنوات وأساليب التأثير على مراكز صنع القرار ذات الصلة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة لتبني سياسات اكثر استجابة للنوع الاجتماعي، والسعي لتحقيق التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الفاعل لها في تحقيق أهداف الشبكة، وتعزيز النهج التشاركي لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: البشرية والمعرفية والتقنية والمالية، وتوظيفها لدعم التوجه نحو الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، والعمل كأداة فاعلة للتواصل والتنسيق والتشبيك الداخلي والخارجي بين المؤسسات والمنظمات المعنية بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.[6]

4) إنشاء مراكز بحثية جامعية متخصصة في دراسات المرأة:
انسجاماً مع ضرورة دراسة وتحليل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي والتحديات المرتبطة بها ووضع البرامج المناسبة لها وفق منهجية علمية موضوعية ومنظمة، أولت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً بإنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسات المرأة، انطلقت في الجامعة الأردنية بمركز دراسات المرأة الذي بدأ مسيرته كبرنامج "ماجستير في دراسات المرأة" عام 1998، وتطور البرنامج بدعم من صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة ليصبح قسماً، وفي عام 2006 أصبح مركزاً أكاديمياً متخصصاً في شؤون المرأة وقضاياها على المستويين المحلي والإقليمي يمنح درجة الماجستير إلى جانب إعداده للدراسات المتخصصة. وفي عام 2011 أنشأت جامعة اليرموك مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية، الذي تشرف برعاية سموها لافتتاحه في آذار/ 2013، ويتطلع المركز للمساهمة في تطوير وتنمية قدرات المرأة الأردنية، من خلال جملة أهداف تنبثق من دراسات متخصصة ينفذها المركز. علماً بأن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عملت وتعمل دوماً على التنسيق

[6] منى مؤتمن، خطة عمل "الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن للأعوام (2014- 2016)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، آذار/ 2014.

المتواصل وتعزيز الشراكة الفاعلة مع المركزين سواء في إعداد الاستراتيجيات والسياسات أو في إجراء الدراسات التحليلية أو في تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة أو في حشد التأييد لقضايا المرأة وبرامج تمكينها: قانونياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

5) تشكيل تحالف منظمات المجتمع المدني الأردني من أجل أجندة التنمية لما بعد عام 2015:

مع اقتراب الموعد الزمني المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، وانسجاماً مع الإجماع العالمي بالحاجة إلى أجندة تنموية تأخذ بالاعتبار المستجدات التنموية والتعلم من دروس وتجارب السنوات السابقة، وفي ضوء الجهود التشاورية العالمية الهادفة للوصول إلى صياغة تشاركية لأجندة تنموية عالمية مستدامة لما بعد عام 2015. بادرت جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" في الأردن إلى تشكيل تحالف منظمات المجتمع المدني الأردني من أجل أجندة التنمية لما بعد عام 2015، والذي تأسس بمشاركة (35) منظمة وجمعية ومركز إضافة إلى عدد من النشطاء الحقوقيين العاملين/ات في مجال التنمية وحقوق الإنسان. وبدعم مادي وفني من مكتب المنسقة المقيمة لهيئات الأمم المتحدة في الأردن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقد التحالف عدة اجتماعات وتم تنفيذ ثلاثة لقاءات تشاورية في أقاليم المملكة الثلاثة؛ الشمال والوسط والجنوب، وشارك في هذه اللقاءات ممثلون/ات لمنظمات المجتمع المدني وناشطون وأكاديميون وإعلاميون، وساهمت هذه اللقاءات في مضاعفة عدد أعضاء التحالف، كما ساهمت في تعزيز النهج التشاركي وفي زيادة معرفة واهتمام منظمات المجتمع المدني بالعملية التشاورية الجارية على نطاق عالمي، وأفسحت المجال واسعاً لإسهام المشاركين والمشاركات في مناقشة وتحديد الأولويات التنموية لما بعد عام 2015. ومن المتوقع أن تنخرط هذه المنظمات في عضوية "منتدى منظمات المجتمع المدني الأردني للتنمية" الذي تم تبنيه كأحد التوصيات الرئيسة في الملتقى بهدف مأسسة العمل والمتابعة التشاركية.

وتتويجاً لهذه اللقاءات الإقليمية الثلاثة المذكورة سابقاً وبهدف الاتفاق على أولويات وطنية، وتحقيق تكامل بين مخرجات اللقاءات الثلاثة، وتعميق الجهد الوطني لمنظمات المجتمع المدني في وضع رؤية أردنية لما يجب أن تتضمنه الأجندة التنموية العالمية لما بعد عام 2015، عُقد الملتقى الوطني لمنظمات المجتمع المدني في 2 آذار 2013 في عمان، بمشاركة ممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني من الأقاليم الثلاثة، إضافة إلى أكاديميين وناشطين وإعلاميين، حيث جرى عرض لمسارات وتقدم المشاورات الوطنية لأجندة التنمية لما بعد عام 2015؛[7] وتم استعراض كل من المنظور الحكومي ورؤية منظمات المجتمع المدني للمشاورات الوطنية، إضافة إلى استعراض المشاورات الإقليمية التي جرت في أقاليم الشمال والوسط والجنوب والنتائج التي تم التوصل إليها. أما المحاور التنموية ذات الأولوية التي جرى تناولها في اللقاءات التشاورية الوطنية لأجندة التنمية لما بعد عام 2015 فقد شملت: اللامساواة والجندر، والنمو والتشغيل والإنتاجية والتدريب، والتعليم، والحكم الرشيد والعدالة وحقوق الإنسان، والصحة والصحة الإنجابية، والأمن الغذائي والتغذية، والاستدامة البيئية والمياه والطاقة، والنزاعات والمجتمعات الانتقالية والوهن.

6) تأسيس الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات:

قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتأسيس الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات منذ عام 2010 (المرفق رقم 4)، والذي يضم ممثلين/ممثلات عن مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بالانتخابات والتمكين السياسي للمرأة، بهدف تعزيز وتطوير الشراكة مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية المعنية. ويعمل الائتلاف مع اللجنة على اقتراح وتنفيذ البرامج والأنشطة الموجهة لدعم المرأة في الانتخابات البرلمانية والبلدية، كناخبة ومرشحة، ويسعى الائتلاف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال تعزيز النهج التشاركي بين مختلف الجهات المعنية، وتطوير وتعديل التشريعات والسياسات ذات العلاقة، وتعزيز قدرات المرأة، والحشد والتوعية وصولاً إلى صناع القرار والنساء الناخبات والمرشحات والمنتَخَبَات، والشباب ومؤسسات المجتمع المدني وجموع المواطنين.

وقد تم وضع استراتيجية الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات (2013-2017)[8] في كانون الأول 2012؛ إذ تُعد هذه الاستراتيجية حجر الأساس لمتابعة سير عمل الائتلاف وتقييم مستوى الإنجازات لتطوير العمل والأداء بما يحقق أهداف وغايات الائتلاف، وإدخال أية تعديلات تحتاجها الاستراتيجية للتصدي لأية تحديات أو صعوبات في التطبيق وإعادة توظيف الموارد في ضوء الاحتياجات الفعلية. وحددت الاستراتيجية ثمانية أهداف استراتيجية على النحو التالي: توفير البيئة التشريعية الداعمة ووضع السياسات لدعم برامج ومبادرات التمكين السياسي للمرأة، ورفع نسب تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المناصب القيادية الحكومية، ورفع نسب تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجالس المنتخبة، وتعزيز معارف المرأة ومهاراتها، وتغيير الثقافة المجتمعية السلبية السائدة، وضمان توحيد الجهود والتشبيك، ودعم المرأة في الانتخابات النيابية، ودعم المرأة في الانتخابات البلدية. وراعت هذه الاستراتيجية أن تضع خطة عمل تنفيذية للعام 2013، ويعتمد تطبيق هذه الاستراتيجية على أعضاء الائتلاف والجهات التي يمثلونها بالإضافة إلى مساندة وتعاون الجهات والمنظمات المحلية والدولية المعنية بشؤون المرأة، كما تضمنت الاستراتيجية منهجية علمية تم توثيقها ضمن الوثيقة لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وتقييمها سنوياً.

7) تشكيل "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325":

بادرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتشكيل "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325" بتاريخ (30/ 6/ 2010) (المرفق رقم 24) من ممثلين/ات عن مختلف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وقد نفذت الهيئة مجموعة من الأنشطة وأوصت بضرورة وضع خطة وطنية يتوخى أن تكون الأولى من نوعها في المنطقة، بحيث تتضمن اعتماد مجموعة من الأهداف والتدابير المتعلقة بالسياسات المرنة والقابلة للتعديل، لإرشاد ودفع عجلة تنفيذ وتفعيل هذا القرار. وقد قامت الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفريق عمل متخصص تم اختياره من أعضاء الهيئة بإعداد مسودة الخطة بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية؛ وتم عرضها على أعضاء الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل القرار 1325، كما تم رفعها مُعدلة إلى مجلس الوزراء وهي الآن في المراحل النهائية لإقرارها، وتقوم اللجنة الوطنية بمتابعة ذلك، ليتسنى بعدها للجهات الوطنية المعنية كل في مجال اختصاصها ووفق منحى تشاركي متابعة تفعيل هذا القرار وتنفيذ البرامج

[7] نتائج الملتقى الوطني الأردني لمنظمات المجتمع المدني حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن"، 2013.

[8] استراتيجية الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات (2013-2017)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، كانون الأول 2012.

والأنشطة التي تصب في تحقيق الأهداف المحددة، ولتتولى الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل القرار 1325 على أساسها الشروع في تنفيذ برامج وإطلاق مبادرات وبناء شراكات محددة لدعم تنفيذ هذه الخطة، مع الإبقاء على إمكانية مراجعتها المستمرة لمواءمتها مع ما يستجد من عوامل مؤثرة في تنفيذها في ظل ظروف إقليمية متغيرة ومتوترة. علماً بأن مسودة الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 1325 (الصادر عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة) للأعوام (2014 - 2018)[9] قد تضمنت أربعة محاور رئيسة على النحو التالي: تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، وتعزيز دور المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام ومنع الصراع، وحماية النساء والفتيات ضحايا الكوارث والطوارئ والنزاعات المسلحة من جميع أشكال العنف؛ خاصة في المناطق التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام التابعة للأردن، وضمان حماية وصون حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وبناء القدرات والشراكات وتعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

8) تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ تعهدات الأردن بموجب مبادرة "المستقبل المتساوي":
شارك الأردن دول العالم حفل إطلاق مبادرة "المستقبل المتساوي": تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة بتاريخ (2012/9/24) في نيويورك بصفته عضواً مؤسساً؛ إذ كان الدولة العربية الأولى التي تم دعوتها للانضمام إلى هذه المبادرة. وقدم الأردن التعهدات والالتزامات الطوعية التي تنبثق من حرص القيادة الهاشمية على تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للمرأة؛ بما يمكنها من المشاركة بفعالية في الحياة العامة، خاصة وأن الديانات السماوية قد كرّمت المرأة ودعت إلى احترام وصيانة حقوقها. وقد صيغت هذه التعهدات والالتزامات بالتعاون بين وزارة الخارجية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بحيث تسهم في النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة؛ لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، والوفاء بتنفيذ التزامات الأردن بموجب الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وقد مثل الأردن في تلك الاجتماعات وزير الخارجية الأردني. وبتكليف من مجلس الوزراء الذي كان قد عمم هذه المبادرة على الوزارات والجهات المعنية؛ بادرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى دعوة الوزارات والمؤسسات الرسمية والجهات المعنية للعمل بنهج تشاركي؛ لوضع "خطة وطنية" واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل بنود هذه المبادرة على المستوى الوطني؛ في مسارين: الأول تعزيز المشاركة السياسية والثاني تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. وقد تضمنت الخطة الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة (2013 – 2017)[10] الأهداف التالية: تمثيل المرأة في مجلس الوزراء بما لا يقل عن (15%) وفي المناصب الإدارية العليا بما لا يقل عن (20%)، وزيادة تمثيل المرأة في كل من مجلسي النواب والأعيان، وتعزيز مشاركة المرأة في السلطة القضائية ولاسيما تقلدها المناصب القضائية الرفيعة، ورفع نسبة تمثيلها بما لا يقل عن (20%)، ورفع نسبة مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي، ورفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية من (25%) إلى (35%) خلال السنوات الثلاث القادمة وصولا إلى المناصفة، ورفع نسبة تمثيل المرأة في الهيئات والمجالس واللجان الحكومية وشبه الحكومية (هيئة مكافحة الفساد؛ الهيئة المستقلة للانتخابات؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ الهيئات التدريسية والإدارية والعمادات في الجامعات؛ المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ ديوان المظالم...) بما لا يقل عن (30%)، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، والقيام بحملات إعلامية وتوعوية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة ودورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة.

9) إعداد وإطلاق التقارير الوطنية الدورية التي ترصد تقدم المرأة الأردنية في مجالات الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
باشرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بإعداد وإطلاق التقارير الوطنية الدورية التي توثق مسيرة تقدم المرأة الأردنية في مختلف المجالات، وترصد الإنجازات وتؤشر على الفجوات والإخفاقات، وتحلل المؤشرات وتوصي بالإجراءات، وتقيس مدى التقدم في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وقد تم اختيار موضوع أساس لكل تقرير وفقاً للأولويات الوطنية التي تفرضها كل مرحلة. واللجنة الوطنية تتطلع لأن تصبح هذه التقارير مرجعاً، يسهم في تمكين صانعي القرار من الوقوف على أوضاع المرأة الأردنية، ويوفر لهم المعلومات اللازمة لمراعاة احتياجات المرأة عند اتخاذ قراراتهم، لتكون العدالة في متناول جميع النساء في بلدنا من مختلف الفئات وفي مختلف محافظات المملكة ولتكون المشاركة الاقتصادية والسياسية واقع له أثره في حياة النساء وحياة الأردن، ولتكون المواطنة على أساس المساواة مبدأ تجسده جميع تشريعاتنا وإجراءاتنا وقراراتنا وتجري ترجمته عملياً من خلال ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في مختلف المجالات وخاصة في مواقع صنع القرار. وهذه التقارير:

- **التقرير الوطني الأول "تقدم المرأة الأردنية: نحو العدالة والمشاركة والمساواة للفترة 2010 -2011"**:[11]
لقد اشتمل التقرير على خمسة فصول رئيسة، على النحو التالي: الفصل الأول: العدالة؛ والحماية القانونية للحق في الوصول إلى العدالة، ويتضمن عدة أقسام كالتالي: القسم الأول: عدالة بمشاركة النساء، ويشمل النساء في كل من: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية والمهن القانونية الأخرى، والنساء في الاختصاص الأكاديمي القانوني والإعلام القانوني، والقسم الثاني: عدالة النصوص القانونية، بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية والعربية والقوانين النافذة، والقسم الثالث: آليات وضمانات الحق في الوصول إلى العدالة، والقسم الرابع: توصيات لتطوير الفرص المتاحة لتعزيز وصول النساء إلى العدالة. أما الفصل الثاني من التقرير: المشاركة؛ وتمكين المرأة اقتصادياً؛ فقد اشتمل على: الإنجازات، والتحديات، والتوجهات. بينما تناول الفصل الثالث: المساواة؛ والمواطنة وصنع القرار، والفصل الرابع: الاستنتاجات، والفصل الخامس: التوصيات.

[9] الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 1325 (2014 – 2018)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
[10] اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ تعهدات الأردن بموجب "مبادرة المستقبل"/ الخطة الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة (2013 – 2017)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
[11] التقرير الوطني "تقدم المرأة الأردنية: نحو العدالة والمشاركة والمساواة (2010 -2011)"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2011.

- **التقرير الوطني الثاني "تقدم المرأة الأردنية: نحو الوقاية والحماية والتمكين في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفترة 2012-2013":[12]**

لقد اشتمل التقرير على محاور عدة؛ هي: السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية، والإحصاءات الوطنية، والإنجازات الوطنية، إضافة إلى التحديات والتوصيات. كما اشتمل التقرير على ثلاثة فصول رئيسة، على النحو التالي: الفصل الأول: المرأة والحقوق الاقتصادية؛ وتضمن: المرأة والعمل، والنقابات العمالية والمهنية، والمرأة والفقر، والعمل غير المنظم، والملكيّة والميراث، وريادة المشاريع، وصاحبات الأعمال، وعمل الأطفال. أما الفصل الثاني: المرأة والحقوق الاجتماعية؛ فتناول: الأسرة، والعنف ضد المرأة، والصحة، والتأمينات الاجتماعية، وكبيرات السن، وذوات الإعاقة، والطفلات واليافعات. بينما اشتمل الفصل الثالث والأخير: المرأة والحقوق الثقافية، على: التعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإبداع الأدبي والفني، والمرأة والرياضة، والمرأة والإعلام، والمرأة والتراث. كما تضمن التقرير سرداً لرزمة من قصص النجاح لفتيات ونساء أردنيات حققن تميزاً في المجالات ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى إبراز نخبة من الأردنيات المتميزات في مجالات العلوم والبحث العلمي وجوانب الإبداع الثقافي والرياضي والفني المختلفة. واشتمل التقرير على رزمة من التوصيات الهادفة إلى الارتقاء بالمرأة وتمكينها في المجالات كافة.

(ب) التحديات الرئيسة التي صادفها الأردن في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتي برزت أثناء تحليل واقع قطاع المرأة قبيل إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) والخطط المنبثقة عنها:[13]

- النساء والأطفال/الإناث ما زالوا يعاملون (في الغالب) كشركاء غير متكافئين في عمليات التنمية المستدامة وعلى جميع المستويات، بسبب التحيز القائم على السن والنوع الاجتماعي والذي يُغرس في الأفراد منذ الطفولة المبكرة، وتتسم به الأنظمة الإجرائية في معظم المؤسسات.
- انتشار ثقافة اللامساواة وخاصة نحو النساء، ومع أهمية اللامساواة حسب النوع الاجتماعي، إلا أن اللامساواة تتخذ أشكالاً مجتمعية أخرى منها؛ اللامساواة في توفر الخدمات والبنى التحتية في مناطق المملكة، واللامساواة في الفرص التعليمية والتشغيلية والصحية، إضافة إلى ما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة من حالات واسعة ومتنوعة من اللامساواة، وهذا مما يؤدي بمجمله إلى انتشار وتشكّل فئات مجتمعية مهمشة.
- لا يزال الفقر يُشكل عاملاً ضاغطاً ومتنامياً يمنع المرأة من التمتع بشكل كامل بالحقوق الأساسية للإنسان، إذ ترزح المرأة الفقيرة تحت أعباء غير متوازنة من الإمكانيات المادية المحدودة ومسؤوليات تدبير متطلبات الأسرة وموارد الإنتاج، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تنعكس في عدم قدرة المرأة على التمكن من الموارد والفرص والسلع والخدمات.
- فرص المرأة في الحصول على المأوى المناسب لا تزال أقل من فرص الرجل، بسبب العقبات الناتجة عن المفاهيم الاجتماعية التي تحول دون تيسير وصولها وامتلاكها للموارد التي تمكنها من الحصول على المسكن المناسب، وعدم عناية قطاع الإسكان بخاصة بتوفير وحدات سكنية مناسبة للمرأة الفقيرة ومحدودة الدخل والمعيلة للأسرة.
- الثقافة المجتمعية السائدة غير الصديقة للمرأة والمعارضة (أحياناً) لعمل المرأة ولحصولها على حقها في الملكية والميراث، والتركيبة الأبوية للمجتمع الأردني "غالباً"، وانتشار ثقافة العيب وثقافة الصمت وإنكار الذات لدى بعض النساء، مما يؤثر على قضايا المرأة عموماً وعلى قضية العنف ضد المرأة خصوصاً، أي أن العنف ضد المرأة قضية اجتماعية قائمة ومنتشرة وتجد لها غطاءً مجتمعياً.
- ما زالت المرأة العاملة تعاني في سوق العمل، بسبب عدم التزام بعض أصحاب العمل ببنود ومواد التشريعات، ساعد في ذلك ضعف وعي المرأة بحقوقها العمالية. إضافة إلى معاناة المرأة التي مردها التفريق بينها وبين الرجل وعدم الإنصاف في الأجر وعدم تكافؤ الفرص في النمو المهني والترقي الوظيفي. وعدم احتساب عمل المرأة من المنزل أو في العمل غير المنظم بمختلف مجالاته ضمن معدلات المشاركة في الاقتصاد الوطني.
- ضعف انسجام أسس القبول في برامج التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين/ات واستعداداتهم/ن وقدراتهم/ن، وتخريج طلبة لا يمتلكون المهارات المنسجمة مع متطلبات ومعايير سوق العمل واحتياجاته، ولا يتمتعون بالكفايات المطلوبة للاقتصاد المبني على المعرفة، مما يؤدي بالتالي إلى تفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين/ات، وتفاقم هذه الظاهرة لدى الفتيات بخاصة؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى السكان (15 سنة فأكثر) حسب مسح العمالة والبطالة في عام 2013 (22.2%) لدى الإناث و(10.6%) لدى الذكور. بينما بلغ معدل البطالة في عام 2012 لدى الإناث (19.9%) ولدى الذكور (10.4%). في حين بلغ معدل البطالة في عام 2011 (21.7%) لدى الإناث و(10.4%) لدى الذكور. أما في ما يتعلق بمعدل بطالة الشباب (15-24) سنة فقد بلغ في عام 2013 (55.1%) لدى الإناث و(26.5%) لدى الذكور، بينما بلغ في عام 2012 (48.8%) لدى الإناث و (25.2%) لدى الذكور، وكان المعدل في عام 2011 (46.8%) لدى الإناث و(23.8%) لدى الذكور، مما يتطلب ضرورة العناية بنوعية التعليم ومخرجاته في مختلف مراحل التعليم ومستوياته، ومراعاة انسجامها مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وأهمية تطوير التعليم والتدريب المهني وبرامجه وفقاً لاحتياجات سوق العمل، وإدماج مؤسسات القطاع الخاص في مراحل التطوير.
- انخفاض معدلات المشاركة السياسية للمرأة ومحدودية تواجدها في مراكز رسم السياسات وصناعة القرارات؛ إذ بلغت نسبة تمثيل المرأة في عام 2013؛ في السلطة التشريعية (12%) في مجلس النواب و(12%) في مجلس الأعيان أيضاً. وبلغت نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية

[12] التقرير الوطني الثاني "تقدم المرأة الأردنية (نحو الوقاية والحماية والتمكين) في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامين (2012-2013)"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2014.

[13] الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، الوثيقة المرجعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2013.

لعام 2013 (35.9%)، بينما بلغت نسبة تمثيل المرأة في السلطة القضائية في عام 2013 (15.7%). كما بلغت نسبة تمثيل المرأة في السلك الوزاري في عام 2013 (11.11%)، وبلغت هذه النسبة في وظائف الفئة العليا في السلطة التنفيذية (8%). بينما لم تتجاوز نسبة تمثيل المرأة في عام 2012 في غرف التجارة (1.1%)، وفي غرف الصناعة (6.5%)، وبلغت نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية (32%)، وفي النقابات المهنية (31.2%) وفي النقابات العمالية (22%). إضافة إلى انخفاض نسب مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وفي المجالس واللجان المعنية برسم السياسات في مختلف القطاعات والمجالات، مما يفرض الحاجة إلى نشر وتجذير الثقافة المجتمعية المساندة لوصول المرأة إلى هذه المواقع.

- بقاء معدلات الخصوبة الكلية كما هي تقريباً مرتفعة دون انخفاض ملموس خلال العقد الماضي، مما يستوجب زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الإنجابية وتحسين الخدمات المقدمة كماً ونوعاً بما ينعكس في خفض معدلات الخصوبة.
- وجود "فجوة رقمية" في مجال "العنف ضد المرأة" بخاصة، وهذا لا يعني الغياب المطلق للأرقام الإحصائية الدالة؛ لأن هناك أرقاماً متناثرة وأحياناً متباينة ومتناقضة من مصادر مختلفة، أي الافتقار لوجود قاعدة بيانات مركزية/ وطنية تُعنى بجمع البيانات والأرقام وتكون مصباً لكل الروافد للحصول لاحقاً على أرقام صحيحة موثقة ومثبتة، تستند إلى منهجية البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع العنف ضد المرأة بخاصة، وذلك لأهمية التعرّف على حجم هذه الظاهرة بدقة، والتمكن من قياس مدى التقدم والتطور المحرز في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، مما نتوخى أن يمكننا لاحقاً من وضع أهداف محددة والعمل عليها بدقة وموضوعية.
- على الرغم من تطوير استراتيجيات وسياسات وتشريعات وطنية واضحة للحماية من العنف، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى تفعيل التطبيق على أرض الواقع، كما أن غالبية البرامج والخدمات والنشاطات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة مرتبطة بالتمويل، مما يُثير قضية ديمومة هذه البرامج والخدمات، ويؤكد الحاجة إلى مزيد من البرامج والخدمات المتكاملة والشاملة للنساء ضحايا العنف، تشمل: تقديم الاستشارات القانونية، وخدمة التقاضي، والخدمات الاجتماعية، والرعائية والإيوائية، والتربوية والتأهيل النفسي والسلوكي...الخ.
- تأثُر أوضاع النساء واستثمارات صاحبات الأعمال بخاصة بالأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست آثارها على الأردن بشكل عام. فقد أثرت تداعيات هذه الأزمة على صاحبات المحال والمشاريع في سوق العمل بشكل أكبر (وخاصة أن غالبيتها مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر)، مما اضطر العديد منهن لترك أعمالهن والتخلي عن مشاريعهن.
- مع الإشادة بجهود منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات جيدة كل في مجال عملها واختصاصها وموقعها الجغرافي، إلا أن نطاق انتشار معظم هذه المنظمات محدود نسبياً، ولا يكفي لتغطية وتلبية الحاجات الحقيقية للمرأة والطفلة الأنثى في مختلف أنحاء المملكة: مدناً وأريافاً وبوادي. وعلى الرغم من أهمية الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات والمتصلة بحماية حقوق المرأة والطفلة الأنثى وتقديم البرامج والخدمات المخصصة للنساء، فقد لوحظ وجود ضعف واضح في التواصل والتنسيق فيما بينها من جهة، ومع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة من جهة أخرى، مما يقود إلى هدر في الجهد والوقت والمال، ويؤدي أحياناً إلى ازدواجية وتكرار في العمل، وإلى ضعف في تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات، والافتقار إلى الرؤية المشتركة الهادفة إلى الارتقاء ببرامج تمكين المرأة بمفهومها الشمولي التكاملي. إضافة إلى ميل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم البرامج والخدمات للنساء نحو التنويع في تركيزها وجهودها ومنهجيات عملها، وابتعادها عن التخصص في عملها، وهذا مما قد يؤدي إلى تشتيت الجهود والآثار الناجمة عنها.
- الضعف الواضح في التمويل الحكومي المخصص للبرامج والخدمات الموجهة للنساء والمعنية بالتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة بخاصة، إضافة إلى ضعف التمويل الحكومي المتاح لمنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم هذه البرامج والخدمات للفئات المستهدفة من النساء. كما تُعاني الكثير من منظمات المجتمع المدني من ضعف التمويل المتاح لها وقصوره عن تغطية برامجها وأنشطتها المتنوعة، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات المقدمة لها وعدم استدامتها، مما يؤدي إلى تعثرها وتأخرها في تنفيذ البرامج والأنشطة المخطط لها. وهنالك اعتماد كبير وتنافس شديد من قبل العديد من هذه المنظمات على التمويل الخارجي وعلى المنح المقدمة لها من قبل المنظمات الدولية والجهات المانحة، ونظراً لأن الجهات المانحة لديها مجالات اهتمام رئيسة تنبع من طبيعة عملها ومهامها الأساسية فهي تُعنى بتوفير التمويل لها كأولوية، مما يدفع منظمات المجتمع المدني إلى تبني هذه القضايا وتنظيم البرامج والأنشطة المتصلة بها لضمان الحصول على التمويل لها من الجهات المانحة، وبذلك تبقى العديد من القضايا المهمة المتصلة بتمكين المرأة والتي لا تتمتع بإمكانية التمويل الخارجي بعيدة (غالباً) عن احتمالية التنفيذ، ومنها القضايا المتصلة بالمرأة الفقيرة؛ والمرأة كبيرة السن؛ والمرأة المعوقة؛ والمرأة المعيلة للأسرة ....

وصف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) التي وضعت للتصدي لهذه التحديات:

لقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) وفق منحى تشاركي ميداني، لتكون إطاراً مرجعياً لعمل اللجنة الوطنية والمؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بتمكين المرأة والارتقاء بواقعها وتعزيز مشاركتها في مختلف الميادين. وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) تمكين مختلف فئات النساء في الأردن؛ في جميع مراحلهن العمرية؛ وفي مختلف أنحاء المملكة، كما هو موضح حسب المحاور والمجالات التالية:

محور (1): الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)، ويتضمن مجالات فرعية عدة، هي:

1. **مجال المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني)**، ويستهدف الفئات التالية: الفتاة في مختلف مراحل التعليم: رياض الأطفال، الأساسي، والثانوي. والمرأة في التعليم العالي: الجامعي والدراسات العليا. والمرأة في التعليم والتدريب المهني. والمرأة في التعليم غير النظامي.

2. **مجال المرأة والصحة،** ويستهدف الفئات التالية: صحة المرأة في جميع مراحلها العمرية. والمرأة والصحة الإنجابية. والمرأة واستثمار الفرصة السكانية في الأردن.
3. **مجال العنف ضد المرأة،** ويستهدف الفئات التالية: الطفل/ة المعنّف/ة. والمرأة المعنّفة. والمنظمات والشبكات العاملة في إطار مناهضة العنف ضد المرأة.
4. **مجال المرأة والبيئة والتغير المناخي،** ويستهدف الفئات التالية: الفتاة الشابة في المدرسة والجامعة. والمرأة في المنزل والمجتمع. والمرأة في العمل. والمرأة العاملة في قطاع البيئة. والمرأة والتغيّر المناخي.
5. **مجال المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة،** ويستهدف الفئات التالية: المرأة والأمن الغذائي. والمرأة والمأوى والإسكان. والمرأة المعوّقة. والمرأة كبيرة السن.

محور (2): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة، ويستهدف الفئات التالية: المرأة في السلطة التشريعية. والمرأة في السلطة القضائية. والمرأة في السلطة التنفيذية. والمرأة في المجالس البلدية. والمرأة في القطاع الخاص. والمرأة في المجتمع المدني.

محور (3): التمكين الاقتصادي للمرأة، ويستهدف الفئات التالية: المرأة العاملة. والمرأة سيدة الأعمال. والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم. والمرأة الفقيرة؛ وبخاصة في الريف والبادية. والمرأة المعيلة للأسرة.

المحاور المستعرضة Crosscutting/ وتشمل:

محور (1): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة، ويستهدف المجالات التالية: الثقافة القانونية للتوعية بحقوق المرأة. والثقافة المجتمعية المساندة لحقوق المرأة في الملكية والميراث. والثقافة المجتمعية المساندة لوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ورسم السياسات. والثقافة المجتمعية المساندة لعمل المرأة. والثقافة المجتمعية المضادة للعنف ضد المرأة.

محور (2): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويستهدف الفئات التالية: صورة المرأة في الإعلام بمختلف وسائطه. والمرأة العاملة في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه. والمرأة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمرأة العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

محور (3): دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية، ويستهدف الفئات التالية: المرأة في التشريعات الوطنية. والمرأة في السياسات الوطنية. والمرأة في الخطط والبرامج والموازنات الوطنية.

محور (4): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ويستهدف المجالات التالية: الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز والنزاهة. وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم. والبحث العلمي والمتابعة والتقييم. وحفز التمويل وبناء الشراكات.

(ج) النكسات/الانتكاسات التي شوهدت في إطار إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

1- تراجع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة: فمن أبرز الانتكاسات المشاهدة في إطار السعي لإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة انخفاض وتراجع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل؛ إذ بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث (قوة العمل للإناث منسوبة إلى عدد السكان من الإناث 15 سنة فأكثر) لعام 2013 (13.2%) للإناث، في مقابل (60.4%) للذكور، بينما بلغ هذا المعدل في عام 2012 (14.1%) للإناث و(61.3%) للذكور، وبلغ في عام 2011 (14.7%) للإناث و(62.8%) للذكور. أي أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن لازال يراوح مكانه منذ سنوات عدة، لا بل انتكس وتراجع في السنوات الأخيرة. وهو معدل منخفض جداً إذا ما قورن هذا المؤشر مع واقع الحال في الدول العربية ودول العالم الثالث الذي يقارب فيه معدل مشاركة المرأة الاقتصادية (30%)، ومع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة على المستوى العالمي الذي بلغ (50%) في عام 2012، الأمر الذي يشير الى ضعف فعالية الجهود والبرامج التي تبذل في مجال التمكين الاقتصادي وخاصة للنساء والشباب. ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أن ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي (WEF) لعام 2011/2010 في مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة (نسبة الإناث بين 15-64 سنة والمشاركات في سوق العمل مقسوماً على النسبة المناظرة لها من الذكور) كان الأخير بين (139) دولة.[14]

2- تراجع نتائج تحصيل طلبة التعليم الأساسي في الاختبارات الدولية:[15]

شاركت عينة من الطلبة الأردنيين من الصف الثامن، في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) للعام (2011)، إلى جانب طلبة من (45) دولة مشاركة، بينها (11) دولة عربية، بالإضافة إلى دول إسلامية؛ هي: تركيا، إيران، ماليزيا. ويُعقد هذا الاختبار كل أربع أعوام، حيث عقد في الأعوام (1999، 2003، 2007، 2011). ولقد أظهرت نتائج الدراسة تفوق الإناث على الذكور في العلوم والرياضيات في دورات الدراسة لمختلف الأعوام.

وفي ما يتعلق بالتغير في التحصيل في العلوم فقد كان على النحو التالي: أظهرت متوسطات الأداء في العلوم للطلبة الأردنيين بحسب جنس الطالب، فروقاً لصالح الإناث في جميع الأعوام (1999، 2003، 2007، 2011)، على الرغم من انخفاض متوسط الأداء لدى الإناث في عام 2011 عن عام 2007. أما في ما يتصل بمتوسطات أداء للطلبة الأردنيين في العلوم بحسب جنس الطالب في الأعوام (1999، 2003، 2007، 2011)؛ فلقد بلغ متوسط أداء الإناث في العلوم في عام 1999 (460)، وارتفع في عام 2003 ليصل إلى (489) كما ارتفع في عام (2007) ليصل إلى (499)، بينما انخفض وتراجع في عام 2011 ليصل إلى (471).

---

[14] تقرير التنافسية العالمي، (WEF)، لعام 2011/2010.

[15] التقرير الوطني الثاني: تقدم المرأة الأردنية (نحو الوقاية والحماية والتمكين) في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامين (2012-2013)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2014.

أما متوسط أداء الذكور في العلوم فقد بلغ عام 1999 (442)، وارتفع في عام 2003 ليصل إلى (462)، كما ارتفع في عام (2007) ليصل إلى (466)، بينما انخفض وتراجع في عام 2011 أيضاً ليصل (428).
ومجمل القول؛ فإن تحصيل الإناث في العلوم أفضل من تحصيل الذكور سواء كان ذلك في عام 1999 أم 2003 أم 2007 أم 2011، كما أن مقدار التحسن الذي طرأ على تحصيل الإناث في عام 2007 عما كان عليه في عام 2003 هو أفضل من التحسن الذي طرأ على تحصيل الذكور، فقد بلغ مقدار التحسن عند الإناث (11) علامة في المتوسط مقارنة بالتحسن عند الذكور الذي بلغ (4) علامات فقط. وعلى الرغم من تراجع كل من الذكور والإناث في عام 2011، إلا أن حجم هذا التراجع كان أكبر عند الذكور عما هو عليه عند الإناث.
أما بالنسبة للتغيّر في التحصيل في الرياضيات؛ فقد بلغ متوسط أداء الإناث في الرياضيات في عام 1999 (431)، وارتفع في عام 2003 ليصل إلى (439)، وانخفض قليلاً في عام 2007 ليصل إلى (438)، وانخفض في عام 2011 ليصل إلى (420).
بينما بلغ متوسط أداء الذكور في الرياضيات عام 1999 (425)، وانخفض في عام 2003 إلى (411) وارتفع في عام 2007 ليصل إلى (417)، وانخفض في عام 2011 ليصل إلى (392).
ومجمل القول؛ فإن تحصيل الإناث في الرياضيات أفضل من تحصيل الذكور سواء كان ذلك في عام 1999 أم 2003 أم 2007 أم 2011، وبالرغم من تراجع كل من الذكور والإناث في عام 2011 إلا أن حجم هذا التراجع كان أيضاً أكبر عند الذكور عما هو عليه عند الإناث.

3- تداعيات الحالة الراهنة في المنطقة العربية وبخاصة الأزمة السورية؛ وتأثيراتها الاقتصادية على تمكين النساء:[16]

على الرغم من موارده المحدودة، فقد لعب الأردن دوراً أساسياً وهاماً في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الذين قدموا إلى المملكة طوال العقود السابقة وساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة بشكل كبير. وقد اتضح هذا الدور الهام من خلال الموجات المتتالية للاجئين الذين قدموا إلى الأردن بدءاً من الفلسطينيين، فضلاً عن العراقيين وأخيراً السوريين القادمين إلى الأردن في الفترات الأخيرة.
وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، فقد أعلنت الحكومة الأردنية مجموعة من التدابير لتسهيل الظروف المعيشية على الأشقاء السوريين القادمين إلى الأردن. حيث عملت الحكومة الأردنية، وبدعم من المجتمع الدولي، على توفير الخدمات اللازمة للسوريين على أراضي المملكة؛ كالتعليم العام المجاني والخدمات الصحية والسلع المدعومة من مياه وكهرباء وغاز منزلي، إضافة إلى توفير الخبز المدعوم وبقية السلع الأساسية لجميع السوريين. حيث سمحت الحكومة الأردنية بتسجيل الطلبة السوريين في المدارس الحكومية وإعفائهم من رسوم التسجيل وأثمان الكتب المدرسية، كما سمحت الحكومة للسوريين بالاستفادة من الخدمات الصحية وبشكل مجاني من خلال تسهيل الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية والشاملة وتلقي العلاج في جميع المستشفيات الحكومية. ولقد أدى انتشار السوريين في جميع أنحاء المملكة إلى زيادة الضغوط على الخدمات التي تقدمها البلديات في المملكة، إذ تتحمل هذه البلديات نفقات كبيرة لتقديم الخدمات بشكل يومي.
وهناك صعوبات متزايدة تجاه الاستمرار بتقديم مثل هذه الخدمات ضمن محدودية الموارد المالية للمملكة، الأمر الذي أدى بدوره إلى مواجهة الصعوبات في توفير الموارد المالية اللازمة لمعالجة قضايا المساواة وتمكين النساء؛ وهذا ما واجهناه حقيقة في عدم قدرتنا فعلياً - لغاية الآن - على توفير المبالغ المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والتي لا تتجاوز كلفتها الإجمالية (4,140,000) دينار أردني خلال سنوات الاستراتيجية (المرفق رقم). كما أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الأردن بشكل عام إلى محدودية بل تراجع الموارد المالية المخصصة من الموازنة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، فبعد أن ارتفعت موازنتها السنوية من (150) ألف دينار إلى (200) ألف دينار منذ عام 2009 نتيجة لتفعيل التواصل مع دائرة الموازنة العامة/وزارة المالية وإطلاعهم على برامج اللجنة الوطنية وإنجازاتها، عادت الموازنة المخصصة للجنة وانخفضت إلى (170) ألف دينار منذ عام 2012 ولغاية العام الحالي 2014، وهي مخصصات لا تكاد تغطي النفقات الجارية للجنة الوطنية وتقصر عن المساهمة الفاعلة في إنجاز مهامها وتنفيذ برامجها. كما أنه من المتوقع نتيجة لتدهور الأوضاع وزيادة الاضطرابات في سوريا أن يؤدي ذلك إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الأردن حالياً.
ومما لا شك فيه؛ أن استضافة الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين يترتب عليها تكاليف إضافية غير مباشرة، إلى جانب استنزاف الموارد المالية والمادية، كالمنافسة مع الشباب الأردني (ذكوراً وإناثاً)على فرص العمل المحدودة أصلاً، وتوسيع قطاع العمل غير الرسمي، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الأخرى.
وهذا مما دفع الأردن لأن يضع **"خارطة الطريق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وموقع الأردن في التقارير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدولية"،[17]** التي تضمنت محاور عدة، هي: بيئة الأعمال والاستثمار، والسياسات المالية والنقدية، إضافة إلى محور التعليم العالي والعمل والبحث والتطوير؛ ومحور التعليم والصحة، اللذين تضمنا مؤشرات تتصل بمحاور إعلان ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية؛ مثل: مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووفيات الأطفال، وحالات الإصابة بالسل، والتأثير الاقتصادي لمرض الإيدز، وتوقع الحياة، ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، وجودة النظام التعليمي، والإنفاق الكلي على الصحة، والمشاكل الصحية، وتحسين صحة الأمهات. وقد اشتملت خارطة الطريق إضافة إلى قيمة المؤشرات ذات العلاقة بالمحاور المختلفة للخارطة ومرتبة الأردن دولياً في ما يتصل بكل منها، الإجراءات المقترحة لتحسين موقع الأردن في ما يتعلق بكل مؤشر، والجهات المعنية بتنفيذها، والفترة الزمنية المحددة للتنفيذ.

(د) التطورات التشريعية الرئيسة؛ الدستورية والقانونية التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:[18]

16 نداء الإغاثة المشترك بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة، الأردن، تشرين أول/2012.
17 خارطة الطريق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وموقع الأردن في التقارير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن.
18 التقرير الوطني الثاني: تقدم المرأة الأردنية (نحو الوقاية والحماية والتمكين) في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامين (2012-2013)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2014.

من أجل تطوير تشريعات مستجيبة للنوع الاجتماعي تحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين؛ حظي محور التشريع؛ باهتمام خاص ضمن خطط اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبرامجها، انطلاقاً من مبادئ الدستور الأردني؛ وانسجاماً مع أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة بعد أن يتم نشرها في الجريدة الرسمية تعتبر مرجعية أساسية للتشريعات الوطنية، وتُمثل ضمانة حقيقية لإعمال الحق في المساواة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، ولأن عملية التشريع تعتبر الأداة الرئيسة لإنجاز التطوير والإصلاح ولترجمة التوافقات الوطنية التي تضمنتها مختلف الوثائق الوطنية خاصة الأوراق النقاشية الأربعة التي عرضها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، والتي تُمثل رؤية جلالته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن على مختلف الصعد، والتي تفتح بوابة من الحرية لمشاركة أبناء الوطن بنسائه ورجاله في صناعة المستقبل، والذي نجح الأردنُ في استشرافه؛ فواصل نهجه المتمثل بالسير قدماً بالإصلاحات التي تُرجمت عملياً على أرض الواقع إلى سياسات تهدف إلى السير قدماً في التغيير والإصلاح في مختلف المجالات؛ سواء المتمثلة بالبنية السياسية أو التشريعية.

وللأهمية المترتبة على إلقاء الضوء على الجانب التشريعي وتطوير المتعلق منه بالمرأة وتأطيره تشريعياً ليسهم بتعزيز حضورها، كانت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قد قدمت مقترحاتها للجنة الملكية لتعديل الدستور الأردني لعام 1952– التي أشادت بتلك المقترحات – واشتملت التعديلات على العديد من المواد، حيث تم الأخذ بمعظمها. وفي عام 2011 صدر الدستور المعدّل الذي تضمن تعديل (42) مادة؛ عززت الحريات السياسية والمدنية، ونص على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة جريمة يعاقب عليها القانون، وعززت التعديلات مبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والتأكيد على أن الأسرة هي أساس المجتمع وأن القانون يحفظ كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، وأن القانون يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة، ويرعى النشء وذوي الاعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال، كما أكدت على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، كما استحدثت مجموعة من المؤسسات الدستورية الرقابية مثل؛ إنشاء المحكمة الدستورية التي أناط بها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة وتفسير نصوص الدستور، مما يتيح مجالاً للطعن بدستورية القوانين والأنظمة، والهيئة المستقلة للانتخاب، وتم استحداث درجتين من درجات التقاضي في القضاء الإداري. ولكن؛ يؤخذ على هذه التعديلات الدستورية أنها لم تنص صراحة على المساواة على أساس الجنس، وقد صدر عن اللجنة الملكية التأكيد على أن المادة السادسة تتضمن المساواة بين الأردنيين رجالاً ونساء بالحقوق والواجبات، وكذلك عدم النص على مكانة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

وقد واكبت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المستجدات المتعلقة بحقوق المرأة في مختلف المجالات؛ بالعمل على إعداد "لائحة بمطالب الحركة النسائية من السياسات والتشريعات" لتقدم لأعضاء مجلس الأمة بعد كل انتخابات نيابية بدءاً منذ عام 2003 وكان آخرها في عام 2013، والتي أثمرت عن صدور تشريعات وإجراء تعديلات على العديد منها؛ باتجاه تحقيق المزيد من الحماية لحقوق المرأة وتعزيزها، من أبرزها: قانون الضمان الاجتماعي لعام 2014؛ الذي استحدث تأمين الأمومة وتأمين البطالة، ما سيعمل على توفير الحماية للمؤمن عليهن العاملات ويُحفز ويُشجع أصحاب العمل على تشغيل النساء وعدم الاستغناء عن خدماتهن في حال زواجهن أو قرب استحقاقهن لإجازة الأمومة، كما تم استحداث الانتساب الاختياري مما يتيح فرصة الاشتراك بالضمان لربات المنازل، وتوسعة الشمول بالضمان ليشمل العاملات في المنشآت الصغيرة كمشاغل الخياطة وصالونات التجميل ومحلات بيع الألبسة.. وغيرها. وأتاح للأرملة الجمع بين نصيبها من راتب التقاعد أو الاعتلال الذي يؤول إليها من زوجها وبين أجرها من العمل، وكذلك الجمع بين نصيبها من رواتب التقاعد والاعتلال الذي يؤول إليها من والديها أو من أبنائها. وقانون البلديات لسنة 2011؛ الذي نص على الدور التنموي للبلديات ورفع النسبة المخصصة للنساء في المجالس البلدية من (20%) إلى (25%). وفي عام 2012؛ صدرت عدة قوانين: قانون الانتخاب لمجلس النواب؛ الذي خصص للنساء خمسة عشر مقعداً نيابياً بالإضافة للمقاعد التي تحصل عليها النساء في الدوائر الانتخابية المحلية ومن الدائرة الانتخابية العامة؛ مما عزز المشاركة السياسية للمرأة في المجلس النيابي. وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب؛ الذي نص على إشراف الهيئة على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، كما أدارت الانتخابات النيابية لعام 2013؛ ما عزز من الثقة بنزاهة الانتخابات وساهم في رفع نسبة مشاركة النساء فيها على مستوى القائمة الوطنية والدوائر المحلية، وشاركت الهيئة بإدارة الانتخابات البلدية لعام 2013. وقانون الأحزاب السياسية؛ الذي نص على وجوب أن يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، وأنه لا يجوز تأسيسه على أساس ديني... أو على أساس التفرقة بسبب الجنس، على أن لا تقل نسبة النساء عن (10%) في الهيئة التأسيسية. وقانون التنفيذ الشرعي لسنة 2013؛ الذي وسع اختصاص القضاء الشرعي ليتولى الإشراف على تنفيذ السندات التنفيذية سواء من الأحكام القضائية والقرارات معجّلة التنفيذ والسندات والاتفاقات المتضمنة حقاً؛ الصادرة أو المصادق عليها من المحاكم الشرعية، بما في ذلك عقود الزواج والأحكام الأجنبية ما ييسر تحصيل الحقوق بسرعة وفاعلية ويؤدي إلى تجنب اللجوء لإقامة الدعاوى لتحصيل هذه الحقوق. والقانون المعدّل لقانون جوازات السفر لسنة 2013؛ الذي ألغى اشتراط الموافقة الخطية للزوج أو الولي على منح جواز سفر للزوجة والأولاد. والقانون المعدّل لقانون العقوبات الأردني لسنة 2011؛ الذي شدد العقوبات على جرائم العنف البدني والجنسي كجرائم الاغتصاب وجرائم هتك العرض والخطف والتحرش الجنسي، وعلى مرتكبي جرائم تهريب الأشخاص عبر الحدود، وجريمة نسب طفل الى امرأة لم تلده وجرائم القوادة والخطف.. وغيرها من الجرائم ذات الصلة. ومن التوصيات التي قبلها الأردن عند مناقشة تقريره الوطني الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في (2013/10/24) تعديل قانون العقوبات لجهة إلغاء المادة (308) المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبة أو التحقيق فيها بزواج المغتصب بالضحية، وأية تشريعات تميّز ضد المرأة. وقانون الأحوال الشخصية الذي نص على عدة تعديلات، أبرزها: رفع سن الزواج من 15 إلى 18 سنة شمسية، وأنه يحق للزوجة طلب التفريق للافتداء؛ ويكون بالتنازل عن كافة حقوقها الزوجية من مهر معجل ومؤجل مقابل طلاقها، كما تم استحداث نص قانوني يجيز للمرأة طلب الطلاق بسبب عدم القدرة على الإنجاب من قبل الزوج ضمن شروط محددة، كما تم رفع سن حضانة الأم للصغير إلى الخامسة عشر سنة شمسية، وتم النص على إنشاء صندوق يسمى (صندوق تسليف النفقة) غايته تسليف النفقة المحكوم بها وإدانتها للمحكوم له الذي تعذر عليه تحصيل تلك النفقة المحكوم بها. ونظام الخدمة المدنية لعام 2013؛ الذي منح إجازة الأبوة في حال المولود الجديد لمدة يومين، ومنح الموظفة ساعة رضاعة يومياً لمدة تسعة أشهر بعد إجازة الأمومة، وإجازة الأمومة لحالات الإجهاض بعد الشهر الرابع، ورفع الإجازة العرضية حال وفاة الزوج/الزوجة إلى عشرة أيام، والإجازة العرضية عند وفاة الأصول. ونظام التعيين على الوظائف القيادية لسنة 2013؛ لضمان النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة في التعيين في الوظائف القيادية، ما سيعزز تواجد النساء فيها. ونظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لعام 2013؛ الذي نص على إنشاء "مكتب الإصلاح والتوفيق الأسري في كل محكمة شرعية لإنهاء النزاعات الأسرية بالطرق الودية وبالتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات الزوجية وتقديم الإرشاد الأسري. ونظام المركز الوطني للعناية بصحة المرأة لسنة 2011؛ الذي تم بموجبه إنشاء المركز الوطني للعناية بصحة المرأة ويهدف إلى تقديم الخدمات المتخصصة للعناية بصحة المرأة. وتعليمات ترخيص المهن من داخل المنزل لسنة 2011؛ لتمكين ربات المنازل من مزاولة الأعمال من منازلهم بصفة قانونية في عدد من القطاعات الاقتصادية المهنية كالاستشارات الإدارية والتسويقية ومجموعة من المهن والحرف اليدوية كالحياكة

والتطريز والخزف وتصنيع الأغذية. وتعليمات ترخيص الحضانات المؤسسية للقطاعات العام والخاص والتطوعي؛ التي وضعت شروطاً ميسرة تُتيح لصاحب العمل توفير دور الحضانة بطريقة أقل تعقيداً مقارنة بشروط الحضانات التجارية. ووفق التعديل الذي جرى على قانون التقاعد المدني؛ حيث تمت المصادقة عليه من مجلس الأمة؛ وبانتظار استكمال الإجراءات الدستورية لصدوره؛ ما سمح للأرملة بالجمع بين ما يستحق لها من تقاعد زوجها وتقاعدها.

ويوضح (المرفق رقم 26) قائمة بأبرز التشريعات التي تم إدخال تعديلات فيها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مثلما يوضح (المرفق رقم 27) أبرز التعديلات التي طرأت على مجموعة من القوانين لصالح المرأة، كما يوضح المرفق رقم (28) مجموعة المزايا التي اشتمل عليها قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014؛ والتي تساهم في تعزيز حقوق المرأة وتشجيعها على الانخراط في سوق العمل.
ويجرى العمل حالياً على إعداد وتعديل رزمة من مشاريع القوانين، منها: الأحداث، وحقوق الطفل، وتشكيل المحاكم الشرعية والنيابة العامة لديها، وأصول المحاكمات الشرعية، والحماية من العنف الأسري، وحقوق الأشخاص المعوقين، والانتخابات النيابية وقانون معدّل لقانون البلديات.. وغيرها.

(هـ) الحصة التقريبية من الموازنة العامة/ الوطنية التي تُستثمر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

نتيجة لتنفيذ مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ودائرة الموازنة العامة؛ شرعت دائرة الموازنة العامة منذ عام 2011 بوضع جدول خاص ضمن قانون الموازنة العامة للسنوات المالية المختلفة يوضح (المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول والسنوات). وبناء على مراجعة هذه الجداول ومقارنتها مع الجداول الخاصة بإجمالي النفقات العامة للسنوات المختلفة، يتبين لنا أن النسبة المئوية للمخصصات المقدرة للإناث من إجمالي النفقات العامة المخصصة للأجهزة المدنية (حيث لم يتم تضمين النفقات العامة المخصصة للأجهزة العسكرية والأمنية) كانت وفق السنوات المختلفة على النحو التالي: (23.72%) لعام 2009، و(26.24%) لعام 2010، و(23.07%) لعام 2011، و(25.58%) لعام 2012، و(24.69%) لعام 2013.[19]
وقد بلغ إجمالي المخصصات المالية المقدرة للإناث في عام 2014 (1522737618) ديناراً أردنياً أي ما نسبته (25.18%) من إجمالي النفقات العامة لعام 2014. ووفقاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 والمبنية وفقاً للبرامج فقد قُدرت النسبة المئوية للمخصصات المقدرة (التأشيرية) للإناث للعامين 2015 و2016 (25.77%) و(25.69%) على التوالي.[20]
ويتضح من خلال ما سبق؛ أن النسبة المئوية للمخصصات (التقديرية والتأشيرية) للإناث من إجمالي النفقات العامة المخصصة للأجهزة المدنية بدت متذبذبة عبر السنوات (2009-2016) وقد تراوحت قيمتها بين (23.07% - 26.24%).
وانطلاقاً من أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ وهي: إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بشكل دوري، تتضح أهمية المراجعات الدورية الضرورية للاستراتيجية التي تقوم بها اللجنة الوطنية، لمتابعة تحقيق أي تقدّم في الّتنفيذ، وبخاصة أن إقرار الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) من مجلس الوزراء بتاريخ 2013/1/20؛ عكسُ الوعي والالتزام السياسي العالي بقضايا المرأة وبأهمية مشاركتها الفاعلة في التنمية المجتمعية الشاملة بكافة محاورها، كما استدعى الإسراع بالخطوات الأساسية ووضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي تطلب العمل على حشد الموارد الضّروريّة من خلال تفعيل التواصل وتعزيز الشراكة ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومختلف الجهات الحكومية التي يُمكن أن تُسهم في توفير الدعم المالي والفني للبرامج والمشاريع المعنية بالمرأة، وفي مقدمتها: رئاسة الوزراء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، كما تم تفعيل التنسيق مع دائرة الموازنة العامة بشكل خاص سعياً لتعزيز موازنة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (التي تبلغ170000- 200000 دينار أردني سنوياً)، والتأكيد على أهمية رصد موازنة خاصة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية والمعنية بتمكين المرأة قانونياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً،[21] وعددها (38) مشروعاً بكلفة إجمالية تبلغ (4,140,000) دينار أردني (المرفق رقم 7) وذلك في إطار موازنة اللجنة الوطنية للأعوام القادمة. كما تم تفعيل التنسيق مع الجهات والمنظمات المانحة والمعنية بشؤون المرأة والتحاور معها لحشد التمويل عن طريق قيام اللجنة الوطنية بعرض وإرسال المشاريع المختلفة المنبثقة عن الاستراتيجية إلى هذه الجهات الممولة (وعددها 47 جهة مانحة ومنظمة دولية وسفارة أجنبية) للنظر في إمكانية تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عملها ومجالات اهتمامها، ونحن بانتظار الرد بخصوص تمويل هذه المشاريع من الجهات المعنية من داخل الأردن والمنظمات الدولية والجهات المانحة الخارجية.

(و) الآليات المؤسسية التي تُنفذ من أجل إجراء حوار منتظم بين الحكومة والمجتمع المدني:

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1996/9/21، تُعد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وعلى كافة الجهات الرسمية الاستئناس برأيها قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك، وتَرفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وقد قامت اللجنة الوطنية بافتتاح مكاتب ارتباط لها في محافظات المملكة، حيث شملت المرحلة الأولى، محافظات: اربد، المفرق، عجلون، مادبا، الكرك، والعقبة.
وتؤكد اللجنة الوطنية في "رسالتها" على ضرورة انتهاج منحى تشاركي وبناء الشركات الفاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون المرأة وقضاياها. ومن موجهات ومنطلقات عمل اللجنة الوطنية ما يلي: أولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها في مختلف المحافظات كما يتوافق عليها المجتمع؛ استناداً إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة، والإيمان بقدرات المرأة وتطلعاتها وتقدير إسهاماتها وإنجازاتها، والالتزام باحتياجات الأسرة المجتمع، والبناء على الخبرات التراكمية والدروس المتعلمة للنساء الرائدات والمؤسسات الوطنية، وتقدير أهمية وضرورة التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع

[19] قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (2011، 2012، 2013). دائرة الموازنة العامة، الأردن.
[20] قانون رقم (5) لسنة 2014/ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014، دائرة الموازنة العامة، الأردن، 2014.
[21] المشاريع التجديدية المنبثقة عن "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أيار/2013.

المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، واعتماد النهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا المرأة، إضافة إلى مواكبة التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل ومخرجات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية.
ولتحقيق أهدافها وإنجاز مهامها بعامة، ولتفعيل عمليات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بمختلف محاورها ومجالاتها، وتسهيل متابعتها بخاصة، فإن اللجنة الوطنيّة الأردنية لشؤون المرأة حرصت على تطوّير آليات وعلاقات عمل قويّة ومنهجيّة ومستدامة مع كافة شركائها، وبخاصة ما يتصل بتعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من خلال:

- تعزيز علاقات التشبيك والمناصرة وكسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة وأولوياتها.
- بناء تحالفات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لصالح دعم السياسات والتوجهات المشتركة بين اللجنة الوطنية وهذه المنظمات، ودعم الجهود الرامية لتحسين أوضاع المرأة بعامة.
- وضع آليّات عمل لتفعيل علاقات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فعاليّتها، وتحقيق الاستدامة من خلال إشراك هذه المنظمات في وضع البرامج والمشاريع التّنفيذيّة وتقديم الدعم الفني اللازم لها.
- تعزيز النهج التشاركي مع منظمات المجتمع المدني لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: الإنسانية والمعرفية والتقنية والمالية والمادية، وتوظيفها للارتقاء بمستوى أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة وتحسين مستوى البرامج والخدمات كماً ونوعاً.

وتقع ضمن إطار مهام اللجنة الوطنية ومسؤولياتها؛ مهمة تشكيل الشبكات والفرق العاملة مع الأمانة العامة للجنة، للعمل معها في تحقيق أهدافها. كما تتضمن الأهداف المنشودة للجنة؛ مساهمة اللجنة كقوة ضغط فاعلة ومؤثرة في نشر الوعي العام بأهمية دور المرأة وترسيخ مكانتها في تقدم المجتمع، وكسب تأييد الفئات المختلفة لقضاياها، وتفعيل قنوات الحوار والتواصل مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة في القطاعات: العام، والخاص، والمجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث، لتبادل الرأي والرؤية حول القضايا المتعلقة بتمكين المرأة.[22]
أما في ما يتعلق بهيكلية اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ فهي تضم في عضويتها (22) شخصاً يمثلون مختلف الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وشخصيات وطنية بارزة (المرفق رقم 2). وتعمل الأمانة العامة للجنة الوطنية (وعدد أعضائها 12 سيدة حالياً) وفق منحى تشاركي مع مختلف القطاعات والمؤسسات والمنظمات المعنية بشؤون المرأة وقضاياها وبرامج تمكينها. وقد قامت اللجنة الوطنية استناداً إلى مهماتها ومسؤولياتها بتشكيل العديد من الفرق واللجان والشبكات المتخصصة التي تتحاور معها بصفة منتظمة وتتعاون معها في تحقيق أهدافها الوطنية، وهي:

- شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية؛ وتضم (43) وزارة ومؤسسة ودائرة وجامعة حكومية/رسمية (المرفق رقم 3).
- اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية؛ وتضم (39) منظمة من المجتمع المدني معنية بقضايا المرأة (المرفق رقم 3).
- فرق العمل واللجان والشبكات الأخرى؛ وتشمل:
  - فريق العمل القانوني، ويبلغ عدد أعضائه (15) عضواً.
  - الفريق الإعلامي، ويبلغ عدد أعضائه (19) عضواً.
  - شبكة النساء عضوات المجالس البلدية "نشميات"، وتضم جميع عضوات المجالس البلدية الفائزات في الانتخابات وعددهن (348) سواء فزن تنافسياً أو عن الكوتا النسائية، إضافة إلى السيدات اللواتي تم تعيينهن رسمياً.
  - شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، ويبلغ عدد أعضائها (82) عضواً.
  - شبكة شباب "شمعة"، ويبلغ عدد أعضائها (100) عضو.
  - الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويبلغ عدد أعضائها (30) عضواً.
  - لجنة الأحزاب السياسية والمرأة، ويبلغ عدد أعضائها (15) عضواً.
  - اللجنة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1325) "المرأة والأمن والسلام"، ويبلغ عدد أعضائها (26) عضواً.
  - اللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور، ويبلغ عدد أعضائها (36) عضواً.
  - الفريق الوطني لحماية عاملات المنازل، ويبلغ عدد أعضائه (17) عضواً، وتم تشكيل اللجنتين التوجيهية والفنية من أعضاء الفريق.
  - الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، ويضم في عضويته (19) وزارة ومؤسسة ومنظمة مجتمع مدني (المرفق رقم 4).

وكأمثلة عملية على الآليات التي تُنفذ من أجل إجراء حوار منتظم بين الحكومة والمجتمع المدني؛ ما يلي:

أ- الاجتماعات وورش العصف الذهني والورش التوعوية التي تم تنظيمها في إطار المشاورات بخصوص الإعداد والتطوير للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):

فقد تم تنظيم وعقد سلسلة من الاجتماعات وورش العصف الذهني والورش التوعوية بلغ عددها (25) فعالية ضمن فعاليات الحملة الوطنية للحوار حول وضع المرأة وأولوياتها في مختلف محافظات المملكة، وذلك في إطار الإعداد والبناء والتطوير للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) والخطط الاستراتيجية والتنفيذية والمشاريع المنبثقة عنها، هدفت الحملة إلى الاستماع والمشاركة والنقاش مع مختلف هيئات المجتمع المعنية وقطاعاته المختلفة: العام، والخاص، والأكاديمي، والإعلامي، والمجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المانحة، وذلك حسب ما هو موضح في (المرفق رقم 6).

ب- إعداد بيان بالمطالب الإصلاحية للحركة النسائية في مجال السياسات والتشريعات؛ صادر عن الهيئات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة/ الأعضاء في اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية من مختلف محافظات المملكة والمنبثقة عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:

[22] التعريف بالهوية المؤسسية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الطبعة الثانية المنقحة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تشرين الأول/2013.

واكبت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المستجدات المتعلقة بحقوق المرأة في مختلف المجالات؛ بالعمل على إعداد "لائحة بمطالب الحركة النسائية من السياسات والتشريعات" وتم تقديمها لأعضاء مجلس الأمة بعد كل انتخابات نيابية بدءاً منذ عام 2003 وكان آخرها في عام 2013. وبصورة عامة يسعى هذا "البيان بالمطالب في مجال الإصلاح السياسي والتشريعي" إلى إيضاح موقف الهيئات النسائية الموقعة عليه من الإصلاحات التشريعية، لضمان إدماج مفهوم النوع الاجتماعي وكفالة مراعاة احتياجات وحقوق كل من الرجل والمرأة بعدالة، بحيث يتم معالجة القوانين المؤقتة بالإبقاء على الجيد منها وإقرارها لتصبح قوانين دائمة، وإلغاء أو تعديل ما يلزم من الأحكام بعد دراسة متأنية. وقد توصلت هذه الهيئات إلى أنه لا بد من مراجعة دورية للتشريعات بهدف تنقيتها من كل تمييز وخاصة التمييز ضد المرأة، وكل قصور وخاصة القصور في توفير الضمانات القانونية لحقوق الإنسان، وبهدف تحديث التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات بما يكفل الاستقرار والوضوح في العلاقات. وأكدت هذه الهيئات بنفس الوقت على أهمية الدراسة العلمية المعمقة والمتأنية للتشريعات قبل التصويت عليها وإقرارها أو ردها أو تعديلها وإجراء مشاورات واسعة حولها وخاصة مع الهيئات النسائية من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والاستعانة بالخبراء والأكاديميين/ات وذوي الاختصاص بهدف ضمان التوافق حول التشريعات وتلبيتها لتطلعات مختلف القطاعات، وبهدف استقرار التشريعات وعدم العبث بالحقوق المستقرة.

وقد تم التقدم بهذا البيان بعد أن تمت مراجعة ما تم إنجازه من مطالب الهيئات النسائية الواردة في بيان 2010 الذي أعد بمناسبة الانتخابات النيابية عام 2010، متضمناً التعديلات التشريعية المقترحة بعد حوار منتظم ومناقشات مستفيضة مع مختلف الجهات المعنية، حيث توافقت الآراء على تبني ما ورد فيه من مطالب وتوجهات واقتراحات، تمهيداً لأخذها بالاعتبار عند ممارسة السلطات والمسؤوليات المناطة بمجلس الأمة الحالي بشقيه الأعيان والنواب في مجال التشريع.

(ز) أوجه التعاون الرئيسة التي يشترك فيها الأردن لدعم تبادل المعارف والخبرات في رصد وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين:

- تم توقيع أكثر من (42) اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والجهات الأخرى المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرفق رقم 14)؛ سواء أكانت وزارات ومؤسسات حكومية أم منظمات مجتمع مدني أم مؤسسات أكاديمية وإعلامية أم منظمات دولية، وذلك لغايات تحقيق أهداف عدة، أبرزها: تنفيذ المشروعات المشتركة مثل "المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً"، و"مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة"، وتنفيذ الأنشطة المتصلة بتدريب المدربين/ات وتدريب المرشحات على إدارة الحملات الانتخابية باحتراف، وتدريب ممثلات اللجنة في المحافظات على مهارات الكمبيوتر والإنترنت، وإعداد الدراسات وإجراء المسوح المعنية بقضايا المرأة، وبناء الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة الوطنية، والتعاون في مجال تحقيق الأهداف المشتركة وخاصة ما يتعلق بشكاوي المرأة وإنتاج إعلانات وبث ومضات إذاعية حول خط المساعدة المجاني والخدمات التي يقدمها مكتب شكاوي المرأة، وتعزيز المشاركة السياسية وتوسيع قاعدتها بين النساء، والتعاون في مجال الأمور الثقافية والمعرفية والبحثية....
- تم توقيع مذكرات تفاهم مع (71) وزارة ومؤسسة حكومية ومنظمة مجتمع مدني وجمعية في محافظات العاصمة وعجلون والعقبة (المرفق رقم 15)، بخصوص التعاون في مجال تحقيق الأهداف المشتركة في ما يتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة.
- شارك الأردن ضمن فريق الخبراء الذي ساهم في إطار مشروع إقليمي ببناء "خطة عمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية كمقاربة تنموية"؛ والذي نُفذ بالتعاون بين جهات عدة عربية ودولية (جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والبنك الدولي).
- شاركت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ مشروع "ورقتي" بالتعاون مع اقتدار (أحد برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) وعلى مستوى المملكة. علماً بان هذا المشروع طُبق في خمس دول وهي: الأردن، وفلسطين، والمغرب، وتونس، ولبنان. ويهدف هذا المشروع إلى نشر الوعي القانوني بحقوق المرأة والطفل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإطلاق موقع إلكتروني متخصص لهذه الغاية، بالإضافة إلى إنتاج أقراص مدمجة تحوي كافة المعلومات القانونية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، ويحتوي كل من الموقع والقرص على إجابات عن الأسئلة الأكثر شيوعاً والتي تم تجميعها عن طريق استمارات خاصة وزعت على كافة محافظات المملكة، وتم عمل دراسة متخصصة بالتعاون مع مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية حول نتائج هذه الاستمارات وتقييمها فيما يتعلق بمدى معرفة شرائح المجتمع بحقوق المرأة والطفل، ويحوي الموقع الإلكتروني بالإضافة إلى القرص على نماذج دعاوى لتسهيل الأمور وبخاصة للمرأة أمام المحاكم، وعلى عناوين مهمة كعناوين المحاكم الشرعية والأطباء الشرعيين والمنظمات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والقانونية، بالإضافة إلى الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تحمي حقوق المرأة والطفل.
- وكمثال على الشراكة مع القطاع الخاص؛ قام السيد كرم إمسيح صاحب "مجوهرات إمسيح" بدعم حملة (16) يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة في عام 2009 من خلال تصنيع اسم شمعه على مجوهراته كنوع من الدعم، على أن يتم دعم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من بيع هذا النوع من المجوهرات بنسبة (25%)، وتم تنظيم حفل كبير ودعوة جميع الجهات المعنية والإعلامية من أجل الإعلان عن هذا النوع من المجوهرات وترويجه، وقام بتزويد اللجنة الوطنية بعدد من الأطواق.
- ولتفعيل عمليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) وتحقيق أهدافها بمختلف محاورها ومجالاتها، وتسهيل متابعتها، فإن اللجنة الوطنيّة الأردنية لشؤون المرأة حرصت على تطوّير آليات وعلاقات عمل قويّة ومنهجيّة ومستدامة؛ وتعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع كافة شركائها الذين ينقسمون إلى خمسة مستويات مختلفة لكنها مترابطة، وهي: المؤسسات الحكوميّة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية، والمنظمات الدوليّة والهيئات المانحة.

(ح) كيف أدت الأهداف الإنمائية للألفية بصورة عامة، وعلى وجه الخصوص الأهداف المتصلة بالمسائل الجنسانية (النوع الاجتماعي)، إلى تيسير أو تعزيز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومدى مساهمتها في ذلك؟

في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الألفية في الأردن، فقد أدركت القيادة الأردنية أهمية هذه الأهداف التي تتناغم وتنسجم في مجملها مع الأهداف الوطنية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، حيث تم العمل منذ البدايات على إدماج هذه الأهداف والغايات في الخطط الوطنية، بالإضافة إلى وضع آلية لقياس مدى التحقق من خلال تبني مؤشرات قياس الأداء في هذا المجال، وظهر ذلك في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (2004-2006)، والبرنامج التنفيذي للأعوام (2007- 2009)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2011-2013)، بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من السياسات والإجراءات والبرامج والمشاريع والأنشطة التي عملت على تحقيق تلك الأهداف وصولاً إلى مستوى أفضل لحياة المواطن ومعيشته. ولم يقتصر العمل على مستوى الخطط والبرامج الوطنية، وإنما شمل أيضاً تبني هذه الأهداف وتكييفها على المستوى المحلي (المحافظات) لما لذلك من أثر في تعزيز التنمية المحلية، وتم ذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة في الأردن.

وضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية فقد أولى الأردن أهمية خاصة للتصدي للفقر والبطالة وتوفير فرص العمل والتدريب والتشغيل للشباب في سن العمل، بالإضافة إلى المنجزات التي تحققت في مجال توفير التعليم للجميع، وخير دليل على ذلك أن مؤشرات التعليم العام في الأردن على المستوى الكلي والجنس والمنطقة.

وتم إيلاء موضوع الصحة الأهمية القصوى خلال السنوات السابقة، وصولاً إلى مستوى صحي متقدم لكل الأردنيين، بالتركيز على صحة الأم والطفل التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من العمل والجهد من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وجاء الاهتمام بالبيئة من ضمن الأولويات الوطنية وصولاً إلى بيئة مستدامة من حيث السيطرة على انبعاث الغازات، والاهتمام بالتنوع الحيوي والحفاظ على المحميات بأنواعها، ومكافحة التصحر والتلوث الهوائي والمائي والتربة.

وفي مجال تمكين المرأة وتكافؤ الفرص، فقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في كافة مؤشرات المساواة وحقق الشطر الأول من الهدف الإنمائي والمتعلق بتحقيق مؤشرات تعادل الجنسين في الالتحاق بالتعليم بكافة مراحله وأنواعه، باستثناء التعليم المهني، كما قطع شوطاً كبيراً في السعي لتحقيق الشطر الثاني من الهدف الإنمائي المتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وعلى الرغم من ذلك فإن تمكين المرأة سياسياً واقتصاديا لا زال تحدياً ماثلاً للعيان.

ولمتابعة تحقيق الانجازات في الأهداف الإنمائية، تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإصدار التقارير الدورية حول مؤشرات قياس الأداء لتلك الأهداف، وقد تم اصدر تقرير الأردن الأول في العام 2004 الذي لخص الانجازات المتحققة نحو تحقيق الأهداف ومجالات التحسين التي تم الأخذ بها في الخطط الوطنية للسنوات اللاحقة، وجاء إصدار التقرير الوطني الثاني في العام 2010 بعد مرور عشر سنوات على إعلان الألفية ليضع الإنجازات المتحققة في إطار تلك الأهداف وليرسم الطريق إلى الأمام لبلوغ أهداف العام 2015، والتي من أجلها لا بد من تكثيف الجهود للمحافظة على الإنجازات المتحققة في ضوء الأهداف الإنمائية، وتعزيز فرص التقدم وتذليل العقبات إلى جانب اتخاذ إجراءات وتدخلات تعمل على تسريع بلوغ تلك الأهداف.

ونتيجة للإنجازات التي حققها الأردن في هذا المجال، فقد تم اختيار الأردن وثمان دول أخرى من قبل الأمم المتحدة، للاستفادة من برنامج تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية، إذ يتم التركيز في حالة الأردن على الهدف الأول المتعلق بالفقر وتحديداً من خلال الأمن الغذائي، وتم إعلان أسماء الدول ضمن القمة الألفية التي حضرها زعماء العالم خلال الفترة (20-2010/9/22) في نيويورك، وكان صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم أحد المشاركين الرئيسين في هذه القمة.

ويجدر بالذكر أن النجاحات التي تم تحقيقها لم تكن لتتم لولا تكاتف جهود القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ولتحقيق هذه الأهداف على الجميع تبنيها والعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيقها.[23]

ويتبين من كل ما سبق؛ أن الأردن قد خطى خطوات واسعة في السنوات السابقة تمثلت في العديد من الإنجازات على مستوى السياسات والتشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أسهمت في تطوير أوضاع المرأة في المجالات كافة وبخاصة ما يتعلق بالإنجازات التربوية ببعدها الكمي المتمثل في ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في معظمها، مثلما تمثلت ببعدها النوعي بتميّز نتائج التحصيل التعلّمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن على زملائهن الذكور، أو ما يتعلق بالتقدم الملموس في مجال توفير الرعاية الصحية الشاملة والمجانية للأمومة والطفولة؛ ولكبار وكبيرات السن والمصابين والمصابات بأمراض مزمنة، أو في مجال مراجعة التشريعات وتعديلها وتطويرها وإقرار تشريعات جديدة، وتبنى السياسات الكفيلة بتلبية احتياجات النساء وإطلاق طاقاتهن لخدمة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ووطنهن، والكفيلة بإعمال واحترام وحماية حقوقهن الإنسانية، إضافة إلى ما شهده الأردن من إنجازات بالتوسع والتنوع في البرامج والخدمات الإرشادية والتأهيلية والعلاجية والبرامج التدريبية الموجهة للنساء، والتي تقدمها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة.

وعلى الرغم من كل ما تحقق؛ فلا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب تذليلها لنصل إلى مستوى طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الأردنية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وانطلاقاً من ذلك؛ فإننا الآن، مطالبون أكثر من أي وقت مضى؛ بتعظيم نوعية وفعالية وجدية مشاركة المرأة وتمكينها: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، وتكثيف جهودنا من خلال تطوير منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والخدمات المساندة والبرامج والخطط والموازنات الهادفة إلى التغلب على التحديات التي تعيق مسيرة تقدم المرأة.

[23] د. جعفر حسان، وزير التخطيط والتعاون الدولي (السابق)، مقالة بعنوان " تحقيق الأهداف الألفية في الأردن"، وكالة الأنباء الإلكترونية- عمون، 2010/9/22.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين منذ عام 2009

أ- مجال المرأة والفقر

تُشكل ظاهرة الفقر تحدّياً أمام مختلف دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أنّها تنتشر بدرجات متفاوتة، وتختلف طرق مكافحتها والحدّ من انتشارها، بطبيعة استخدام الآليات والبرامج والسياسات. ويشير المفهوم العام لهذه الظاهرة إلى غياب أو عدم ملكيّة الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المادية منها وغير المادية.

وفي الأردن، تُعَدُّ مشكلة الفقر، والعدالة في توزيع الدخل، من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة التي تعاني منها المملكة، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول النامية، ولا سيّما مناطق الريف والبادية. وتعني مشكلة الفقر في جانبها الاقتصادي؛ العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية وفقًا لمقاييس ومعايير يمكن بلورتها في ضوء معايير مادية أو فسيولوجية أو اجتماعية، وكثيراً ما ينصرف الاهتمام نحو القياس المادي للفقر، ولا سيّما في إطار مستوى الدخل ونمطه وتوزيعه. ومن منظور الدخل، فإنّ الفقر لا يعني قلة الدخل في حدّ ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للشخص.

وعموماً، ارتبط مفهوم الفقر بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، إذ ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمدى إسهامها في تخفيض نسبة الفقر وآليّة البرامج التي توضع للحدّ من هذه الظاهرة.

ولا يزال الفقر يُشكل عاملاً ضاغطاً ومتنامياً يمنع المرأة من التمتع بشكل كامل بالحقوق الأساسية للإنسان، إذ ترزح المرأة الفقيرة تحت أعباء غير متوازنة من الإمكانيات المادية المحدودة ومسؤوليات تدبير متطلبات الأسرة وموارد الإنتاج، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تنعكس في عدم قدرة المرأة على التمكن من الموارد والفرص والسلع والخدمات.

إنَّ العلاقة الأقوى بين النوع الاجتماعي والفقر تكثر في الأُسَر التي ترأسها إناث، إذ إنَّ رئاسة المرأة للأسرة برزت كمؤشر مبكر لفقر المرأة؛ لأنّها العامل الوحيد الشفاف في ما يتعلَّق بالنوع الاجتماعي في مقاربات الفقر المستندة إلى الأسر.

وجاء مصطلح تأنيث الفقر من منطلق أنَّ هناك صعوبات كبيرة تقف أمام النساء للحصول على الموارد اللازمة لتسيير حياتهنّ الاقتصادية مقارنة بالذكور، ضمن الفئات الاجتماعية ذاتها، ما يؤدي إلى هشاشة وضع الأنثى الاقتصادي.

إنتاج إحصاءات/ مؤشرات حول الفقر مصنفة حسب النوع الاجتماعي:

نظراً لأهمية البيانات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لواضعي السياسات الخاصة بتنمية المرأة، كان لا بد من توفير مؤشرات رقمية عن وضع المرأة الفقيرة أو التي ترأس أسرة، ومقارنة خصائصها مع مثيلها الذكر، ليتوفر للقائمين/ات على رسم وتنفيذ السياسات التنموية صورة إحصائية كاملة وحديثة عن وضع المرأة الفقيرة في الأردن؛ في الجوانب التعليمية والصحية والاقتصادية والمشاركة في المجتمع وفى اتخاذ القرار.

وانطلاقاً من ذلك؛ توفر دائرة الإحصاءات العامة ضمن مجموعة المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والموزعة حسب القطاعات الأساسية، مؤشرات الدخل والفقر المراعية للنوع الاجتماعي؛ وتشمل:

- مؤشرات يكون مصدرها "مسح دخل ونفقات الأسرة"، وهي:
  1. متوسط الدخل السنوي للأسر حسب جنس رب الأسرة ومصدر الدخل.
  2. متوسط الإنفاق السنوي للأسر حسب جنس رب الأسرة ومصدر الإنفاق.
- مؤشرات يكون مصدرها "تقرير حالة الفقر في الأردن"، وهي:
  3. نسبة الفقر للأسر حسب جنس رب الأسرة.
  4. شدة الفقر للأسر حسب جنس رب الأسرة.
  5. فجوة فقر الأسر حسب جنس رب الأسرة.
  6. نسبة الفقر للأفراد حسب الجنس.
  7. متوسط أوزان الأردنيين حسب العمر والجنس.
  8. احتياجات الأردنيين اليومية من السعرات الحرارية حسب العمر والجنس.
  9. التوزيع النسبي للأفراد حسب الجنس وخميسات الإنفاق.
  10. جنس رب الأسرة حسب الخميسات.
  11. التوزيع النسبي للأفراد (15 سنه فأكثر) حسب الجنس والمرحلة التعليمية وخميسات الإنفاق.
  12. نسبة النساء اللاتي يرأسن أسرهن بين الفقراء وغير الفقراء.
  13. نسبة الفقر بين الأسر حسب جنس رب الأسرة والحالة الزواجية.
  14. معدل المشاركة الاقتصادية ومعدل البطالة حسب الجنس بين الفقراء وغير الفقراء.

أبرز الإحصاءات الوطنية المتعلقة بفقر المرأة:

- تشير نتائج الفقر لعام 2010؛ إلى أن نسبة الفقر بين الإناث بلغت (7.4%) مقابل (6.9%) بين الذكور. وبالنظر إلى نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة، فقد بلغت بين الأسر التي أربابها ذكور (9.5%) مقابل (0.9%) بين الأسر التي أربابها من الإناث، في حين بلغت نسبة الأسر الفقيرة على المستوى الوطني (10.4%).

- ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر في المناطق الريفية بصورة أكبر منها في المناطق الحضرية، حيث بلغت (13.1%) في الريف و(9.9%) في الحضر لعام 2010، كذلك تزداد النسبة بين الإناث في الريف عنها في الحضر، كما تزداد النسبة بين الأسر التي ترأسها الإناث في الريف عنها في الحضر.
- تدني متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى والبالغ (4464) ديناراً أردنياً، وبفارق (538) ديناراً عن المتوسط للأسر التي يرأسها الذكور.
- ارتفاع متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور، عن الأسر الفقيرة التي ترأسها الإناث بمقدار (815) ديناراً وبزيادة مقدارها (16.7%).
- بلغت نسبة الأمية (14.1%) بين الإناث مقارنة مع (8.1%) بين الذكور من الفقراء، وارتفعت نسبة الأمية بين أرباب الأسر الفقيرة من الإناث لتبلغ (64%) مقابل (11.6%) لأرباب الأسر الفقيرة من الذكور.
- حوالي (27%) من الإناث لم يلتحقن بالتعليم نتيجة فقر الأسرة مقابل (20.1%) من الذكور.
- ترتفع معدلات البطالة بين الإناث الفقيرات؛ حيث بلغت (56.5%) مقابل (25.1%) للذكور الفقراء.
- وصلت نسبة مشاركة الإناث اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر إلى (9.7%) مقابل (67.7%) للذكور من قوة العمل بين الفقراء.
- حوالي (75%) من الإناث الفقراء مشمولات بالتأمين الصحي.
- ترتفع نسبة الإعاقة في الأردن بين الذكور الفقراء؛ حيث بلغت (3.4%) من إجمالي الذكور الفقراء مقابل (1.7%) من الإناث الفقيرات.
- حاز العمل في القطاع الخاص على المرتبة الأولى بالنسبة لأرباب الأسر الفقيرة من الذكور والإناث، حيث بلغت النسبة (68.6% و95.6%) على التوالي، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث في القطاع العام (4.4%) من إجمالي أرباب الأسر الإناث الفقيرات.
- شكلت الأعمال الزراعية النشاط الاقتصادي الرئيس لعمل أرباب الأسر الفقيرة؛ وبنسبة (18.7%) للإناث و(11.9%) للذكور أرباب الأسر. وجاء الإنتاج الحيواني في المرتبة الثانية وبنسبة متقاربة (9.5%) و(9.7%) للإناث والذكور أرباب الأسر على التوالي.
- ارتفاع متوسط حجم الأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور والإناث حيث بلغ (7.5% و6.3%) على التوالي، وانخفاضه عند الأسر غير الفقيرة حيث بلغ (5.4% و3.5%) على التوالي.
- بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث المطلقات والأرامل حوالي (86%)، وفي المقابل بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث المتزوجات (14.3%)، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الذكور المتزوجين حيث بلغت (99.4%).[24]

مقارنات إحصائية:

- ارتفعت نسبة الإناث المقترضات بشكل واضح وملموس من (49.5%) في عام 2009 إلى (78%) في عام 2012 من إجمالي الأفراد المقترضين/ات، بينما ارتفعت قيمة القروض التي حصلت عليها الإناث من (30.8%) في عام 2009 إلى (44.4%) فقط في عام 2012 من القيمة الإجمالية للقروض (قروض ميكروية).
- في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للمقترضين/ات من صندوق التنمية والتشغيل حسب الجنس؛ فقد ارتفع عدد الإناث المقترضات من (13341) مقترضة في عام 2011 تمثل ما نسبته (65.11 %) من إجمالي المقترضين/ات؛ ليصل إلى (16095) مقترضة تمثل ما نسبته (67.15%) من إجمالي المقترضين/ات في عام 2012.
- في ما يتعلق بعدد المشاريع التي تم تمويلها من صندوق التنمية والتشغيل والتي استهدفت تمكين المرأة الريفية؛ فقد ارتفع عددها من (9287) مشروعاً تمثل ما نسبته (45.3%) من إجمالي المشاريع التي مولها الصندوق لعام 2011، ليصل عددها إلى (11597) مشروعاً تمثل ما نسبته (48.4%) من إجمالي المشاريع التي مولها الصندوق لعام 2012.
- في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة؛ بلغت نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في عام 2009 (11.8%)، وارتفعت هذه النسبة لتصل في عام 2012 إلى (13.7%) من إجمالي الأسر في المملكة.
- في ما يتعلق بمتوسط دخل الأسرة السنوي حسب جنس رب الأسرة؛ فقد بلغ في عام 2009 (5932.2) ديناراً أردنياً للأسر التي ترأسها امرأة مقابل (7811.3) ديناراً أردنياً للأسر التي يرأسها رجل، وارتفع هذا المتوسط في عام 2012 ليبلغ (7105.9) ديناراً أردنياً للأسر التي ترأسها امرأة مقابل (9098.2) ديناراً أردنياً للأسر التي يرأسها رجل. أي أن الأسر التي ترأسها امرأة تعاني دائماً من انخفاض دخلها مقارنة بدخل الأسر التي يرأسها رجل (المرفق رقم 17).

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للسنوات (2013-2020):

تحديثا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي أطلقت للعمل عام 2002؛ وامتداداً للأجندة الوطنية للسنوات (2006-2015)، والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)؛ ومواصلة لجهود الأردن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. قامت رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي نائباً لرئيس اللجنة. وأنجزت هذه اللجنة من خلال تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقدها لورشة عمل في شهر (تموز/2012)، شارك فيها أكثر من (65) مشاركاً ومشاركة، مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للسنوات (2013-2020)، بنهج الشراكة المؤسسية، الذي أفضى إلى مشاركة المؤسسات على اختلاف تبعيتها القطاعية المعنية بمعالجة أسباب الفقر والتصدي لآثاره، والتوافق على مضمون الاستراتيجية مدار البحث وبرنامجها التنفيذي.

[24] المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية "، دائرة الإحصاءات العامة، كانون الأول/ 2012.

ويتلخص الهدف العام للاستراتيجية بـِ "احتواء الفقر والحد منه إضافة إلى الحد من التعرض لـه، من خلال اعتماد نهج شامل وموجه نحو تحقيق النتائج، يستهدف الفقراء والمعرضين للفقر". إما أهدافها الخاصة المستمدة من رؤيتها ورسالتها ومبادئها التوجيهية؛ فهي:

1. تنسيق برامج مكافحة الفقر، التي تنفذها الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛
2. تنفيذ سياسات فضلى للحماية الاجتماعية، تستهدف أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر؛
3. توفير فرص عمل لائقة للأردنيين/ات بعامة، وللشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بخاصة؛
4. القضاء على عمل الأطفال؛
5. توفير مشاريع القروض الميكروية والصغيرة للذكور والإناث؛
6. توفير الخدمات الصحية الأساسية مع سهولة الوصول إلى أماكن تقديمها لكل من الذكور والإناث؛ من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛
7. توفير خدمات التعليم الأساسي والتدريب المهني مع سهولة الوصول إلى أماكن تقديمها؛ لكل من الذكور والإناث من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛
8. التخفيف من آثار التغير المناخي والتدهور البيئي على أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر؛
9. توفير خدمات وسائل النقل والإسكان لأفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر.

وستعمل الاستراتيجية على تحقيق أهدافها، والقيام بمهمتها، وترجمة رؤيتها من خلال خمسة محاور، أملتها معطيات الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي وقرارات وتوصيات لجنة الحوار الوطني الاقتصادي ومستوى الأردن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتلك المحاور الخمس، التي تعتبر مواضيع المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية متكاملة معها، هي: الرفاه الاجتماعي والنوع الاجتماعي؛ التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء؛ خدمات التعليم والصحة الشاملة؛ الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء؛ والبنية التحتية ومساكن الفقراء.

أهم السياسات المزمع تنفيذها على مستوى محاور الاستراتيجية:

أ- سياسات محور الرفاه والنوع الاجتماعي:

1- الاستمرار في قياس فقر الدخل، وتحليله من أجل توجيه المساعدات بشكل أفضل (أي خفض نسبة الأخطاء أو إزالتها)، وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية، على نحو يؤدي إلى تأسيس نظام شامل للحماية الاجتماعية.

2- بناء آليات لدمج الفقراء في سن العمل في نشاطات سوق العمل، وتوليد الدخل من خلال حزمة من الإجراءات "من- الرعاية الاجتماعية- إلى العمل"، تشمل التدريب المهني والإرشاد في عملية البحث عن عمل ودعم العاملين لحسابهم الخاص.

ب- سياسات محور التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء:

1- الاستثمار في التعليم والمهارات، من أجل استحداث فرص العمل بأعداد كافية، من خلال: تفعيل سياسات التعامل مع الفقراء العاملين والعاطلين عن العمل، والدعم للشركات الصغيرة والميكروية، عن طريق تقديم الإرشاد والاستشارات، والحوافز الضريبية والآليات المالية مثل التمويل الميكروي.

2- من الضروري أن تقدم سياسات التشغيل وسوق العمل دعماً مؤقتاً لدخول العاطلين/ات عن العمل، وهذا الدعم يجب أن يشمل حوافز للأشخاص في سن العمل لتحفيزهم على إيجاد عمل أو مباشرة أعمالهم الخاصة. وتستهدف هذه السياسات بشكل خاص الشباب الذين يحتاجون إلى الدعم حتى يباشروا في النشاطات الاقتصادية بعد إكمال تعليمهم.

ج- سياسات محور خدمات التعليم والصحة الشاملة:

1- مساعدة الفقراء للتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعانوا منها في أثناء سعيهم للحصول على خدمات التعليم والصحة.

2- تطوير مهارات الفقراء لزيادة فرصهم في الحصول على عمل وتنافسيتهم في سوق العمل ولتحسين قدراتهم في ريادة الأعمال.

3- جعل التعليم والتدريب المهني أكثر فعالية لتلبية الطلب المتغير من المهارات في سوق العمل، مع مراقبة الطلب من المؤهلات.

4- تحسين الرعاية الصحية المقدمة للأمهات وأطفالهن.

د- سياسات محور الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء:

1- استحداث فرص العمل وتوليد الدخل المنتج للفقراء في المناطق الريفية، خاصة صغار الملاكين الذين يحتاجون إلى الدعم في استعمال أرضهم للزراعة، وذلك من خلال التمويل الميكروي وخدمات الإرشاد وتطوير سلسلة قيمة مضافة في التصنيع الزراعي، ينتج عنها استحداث فرص العمل وزيادة المنتج المحلي من المواد الغذائية للاستهلاك من قبل سكان الريف والمدن وقطاع السياحة.

2- جعل استدامة البيئة قضية رئيسة في كافة مكونات الاستراتيجية كأحد النشاطات الشاملة. وتشمل إجراءات ضد تدهور الأرض وحماية الموارد المائية والاستعمال العقلاني لهذه الموارد، والإجراءات الهادفة إلى التركيز على الفقراء في عملية التكيف والإعداد للتغير المناخي.

هـ- سياسات محور البنية التحتية ومساكن الفقراء:

1- توفير البنية التحتية الرئيسة والخدمات للمجتمعات الفقيرة والمحرومة لتحسين مستويات معيشة سكانها.

2- توفير المسكن بسعر معقول للفقراء في جيوب الفقر الريفية والمناطق الحضرية المكتظة.

3- تحسين مستوى خدمات النقل لتطوير المناطق الفقيرة وربطها بالأسواق، وبالتالي توليد فرص اقتصادية فيها.

السياسات والإجراءات التي يتبناها صندوق المعونة الوطنية، فيما يخص تأمين الحماية والرعاية اللازمة للمرأة الفقيرة والمحتاجة:

يعمل صندوق المعونة الوطنية جاهداً على تسخير وتوجيه كل إمكاناته المتاحة لإخراج المرأة المحتاجة من دائرة الفقر، إدراكاً منه بأن المرأة في كثير من الأحيان تكون مسؤولة عن الأسرة بكاملها، حين تُفرض عليها عوامل مثل؛ الطلاق أو غياب أو فقدان الأب أو بطالته أو مرضه أو سجنه،

لذلك فإن الصندوق يوجه نطاق استهدافه وبشكل أكبر إلى المرأة الفقيرة، وذلك لضمان تأمين الحد الأدنى من الحماية والرعاية لها ولأسرتها. ويتبنى الصندوق رزمة من السياسات والإجراءات فيما يخص تأمين الحماية والرعاية اللازمة للمرأة الأردنية الفقيرة والمحتاجة، أبرزها:

1. سياسات وبرامج تدفع باتجاه زيادة إنتاجية المرأة الفقيرة وزيادة فرص دمجها في سوق العمل والإنتاج؛ وذلك من خلال عدم اعتبار الدخل المتأتي لها من ممارستها لأي من (الحرف اليدوية أو الأعمال الإنتاجية المنزلية) دخلاً للأسرة، وبالتالي تعزيز حقها في الحصول على جميع أنواع المعونات المالية التي يقدمها الصندوق، ودون أن يكون هذا الدخل حاجباً أو مانعاً لانتفاعها، وذلك إيماناً من الصندوق بأهمية وأثر نجاح المرأة الفقيرة في إدارة المشاريع الصغيرة التي تعمل على زيادة مداخيل أسرتها وبالتالي حمايتها من الفقر.

2. سياسات متوازنة تستجيب للنوع الاجتماعي؛ بحيث تضمن تقديم الخدمات للمرأة الفقيرة، وبما يساعدها على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية، وتمكينها من الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة خصوصاً الاقتصادية منها، مثل تقديم المعونات المالية الشهرية المستحقة للمرأة الفقيرة المطلقة التي لديها أولاد و(تعيل أسرة)، بحيث تشمل هذه المعونة أبناءها الذين يعيشون معها في ذات المنزل.

3. تعزيز عمل الصندوق في مجال تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية للمرأة الفقيرة والمحتاجة، وذلك من خلال تنظيم وإعداد برامج شمولية لتأهيل وتدريب وتشغيل المرأة، بما في ذلك التوسع في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة بالنساء الفقيرات في أماكن تواجدهن.

4. تعزيز سُبل إسباغ الحماية الاجتماعية والاقتصادية على المرأة الفقيرة، وذلك من خلال عدم تأثير اشتراك المرأة الفقيرة في نظام الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي لربات المنازل في الحدود المقبولة على الاستفادة من المعونات المالية الشهرية التي يقدمها الصندوق.

5. بهدف تمكين المرأة اقتصادياً؛ فقد أصبح الصندوق لا يعتمد الدخل الشهري المتأتي للزوجة من أي عمل غير منتظم ويقل عن (150) ديناراً دخلاً للأسرة، وبالتالي عدم تأثير هذا الدخل أيضاً بأي شكل من الأشكال على المعونة المستحقة للأسرة سواء بالإيقاف أو التخفيض.

6. بهدف زيادة فرص حصول الأسر المحتاجة التي ترأسها المرأة الأرملة والتي تعيل أسرة على المعونة، فإن الصندوق أصبح يحتسب جزءاً من راتبها أو دخلها المنتظم كدخل للأسرة ووفقاً لشرائح محددة في التعليمات وبنسبة لا تزيد عن (40%) من دخلها.

7. قيام الصندوق في عام 2012؛ بتوسيع قاعدة الاستهداف ونطاق الشمول للإناث في برامج المعونات المالية المختلفة التي يقدمها الصندوق، حيث تُشكل الإناث حاليا ما نسبته (60%) تقريباً من إجمالي أعداد أرباب الأسر المنتفعة من الصندوق، ويُقدر العدد الإجمالي للأسر التي تعيلها امرأة وتنتفع من المعونات المالية الشهرية حالياً بِـ (52000) (اثنان وخمسون ألف) أسرة، بينما يُقدر عدد الأسر التي يعيلها رجال بِـ (38000) (ثمانية وثلاثون ألف) أسرة.

8. قام الصندوق أيضاً في عام 2012؛ بزيادة عدد الفئات الرئيسة المستهدفة والخاصة بالنساء فقط لتصبح (5) فئات من إجمالي العدد العام للفئات المستهدفة والبالغ (14) فئة. وهذه الفئات الخمس هي: فئة الأرامل وأسرهن، وفئة المرأة التي لا معيل لها وأسرتها، وفئة المطلقات وأبنائهن، وفئة أسر الأحوال الشخصية، وفئة أسر الغائبين والمفقودين. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن باقي الفئات ذات استهداف مشترك ما بين الذكور والإناث.

أما عن حجم الإنفاق الفعلي الذي تم تخصيصه للإناث حتى نهاية عام 2013؛ فقد وصل إلى (39,000,000) (تسعة وثلاثون مليون) دينار تقريباً، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ حسب تقديرات الصندوق إلى نحو (42,000,000) (اثنان وأربعون مليون) دينار بحلول عام 2016.

9. ربط عملية منح المعونات المالية للأسرة بتأمين الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال، وذلك من خلال حجب المعونة الشهرية لمدة عام كامل عن الأفراد أو الأزواج الذين يتعرضون للمرأة أو أطفالها بالإيذاء أو العنف.[25]

دور مؤسسة الإقراض الزراعي في الحد من فقر المرأة:

أنشِئت مؤسسة الإقراض الزراعي عام 1959؛ وباشرت أعمالها في عام 1960 لدعم الزراعة وتنميتها وتطويرها، وزيادة الإنتاج وتحسينه كماً ونوعاً، ورفع المستوى المعيشي للمزارعين وخاصه فئة الصغار منهم، من خلال توفير رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الزراعية، عن طريق منح القروض الزراعية على اختلاف أنواعها وآجالها وغاياتها الزراعية، وأيضا؛ هنالك دور مهم وبارز للمؤسسة في تنشيط دور المرأة وخاصة في المناطق الريفية والبادية، لما تقوم به من أعمال زراعية في الريف والبادية الأردنية، لذلك فان المؤسسة تقوم بإقراض المرأة من قروض المؤسسة العادية بغض النظر عن النوع الاجتماعي، بالإضافة لبرامج الإقراض المتخصصة والموجهة التي تنفذها المؤسسة.

وقد تراوحت نسبة القروض التي حصلت عليها المرأة من إجمالي عدد القروض التي منحتها مؤسسة الإقراض الزراعي خلال السنوات (2009 – 2013) ما بين (33%-37%). بينما بلغت نسبة القروض التي حصلت عليها المرأة لهذا العام للفترة من (2014/1/1 لغاية 2014/3/31) (25%) من إجمالي عدد القروض التي منحتها المؤسسة.

ومن المشاريع الإقراضية المتخصصة والموجهة التي تنفذها المؤسسة؛ مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الأردنية، الذي يشمل كافة الأسر الفقيرة والفئات العاطلة عن العمل، وتُعطى الأولوية للأسرة الريفية التي تعيلها وتشرف عليها المرأة في مناطق الريف والبادية الأردنية.

وقد تراوحت نسبة القروض التي حصلت عليها المرأة من إجمالي عدد القروض الصغيرة التي منحتها مؤسسة الإقراض الزراعي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الأردنية خلال السنوات (2009 – 2013) ما بين (57%-64%). بينما بلغت نسبة القروض التي حصلت عليها المرأة لهذا العام للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الأردنية للفترة من (2014/1/1 لغاية 2014/3/31) (57%) من إجمالي عدد القروض التي منحتها المؤسسة.[26]

دور مشروع القرى الصحية في الحد من فقر المرأة:

25 تقرير ملخص حول "أهم السياسات والإجراءات التي يتبناها صندوق المعونة الوطنية، فيما يخص تأمين الحماية والرعاية اللازمة للمرأة الأردنية الفقيرة والمحتاجة"، صندوق المعونة الوطنية، نيسان/2014.

26 تقرير ملخص حول "دور مؤسسة الإقراض الزراعي في الحد من فقر المرأة"، مؤسسة الإقراض الزراعي، نيسان/2014.

يُمكن إيضاح أبرز النشاطات التي تم إنجازها في ما يتعلق برفع كفاءة المرأة وتمكينها، والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال قسم القرى الصحية في وزارة الصحة، وذلك على النحو الآتي:

1. مشاركة النساء في نشاطات الجمعيات التعاونية والخيرية ومجالس التنمية المحلية.
2. منح القروض الصغيرة المدرّة للدخل لعدد من الأسر الفقيرة في القرى الصحية، بالتعاون مع مؤسسة الإقراض الزراعي، واستفادت من القروض (461) أسرة منذ بداية المشروع لغاية الآن، وشكلت النساء ما نسبته (46%) من إجمالي المقترضين/ات، ويوجد العديد من قصص النجاح لسيدات حصلن على قروض ومشاريعهن أصبحت ناجحة في القرى التابعة للبرنامج.
3. التعاون مع جامعة جونز هوبكنز/ برنامج شركاء الإعلام لصحة الأسرة لتنفيذ برنامج "المرأة العربية تتكلم"، والذي يهدف لمساعدة أفراد المجتمع المحلي على تبني أنماط سلوكية لتحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم، حيث تم تنفيذ البرنامج في قرى تابعة لمحافظات الجنوب وفي قرى تابعة لمحافظات الوسط، وقام المشاركون/ات، بعقد الندوات التثقيفية للفئات المستهدفة في قراهم وتزويدهم بالنشرات التثقيفية، وزادت نسبة ارتياد النساء للمراكز الصحية لأخذ المشورة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة. وتم اكتشاف العديد من حالات سرطان الثدي في مراحل مبكرة.
4. تم عقد الندوات التثقيفية حول المواضيع الصحية والاجتماعية والتنموية المختلفة، وتم تزويدهم بأجهزة فيديو وتلفزيون لاستخدامها في الندوات والورش المختلفة. وتناولت هذه الورشات والدورات موضوعات؛ مثل: مفاهيم تنموية (تخطيط، كسب التأييد المجتمعي، العمل التطوعي، وإعداد مقترح مشروع)، وإدارة المشاريع الصغيرة والتسويق، وتمكين المرأة في مختلف المواضيع، ومهارات الاتصال والتشبيك، والمدرسة المجتمعية، ودورات حرفية ومهنية، ومهارات إدارية. وقد تراوحت نسبة مشاركة المرأة في هذه الورشات والدورات ما بين (40%-90%) من إجمالي المشاركين/ات (المرفق رقم 33).
5. تم دراسة واقع المرأة في العقبة؛ بعد أن قامت منظمة الصحة العالمية باتخاذ (مدينة العقبة) كأول نواة للمدن الصحية في عام 2013؛ وتم إدراج برنامج المدن الصحية والمحددات الاجتماعية والعدالة والجندر للعمل عليها.

أما أبرز التحديات التي واجهت المشروع؛ فهي: شح الموارد المالية لتنفيذ برامج خاصة للمرأة، والازدواجية في عمل الجهات الرسمية والأهلية العاملة ميدانياً في هذه المجالات وعدم التنسيق بينها.27

تنفيذ "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر"/ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية:

أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر في المملكة"، والذي يتم تنفذه في (32) منطقة من مناطق جيوب الفقر التي تم إعلانها بناء على التقرير الذي أعدته دائرة الإحصاءات العامة لمسح دخل ونفقات الأسر للعام 2008، من خلال توقيع اتفاقيات تمويل منح لأربع مؤسسات وطنية ذات خبرة في مجال التنمية المحلية وتمكين المجتمعات، ومن ضمنها: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الذي يُنفذ البرنامج في سبع مناطق من جيوب الفقر في المملكة.

ويهدف "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر" إلى المساهمة في تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لسكان مناطق جيوب الفقر، وذلك من خلال تفعيل مشاركة وتعزيز إنتاجية مختلف فئات المجتمع المحلي، وزيادة الوعي والتدريب والتأهيل، وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل، وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في تلك المناطق.

وقد بوشر بتنفيذ المرحلة الثالثة والحالية من البرنامج في شهر (2010/6)، والفترة الزمنية لتنفيذ البرنامج هي (30) شهراً، وتم تمديده لفترة (12) شهراً إضافياً. والجهة الممولة للبرنامج هي وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبمبلغ إجمالي مقداره (5.3) مليون دينار أردني.

ويهدف البرنامج إلى تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والمساهمة في تخفيض نسب الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر، من خلال تنفيذ محاوره التالية: بناء القدرات والتدريب للهيئات والمجتمعات المحلية، وتطبيق المحفظة الإقراضية من خلال صناديق الإقراض الدوارة، وتمويل المشاريع الإنتاجية وتحسينات البنية التحتية.

أما الفئات المستهدفة بالبرنامج، فهي: الجمعيات والهيئات المحلية في مناطق عمل البرنامج، وقطاع الشباب، وقطاع النساء، وقطاع الطفولة المبكرة والإعاقة، والأسر الأشد فقراً في مناطق عمل البرنامج.

أما بالنسبة لمناطق عمل البرنامج، فتشمل: تجمعات: إرحاب، الخالدية، أم الجمال، الصالحية ونايفة، دير الكهف/ محافظة المفرق. وتجمع: غور الصافي/ محافظة الكرك. وتجمع: الشونة الجنوبية/ محافظة البلقاء.

ويمكن تلخيص إجمالي إنجازات محاور "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر"/ المرحلة الثالثة في ما يتعلق بتمكين المرأة؛ على النحو التالي: بلغ عدد المشاريع الإنتاجية (454) مشروعاً ووفرت للإناث في مناطق جيوب الفقر (938) فرصة عمل. أما عدد المحافظ الإقراضية فقد بلغ (30) محفظة، كما بلغ عدد المقترضات (287)، ووفرت هذه المحافظ (502) فرصة عمل. وفي ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية فقد بلغ عددها (15) مشروعاً ووفرت (102) فرصة عمل. بينما بلغ عدد برامج التدريب والمنح الشبابية والنسوية (254) برنامجاً ووفرت (470) فرصة عمل للإناث في مناطق جيوب الفقر (المرفق رقم 36).[28]

تنفيذ مشروع ازدهار في محافظة معان:

تم تنفيذ مشروع ازدهار في جمعية الأنوار الخيرية للسيدات في محافظة معان، بالتعاون مع جمعية الأسر التنموية خلال العام 2012، وبدعم من وزارة التنمية الاجتماعية. وتتلخص رسالة المشروع في: تمكين النساء الفقيرات والعاطلات عن العمل اجتماعياً واقتصادياً لمساعدتهن على دخول

27 تقرير ملخص لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين/ مجال الصحة، وزارة الصحة، نيسان/2014.

28 تقرير حول "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر"/ المرحلة الثالثة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، أيار/2014.

سوق العمل وتحسين مستواهن المعيشي، من خلال تعديل الاتجاهات السلبية الفردية والمجتمعية تجاه عمل المرأة في القطاعات الخدمية، وتوفير برامج تدريبية متطورة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة واحتياجات سوق العمل.
وتتلخص أهداف المشروع في ما يأتي:

- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة بين النساء الفقيرات والعاطلات عن العمل في المناطق المستهدفة، من خلال تحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.
- العمل على تعديل الاتجاهات المجتمعية والفردية السلبية تجاه عمل المرأة، وخاصة في القطاعات الخدمية والسياحية.
- إعداد كوادر نسائية مؤهلة وقادرة على المنافسة لدخول سوق العمل والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية.
- الدراسة والبحث المستمر لاحتياجات الفئات والمناطق المستهدفة واحتياجات السوق، لتصميم برامج تدريبية متنوعة تلبي هذه الاحتياجات.
- الحد من العمالة الوافدة وأثرها الاجتماعي السلبي على المجتمع.
- تعزيز العلاقة مع كافة الجهات التدريبية من مختلف القطاعات، لتبادل الخبرات وتطوير البرامج التدريبية.

والفئات التي تم استهدافها بالمشروع، هي: الفتيات والنساء من ذوات الدخل المحدود، والعاطلات عن العمل، والمتسربات من المدارس، مع التركيز على النساء الفقيرات في قرى معان.
وقد شملت مجالات التدريب: فن الطهي؛ واستهدف (20) متدربة، والتدبير المنزلي؛ واستهدف (20) متدربة.
وتضمنت مراحل المشروع: التدريب النظري، والتدريب في مجال تمكين المرأة نفسياً واجتماعياً، والزيارات الميدانية للمؤسسات، والتدريب العملي/ الميداني للمتدربات.
وشاركت مؤسسات عدة في التدريب العملي للمتدربات، منها: مستشفى معان الحكومي، وجامعة الحسين بن طلال، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وكلية معان الجامعية، وحضانة ديكارات، وجمعية نشميات البادية، ومؤسسة التدريب المهني.
أما أبرز مخرجات المشروع فكانت على النحو الآتي:

- (40) سيدة؛ أصبحن يعملن في القطاع الخدمي بكفاءة ومهارة تحقق لهن استدامة ومورداً مالياً، يساهم في تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.
- وعي المستهدفات من المشروع بحقوقهن في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.
- تطور المهارات الاجتماعية في الاتصال والتواصل والتعبير عن الذات لدى المستفيدات من المشروع، ما يساهم في تعزيز وتدعيم الثقة بالذات لديهن.
- لجنة استشارية مؤلفة من القيادات الرسمية والشعبية، لدعم سياسات وأهداف المشروع على مستوى المحافظة.
- تطور قدرات جمعية الأنوار على إدارة المشاريع والتحفيز على استحداث مشاريع أخرى، تساهم في تنمية واقع المرأة في محافظة معان.
- فتح مكتب إرشاد أسري من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة.[29]

تنفيذ مشروع المرأة الماهرة في محافظة معان:

مشروع المرأة الماهرة من المشاريع التي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً وفي مكافحة فقر المرأة، وقد نفذته جمعية الأسر التنموية الخيرية بالتعاون مع جمعية الأنوار الخيرية في محافظة معان، وبدعم من صندوق التدريب والتشغيل، وذلك على أثر النجاح في تنفيذ مشروع ازدهار في عام 2012، الذي ساهم في تدريب وتشغيل (40) سيدة في القطاع الخدمي، مما شكل حافزاً لتنفيذ هذا المشروع الذي استهدف (25) سيدة من مناطق متعددة في محافظة معان، تراوحت أعمارهن بين (20-45) سنة، وتراوح المستوى التعليمي لهن بين (الأمية، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي). وذلك لغايات تمكينهن من العمل في كافتيريا جامعة الحسين في معان، بعد تدريبهن على إعداد الوجبات السريعة لخدمة طالبات السكنات الداخلية التابعة للجامعة. ويُعد هذا المشروع من المشاريع الريادية في المحافظة، كونه الأول من نوعه من حيث تمكين مجموعة من المتدربات من إدارة الكافتيريا وتقديم الخدمات بجودة متميزة ساهمت في تحقيق أهداف المشروع.
ويهدف المشروع بشكل عام إلى: المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة بين النساء المعيلات لأسرهن، من خلال التدريب والتشغيل في القطاع الصناعي/ الإنتاجي. أما أهدافه الفرعية، فهي:

- ترسيخ ثقافة العمل والإنتاج لدى النساء اللواتي يعانين من ظروف صعبة تحد من مشاركتهن في سوق العمل.
- توفير فرص عمل مستدامة للنساء الفقيرات للاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات وتحسين المستوى المعيشي لهن.
- تعزيز مشاركة المرأة في المناطق المهمشة في سوق العمل، وخاصة قطاع التصنيع والإنتاج.
- تنمية الموارد المالية لجمعية الأسر التنموية لتمكينها من تحقيق أهدافها التنموية في خدمة المجتمع المحلي.

وقد تم تنفيذ حملة توعوية لكسب تأييد أصحاب القرار ونشر أهداف المشروع ورسالته، لاستقطاب الفئات المستهدفة، حيث تم إعداد المطبوعات والإعلانات المناسبة، وعقد ستة لقاءات مع القيادات والمجتمعات المحلية. وقد تم استقبال ما يقارب (50) طلباً من الراغبات بالالتحاق بالتدريب، تم اختيار (25) منهن وفق ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية.
وتم تنفيذ دورة تدريبية لمدة (50) يوماً تدريبياً بأسلوب نظري وعملي، في مجال إعداد الوجبات السريعة، إضافة إلى تنفيذ ورشة عمل خاصة بتمكين المرأة، تضمنت المحاور التالية: قانون العمل والعمال، وقانون الضمان الاجتماعي، ومهارات الاتصال والتواصل، وآليات حل المشكلات واتخاذ القرارات، وكتابة السيرة الذاتية، ومهارات المقابلة، وقانون الأحوال الشخصية.

[29] تقرير حول مشروع "ازدهار" المنفذ في محافظة معان بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية، جمعية الأنوار الخيرية للسيدات في محافظة معان وجمعية الأسر التنموية، 2012.

وقد كانت هنالك متابعة دورية لسير العمل في المشروع، باستخدام وسائل متعددة تشمل: الزيارات الميدانية، والاطلاع على التقارير، والمتابعة الهاتفية، ونماذج التقييم.

أما أبرز مخرجات المشروع فكانت على النحو الآتي:

- وجود كافتيريا مزودة بكافة الأجهزة المطلوبة للتدريب، وتقديم خدمات الوجبات السريعة لطالبات السكنات الداخلية التابعة لجامعة الحسين/معان.
- توفر فرص عمل لكافة المتدربات بعد انتهاء التدريب، حيث عملن جميعهن في إدارة الكافتيريا وتقديم الخدمات.
- إمكانية التوسع في المشروع وتوليد العديد من فرص العمل في المحافظة، حيث يمكن استغلال مساحات متعددة في الكافتيريا، لفتح مقهى إنترنت لفتيات الجامعة، ومركز لياقة، ومشغل تصنيع غذائي (مخللات ومربيات وألبان) للمجتمع المحلي، ومشتل زراعي، وهذا سيوفر ما لا يقل عن (100) فرصة عمل، إذا تم توفير الدعم لتدريب كوادر نسائية جديدة للعمل في هذه المجالات.
- ثقة المستفيدات بأنفسهن وعملهن لتحسين مستواهن المعيشي، وتشجيع غيرهن على الإقبال للعمل في القطاع الإنتاجي/ الخدمي.
- المساهمة في تحقيق الاستدامة لمشاريع جمعية الأنوار الخيرية، وفتح مجال للتدريب المستمر للعديد من الفتيات الراغبات بالعمل في هذه المجالات.[30]

جهود جمعية رعاية أسرة الجندي:

اثنان وأربعون عاماً على مسيرة الخير والعطاء المتواصل والعمل بروح الفريق الواحد، فقد استمرت الجمعية بتقديم المساعدات النقدية للأسر الفقيرة والمحتاجة في مختلف محافظات المملكة، والتي بلغت قيمتها (1.419.850) ديناراً أردنياً استفادت منها (830) أسرة.

كما توسعت خدمات المركز الاجتماعي في محافظة الزرقاء؛ من خلال المشاريع والبرامج التي يقدمها، حيث تمكنت الجمعية ومن خلال "مشروع تدريب المهارات وتوليد الدخل للنساء"، أن توفر (5598) فرصة عمل للسيدات خلال ثلاثين عاماً من عمر المشروع، كما استطاعت الجمعية أن تزيد من الأجور المدفوعة لهن عاماً بعد عام إلى أن وصل إجمالي ما قدمته الجمعية للمشاركات من أجور منتظمة مبلغاً مقداره (2.245.928) ديناراً أردنياً.

أما في المجال الصحي؛ فقد استطاعت الجمعية ومن خلال مركز رعاية الأم والطفل والعيادات الصحية التابعة له، أن تستقبل (686812) متردداً/ة خلال ثلاثين عاماً.

واستطاعت الجمعية من خلال مشروع تنمية المجتمع المحلي، أن تنجز ما مجموعه (1879) ورشة استفادت منها (970) عائلة من أعمال الصيانة المنزلية للأسر، حرصاً من الجمعية على توفير البيئة السليمة للطفل/ة في المنزل في منطقة الغويرية بالزرقاء.

واستمرت الجمعية في التوسع بمشروع النباتات الطبية في منطقة اليادودة، لخلق فرص عمل إضافية للمرأة في المجتمع المحلي، من خلال مشروع النباتات الطبية والطازجة، الذي تم دعمه من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

واستطاعت الجمعية أن تنهض بوحدة الإرشاد الأسري، التي جاءت لتساهم في خلق بيئة اجتماعية سلمية تعنى بالأفراد وبصحتهم النفسية.

و لازالت الجمعية ومع مرور السنوات تلتزم بمساعدة الإنسان لكي يساعد نفسه وخاصة المرأة، معتمدة في برامجها على دعم ورعاية المخلصين/ات من أبناء الوطن.[31]

ب- مجال تعليم المرأة وتدريبها

أولاً: التعليم العام[32]

تتوزع مراحل التعليم المشمولة بقانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 إلى (أ) مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان على الأكثر، (ب) مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات، (ج) مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان، ويتألف التعليم الثانوي من مسارين رئيسين هما: مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة، ومسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني.

وينعكس اهتمام الأردن في توفير التعليم باعتبار أن "التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية"، حسبما ورد في الأساس الاجتماعي أحد مرتكزات فلسفة التربية والتعليم، المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم المشار إليه، وقد واجه هذا الأساس وعياً واسعاً ورغبة كبيرة لدى أفراد المجتمع الأردني بإلحاق الفتيات الإناث في التعليم بمختلف مراحله.

وقد درجت وزارة التربية والتعليم على تحويل عدد من المدارس الأساسية في الصفوف الدنيا (الأول أساسي ولغاية الثالث أساسي) إلى مدارس مختلطة تستقبل الطلبة من الجنسين، ولهذا بدأ عدد مدارس الإناث في هذه الصفوف بالتناقص مقابل تزايد عدد المدارس المختلطة، مما يسهم في دمج النوع الاجتماعي منذ الطفولة.

ولدى متابعة نسب التحاق الإناث في التعليم حسب المرحلة، فقد قاربت نسب التحاق الإناث في كل من مرحلتي رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي (50%) من مجموع الطلبة من كلا الجنسين، في حين بلغت نسبة التحاق الإناث في مرحلة التعليم الثانوي أعلى من (50%) من مجموع الطلبة الملتحقين/ات في هذه المرحلة، لتحقق نسبة أفضل من نسب التحاق الذكور.

---

[30] التقرير النهائي "لمشروع مشغل المرأة الماهرة" المنفذ بدعم من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، جمعية الأسر التنموية الخيرية، 2013.

[31] منشور حول "جمعية رعاية أسرة الجندي: 42 عاماً من العطاء والعمل بروح الفريق الواحد"، 2013.

[32] التقرير الوطني الثاني "تقدم المرأة الأردنية (نحو الوقاية والحماية والتمكين) في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامين (2012-2013)"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2014.

إن نسب التحاق الإناث في المراحل التعليمية المختلفة جيدة وثابتة نسبياً، وتتراوح حول ما نسبته (49%) من مجموع الطلبة الملتحقين/ات في التعليم عبر السنوات العشر الأخيرة، على الرغم من أن أعداد الإناث الملتحقات بالتعليم تتزايد وتتقارب مع نسب التوزيع السكاني، وتبدو منسجمة مع نسب النمو السكاني للمملكة.

1. مرحلة رياض الأطفال:

تزايدت معدلات التحاق الإناث في مرحلة رياض الأطفال - حيث الالتحاق في هذه المرحلة غير إلزامي، بمستوى نمو محدود، من (37%) إلى (38.19%) خلال الأعوام الدراسية (2011/2010 – 2013/2012)، إذ بلغت معدلات التحاق الطلبة الإجمالية للعام الدراسي (2013/2012) (38.5%) للذكور و(38.1%) للإناث في مرحلة رياض الأطفال للعمر (4-5) سنوات، وتشمل سنتي رياض الأطفال الأولى والثانية. وإضافة إلى محدودية نمو نسب التحاق الإناث في هذه المرحلة خلال هذه الفترة، فقد انخفضت هذه النسبة في العام الدراسي 2013/2012، نتيجة لزيادة أعداد الذكور الملتحقين بتزايد أعلى من الزيادة في أعداد الإناث الملتحقات، إلا أن أعداد الإناث تزايدت خمسة أضعاف عما كانت عليه قبل عشر سنوات، وبمستوى متقارب من الزيادة لإجمالي طلبة المرحلة.

2. مرحلة التعليم الأساسي:

مدتها عشر سنوات، وقد وصلت نسب التحاق الإناث فيها خلال السنوات الدراسية الممتدة (2011/2010 – 2013/2012) إلى معدل التحاق يستقر حول (99.0%)، وهي أعلى من متوسط نسب التحاق الطلبة من الجنسين لتلك الفترة، إذ بلغت معدلات التحاق الطلبة الإجمالية للعام الدراسي (2013/2012) (97.9%) للذكور و(100%) للإناث في مرحلة التعليم الأساسي. واستناداً إلى ما ورد في (المادة 6 فقرة 2) من الدستور الأردني بأن الدولة تكفل التعليم ضمن إمكاناتها، إضافة إلى إلزامية التعليم ومجانيته في مدارس الحكومة (المادة 20)، فقد أكد قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994، على هذا الحق ورفع مستوى التعليم الإلزامي ليشمل المرحلة الأساسية لمدة عشر سنوات، وإيماناً بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة لما قبل التعليم المدرسي وتأثيرها على المخرجات التعليمية، فقد اقترحت تعديلات في (نهاية عام 2013) لتصبح المرحلة الإلزامية إحدى عشر سنة بدلاً من عشر سنوات، بإضافة سنة من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الأساسية.

3. مرحلة التعليم الثانوي:

مرحلة التعليم الثانوي مدتها سنتان، غير إلزامية، وتشتمل على عدة مسارات، وقد وصلت نسب التحاق الإناث خلال السنوات الدراسية الممتدة (2011/2010 – 2013/2012) على التوالي (81%، 83.6%، 87%)، وهي أيضاً أعلى من نسب التحاق الذكور في تلك السنوات، إذ بلغت معدلات التحاق الطلبة الإجمالية للعام الدراسي (2013/2012) (74.3%) للذكور و(87%) للإناث في مرحلة التعليم الثانوي.

وبمقارنة نسب التحاق الإناث في مختلف المراحل التعليمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ نلحظ نمواً بشكل عام، وحققت نسبة التحاق الإناث في المرحلة الأساسية أعلى نسبة، تليها نسبة التحاقهن في المرحلة الثانوية، إلا أن نسبة الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال ما تزال دون مستوى الطموح سواء للذكور أم للإناث. أما في ما يتعلق بنسبة الطالبات الإناث في التعليم الثانوي المهني/ الفرع الزراعي فقد بلغت (16.6%) للعام 2012، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث في التعليم المهني/ الفرع الصناعي (1.8%) من إجمالي الملتحقين والملتحقات.

- **نسب النجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة:**

حققت الإناث أعلى نسب نجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، سواء على مستوى الحاصلين/ات على مراكز أوائل الطلبة في المملكة في فروع الثانوية العامة المختلفة، أو على مستوى نسب النجاح العامة. فقد حصدت الإناث في نتائج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة للعامين الدراسيين (2012/2011، 2013/2012) على التوالي ما ينوف عن (40- 45) موقعاً بين أوائل المملكة من أوائل الفروع التعليمية المختلفة: العلمي والأدبي والإدارة المعلوماتية والتعليم الصحي؛ فضلاً عن عدد آخر من أوائل الفروع الأخرى المهنية. فقد بلغت نسبة النجاح العامة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة للدورة الصيفية للعام 2013 (54.9%)، وقد قدم الامتحان دليلاً آخر على ارتفاع نتاجات التحصيل التعلمي لدى الطالبات الإناث مقارنة بنتاجات الطلبة الذكور، إذ حصلت الإناث على نسب نجاح أعلى في جميع فروع امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أيضاً. إن هذا التميّز الذي تحققه الإناث في نتائج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والذي يظهر في كافة فروعها، ليؤشر في ثناياه إلى أهمية التنبه للاهتمام بمستوى تحصيل الطلبة الذكور.

4. التعليم غير النظامي:

- **الأمية في التعليم:**

لقد أسهم برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية عبر العقود في معالجة العديد من القضايا والمشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع؛ مثلما أسهم في توفير فرص التعليم للذكور والإناث على حد سواء؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الوعي الوطني والقومي لديهم محققاً العدل والمساواة فيما بينهم تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع، وتنفيذاً لخطط التنمية الشاملة، وأسهم أيضاً بتوفير فرص جيدة للكبار الراغبين/ات في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم، وبمعالجة بعض الإفرازات السلبية للتعليم النظامي المدرسي، إذ أمكن من خلاله تدارك ما قصّر أو عجز عن تحقيقه التعليم النظامي لأعداد كبيرة من المواطنين/ات وهم في سن التعليم.

ولقد انخفضت النسبة العامة للأمية في الأردن بشكل ملموس خلال السنوات الماضية، وذلك من (9.1%) في عام (2004) إلى أن وصلت إلى (6.7%) في العام (2012) لدى السكان الأردنيين الذين تبلغ أعمارهم (15) سنة فأكثر، كما انخفضت هذه النسبة وللفترة نفسها من (4.8%) إلى (3.5%) لدى الذكور، ومن (14.1%) إلى (9.9%) لدى الإناث، وفي الوقت نفسه بلغ عدد الإناث الملتحقات ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي (2013/2012) في جميع أنحاء المملكة (4956) دارسة، أي ما نسبته (94%) من إجمالي الملتحقين والملتحقات بالبرنامج، ووصلت الأمية إلى أدنى حدودها لدى الفئات العمرية دون الأربعين عاماً لدى الذكور والإناث ولا سيما لدى الملتحقين/ات بسوق العمل.

- **التسرب من المدارس:**

إن ظاهرة التسرب من المدارس التي تعزى أسبابها على الأغلب لظروف اقتصادية واجتماعية لدى بعض الأسر الأردنية، تعتبر قضية تأخذ اهتمام مختلف الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم. إلا أن الإجراءات المطبقة في ما يتعلق بإلزامية التعليم ما تزال عاجزة عن ضمان تطبيق قانون الإلزامية على السكان كافة لمن هم دون عُمر (16) سنة، وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهه.
فقد بلغت نسبة تسرب الإناث في مرحلة التعليم الأساسي خلال الأعوام الدراسية (2012/2011، و2013/2012) نسبة (29%) من مجموع الطلبة المتسربين. في حين أن هذه النسبة بلغت في مرحلة التعليم الثانوي خلال الأعوام الدراسية ذاتها (66% - 56%) على التوالي من مجموع الطلبة المتسربين في هذه المرحلة، ولعل هذا الاتجاه في التناقص مبشراً لتقليص نسب التسرب.
وقد بلغت نسبة إعادة الطالبات الإناث في المرحلة الأساسية للأعوام الدراسية (2011/2010، 2012/2011، 2013/2012) على التوالي (110%، 115%، 96%)، في حين جاءت نسبة الإعادة للإناث في مرحلة التعليم الثانوي بمستوى أقل، وهي على التوالي لنفس الأعوام الدراسية (79%، 58%، 40%).
وقد بدأت وزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي (2005/2004) بالتعاون مع مؤسسة (كويست سكوب) للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، ببناء وتصميم وتنفيذ برنامج التعليم غير النظامي (تعزيز الثقافة للمتسربين)، بهدف إعداد وتأهيل الأطفال المتسربين من التعليم من عمر (13-18) عاماً للذكور و(13-20) عاماً للإناث، من خلال تزويدهم بالمعارف والخبرات، وإكسابهم المهارات والاتجاهات الايجابية التي تسهم في تمكينهم من بناء ذواتهم والإسهام بفعالية في تنمية مجتمعهم، إذ تم بناء وتصميم البرنامج وفق ظروف الأطفال المتسربين، وتوفير متطلبات البيئة التعليمية المادية واللامادية وفق احتياجاتهم، وتم إعداد مواد قرائية ملائمة، وتأمين الغرف التعليمية بالمواد واللوازم والأجهزة التعليمية المحفزة على التعلم، وتحديد مدة الدراسة وأوقات الدوام اليومي للدارسين/ات في المراكز وفق ظروفهم واحتياجاتهم، حيث تبلغ مدة الدراسة في البرنامج (24) شهراً تنفذ من خلال (3) حلقات تعليمية مدة كل حلقة منها (8) شهور، وتقسم الحلقة الواحدة إلى مستويين مدة كل مستوى منها (4) شهور. وبهدف مراعاة الفروق الفردية بينهم يتم إجراء اختبارات تشخيصية، حيث يتم إلحاق الدارس/ة المسجل في المراكز بالمستوى الأول من الحلقة الثانية كحد أعلى في حال اجتيازه الاختبارات التشخيصية.
وإدراكاً من الوزارة لأهمية التشبيك المؤسسي الفعال مع المؤسسات الوطنية كافة والمعنية بفئة الأطفال المتسربين، فقد تم التعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من خلال البدء بتنفيذ البرنامج في المراكز التابعة للصندوق. وفي ضوء الجهود المبذولة من قبل الوزارة وشركائها المعنيين بالتنفيذ، فقد تم التوسع بتنفيذ البرنامج في العديد من مناطق المملكة، إذ بلغ عدد المراكز (51) مركزاً منها (16) مركزاً للإناث، وبلغ عدد الدارسين/ات المنتظمين بالدوام في المراكز ما يقارب (1500) دارس ودارسة حتى نهاية العام (2013)، منهم (936) دارساً من الذكور و(564) دارسة من الإناث.
ويُعد برنامج التعليم غير النظامي (تعزيز الثقافة للمتسربين) أنموذجاً ريادياً يُحتذى به في مجال إعداد المتسربين على مستوى دول الجوار كافة، وهو ترجمة لمبدأ التعليم للجميع بغض النظر عن الجنس أو الجنسية، ويعتبر بديلاً ملائماً تم استثماره في تلبية الاحتياجات التعليمية للأفراد المهجرين بسبب الحرب (كالعراقيين والسوريين).

5. الإناث وجوائز التميّز في التعليم:

تبلغ نسبة المعلمات الإناث (76%) من إجمالي عدد المعلمين/ات على مستوى المملكة. وتشكل نسبة المعلمين/ات في المدارس الخاصة (25%) من معلمي/ات المملكة. ومن ضمن المبادرات التحفيزية التي تهدف إلى رفع سوية العملية التعليمية - التعلمية التي تتمحور حول الطالب/ة، أنشأت جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة "جائزة الملكة رانيا للمعلم المتميز" منذ عام 2006، والتي تشمل فئات متعددة تطال المعلمين/ات في المراحل التعليمية كافة. وقد حققت المعلمات الإناث نتائج متميزة في ما يتصل "بجائزة المعلم المتميز" على مدى سنوات تطبيقها، الأمر الذي أسهم في تحفيز المعلمين/ات ليزداد إقبالهم على المشاركة في الجائزة، وقد شكل مجموع المعلمات الفائزات بالجائزة لجميع الدورات ما نسبته (86%) من مجموع الفائزين/ات من الجنسين.
أما في ما يتعلق بجائزة المدير المتميز؛ فقد حققت المديرات الإناث نسباً متميزة في دورات الجائزة الثلاث (2009، 2011، 2013)؛ إذ بلغت نسبة المديرات الفائزات بالجائزة (88%)، (71%)، (100%) خلال الدورات الثلاث على التوالي.
وعلى الصعيد العام؛ هنالك نخبة من النساء الأردنيات المتميزات اللواتي حصلن على جوائز في مجالات العلوم والبحث العلمي وجوانب الإبداع المختلفة: وطنياً وعربياً ودولياً (المرفق رقم 18).

6. إعداد وإقرار الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم:[33]

تنبع أهمية إعداد وإقرار الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم (تشرين الثاني/2010) من كونها تسعى إلى: ضمان تكامل دور الإناث والذكور بأسلوب يحقق التغيير الإيجابي المطلوب، وتمكين وزارة التربية والتعليم من تضمين منظور النوع الاجتماعي في تطوير السياسات والاستراتيجيات وتطبيقاتها وضمن خطط العمل ونشاطات الوزارة، وإطلاق الطاقات وتعزيز الوصول إلى الحقوق وفرص المساواة بين الجنسين، وتمكين كلا الجنسين من الإسهام بشكل فاعل في اتخاذ القرارات التي تُبنى على وعي عميق بالأدوار والمهام المنوطة بكلا الجنسين، ومتابعة تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. وشملت الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم؛ المحاور الآتية:

المحور (1): مأسسة إدماج النوع الاجتماعي

ويتم ذلك من خلال دراسة الهيكل التنظيمي للوزارة، بحيث يتم التطبيق على مستوى مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس في محافظات المملكة وألويتها، من خلال اللجنة التوجيهية للنوع الاجتماعي وقسم إدماج النوع الاجتماعي.

المحور (2): بناء الكفاءة المؤسسية

[33] الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم، تشرين الثاني/2010.

تمكين العاملين/ات من تلك المفاهيم والمهارات المتصلة بإدماج النوع الاجتماعي في عملهم اليومي، من خلال:

- التعاون مع الإدارات المعنية لتطبيق برامج تدريبية للموظفين/ات في مركز الوزارة ومديريات التربية والمدارس.
- تقديم الإرشاد والدعم للموظفين/ات عند تحليل النوع الاجتماعي.
- متابعة التقدم الذي يحرزه الموظفون/ات في تطبيق النوع الاجتماعي في العمل اليومي.

المحور (3): التخطيط الاستراتيجي والسنوي

تقوم إدارات مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم بإدماج استراتيجيات النوع الاجتماعي وأنشطته في خططها الاستراتيجية والسنوية؛ وبمتابعة من قسم إدماج النوع الاجتماعي في الوزارة ومراجعة للخطط جميعها؛ لضمان تحليل النوع الاجتماعي وتضمين نتائجه في خطط عمل استراتيجية وسنوية مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي.

المحور (4): المتابعة والتقييم

يقوم قسم النوع الاجتماعي مع ممثلي/ات الوزارة على مستوى المركز ومديريات التربية والتعليم والمدارس؛ بمراجعة مدى التقدم الحاصل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم، وتوجه نتائج التقييم والتطور الحاصل عملية إعداد الخطط السنوية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم.

ثانياً: التعليم العالي

احتفل الأردن في العام 2012 بمرور نصف قرن من التعليم الجامعي، وبنشوء الجامعة الأردنية أولى الجامعات، التي رفدت ونظيراتها التي تقارب (30) جامعة رسمية وأهلية وإقليمية السوق الأردني والعربي والإقليمي والدولي على حد سواء؛ بكفاءات أردنية رفيعة تُعد الذخر الوحيد في أردن يخلو من المصادر الطبيعية. وقد أتاح نشوء الجامعات الأردنية الفرص من أوسع أبوابها أمام الفتاة الأردنية للتعليم الجامعي، ولأن تطرق كافة التخصصات العلمية التي تهيئ لها الفرص للدخول في مختلف مجالات العمل، والمشاركة في العجلة الاقتصادية والتنموية. وقد تمكنت الفتاة الأردنية من ترجمة رغبتها لممارسة حقها في التعليم بأن تصل نسبة التحاقها في التعليم الجامعي نسبة تقارب أو تفوق نسبة التحاق الطلبة الذكور في التعليم الجامعي، سواء في الكليات العلمية أو الكليات النظرية في الجامعات الأردنية. فقد بلغت النسبة المئوية لالتحاق الإناث في الكليات العلمية من مجموع الملتحقين/ات للأعوام الدراسية (2011/2010، 2012/2011، 2013/2012) (46.6%)، (49.8%)، (48.5%) على التوالي، أما نسبتهن في الكليات النظرية ولنفس الأعوام فقد بلغت (54.2%)، (53.2%)، (53.6%) على التوالي.

كما تمكنت الفتاة الأردنية من خلال جدها وتميّزها، من السعي نحو الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، للحصول على مختلف الدرجات العلمية في برامج (الدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه)، وأن تحقق نمواً في نسب الالتحاق بالنسبة لمجموع الطلبة المقبولين/ات في الجامعات الأردنية. وفي متابعة نمو نسب التحاق الإناث ببرامج الدراسات العليا في مختلف الجامعات الأردنية، نجد أن أعلى نسبة التحاق للفتيات في برامج التعليم العالي، هي في برنامج الدبلوم العالي؛ وقد بلغت النسبة (60.9%)، (74%)، (71.6%) للأعوام الدراسية (2011/2010، 2012/2011، 2013/2012) على التوالي، ويليها برنامج الماجستير؛ وقد بلغت النسبة (46.1%)، (45.3%)، (45.3%) لذات الأعوام على التوالي، وأخيراً جاء برنامج الدكتوراه؛ إذ بلغت نسبة الإناث (31.9%)، (34.4%)، (36.6%) للأعوام الثلاثة على التوالي.

ونتيجة للتقدم الذي حققته الفتاة الأردنية في مجال التعليم العالي، فقد أثبتت ذاتها من خلال الالتحاق بتخصصات علمية لم تكن مألوفة بالنسبة لها سابقاً، وانعكس ذلك على تحقيق نمو واضح في نسب الإناث الخريجات في التخصصات العلمية كتخصصات الهندسة والاتصالات وعلوم الحاسوب، كما هو الحال في التخصصات الأدبية أو النظرية التي ما تزال تشهد نمواً واسعاً في أعداد الخريجات الإناث في هذه التخصصات. فقد بلغت النسبة المئوية للخريجات في تخصصات الهندسة والاتصالات وعلوم الحاسوب من مجموع الخريجين/ات للأعوام الدراسية (2011/2010، 2012/2011، 2013/2012) ما يلي: بلغت نسبة الخريجات في تخصص الهندسة (32.3%)، (38.9%)، (37.5%) للسنوات الثلاث على التوالي، كما بلغت نسبة الخريجات في تخصص الاتصالات (20.4%)، (28.3%)، (35.6%) على التوالي، بينما بلغت نسبة الخريجات في تخصصات علوم الحاسوب (42.8%)، (44.9%)، (46.5%) للسنوات الثلاث على التوالي.

- **المرأة الأكاديمية الأردنية:**

لقد أدى التحاق المرأة الأردنية بالتعليم العالي بمختلف التخصصات، والتوجه ً إلى استكمال دراستها العليا للحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه سواء داخل الأردن أم خارجه، إلى تمكن المرأة الأردنية من الدخول إلى مجال العمل الأكاديمي، وحصولها على الرتب الأكاديمية العليا؛ كأستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومحاضر، ومساعد بحث وتدريس، وبنسب متزايدة في السنوات الأخيرة.

وبمقارنة نسب تمثيل الأكاديميات في هيئات التدريس في الجامعات الأردنية في كل من الكليات النظرية والعلمية، نجد أن نسبة تمثيل الأكاديميات في الكليات العلمية شهدت نمواً أسرع من نسبة تمثيل الأكاديميات في الكليات النظرية. فقد بلغت نسبة الإناث أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية (22.3%)، (23.7%)، (45.7%) وفي الكليات النظرية (21%)، (22.8%)، (24%) وذلك للأعوام الدراسية (2011/2010، 2012/2011، 2013/2012) على التوالي.

- **المرأة الأردنية في العلوم والبحث العلمي:**

دخلت المرأة الأردنية مجال العلم والبحث العلمي من أوسع أبوابه، وقد تميز عدد منهن في هذا المجال، مما مكّنهن من الحصول على جوائز علمية وتقديرية نتيجة إبداعاتهن. وقد تمكنت (28) امرأة باحثة من الحصول على موافقة لدعم مشاريعهن البحثية من صندوق دعم البحث العلمي في مختلف الجامعات والمؤسسات المعنية، بقيمة إجمالية مقدارها (1.660.176) ديناراً أردنياً خلال الفترة الممتدة من (2008 - 2012)، في مختلف المجالات العلمية.

ثالثاً: التدريب المهني

- دور مؤسسة التدريب المهني في تشجيع دخول المرأة في سوق العمل الأردني:[34]

تبنت المؤسسة في خططها الاستراتيجية سياسة تعزيز فرص التحاق المرأة ببرامج التدريب المهني التي تنظمها المؤسسة، انسجاماً مع التركيز على زيادة مشاركة الإناث في التدريب المهني ضمن الأجندة الوطنية/ محور دعم التشغيل والتدريب المهني. ومن هنا انبثق مشروع "تعزيز مشاركة الإناث في برامج التدريب المهني"، الذي يتضمن ثلاثة أهداف أساسية لتمكين الإناث في مجالات التدريب المهني، هي: زيادة عدد المشاركات ببرامج التدريب المهني المختلفة، ورفع كفاءة وتطوير المرأة داخل المؤسسة، وتطوير برامج الإناث وإدخال برامج جديدة حسب احتياجات سوق العمل. ولغايات تنفيذ المشروع يتم التنسيق والتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة بتدريب الفتيات مثل: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل، الجمعيات الخيرية، أصحاب العمل، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المرأة، مؤسسة نهر الأردن،.. وغيرها من الجهات).

ومن أهم إنجازات مشروع "تعزيز مشاركة الإناث في برامج التدريب المهني"خلال الفترة (2009-2013) ما يلي: تنفيذ (108) دورات تدريبية، وتدريب (2480) متدربة، وعقد (100) ورشة توعوية، ورفع كفاءة (152) موظفة، إضافة إلى تنفيذ دراسات تحديد الاحتياجات التدريبية ومتابعة الخريجات في أقاليم المملكة. وبالنسبة للمعاهد المتاحة لتدريب المرأة في أنحاء المملكة؛ فيبلغ عددها (9) معاهد خاصة للإناث و(12) معهداً مشتركاً للذكور والإناث. أما في ما يتعلق بعدد الملتحقات ببرامج مؤسسة التدريب المهني خلال السنوات العشر (2003-2012)؛ فقد بلغ (35066) متدربة، أي بنسبة (30.5%) من إجمالي الملتحقين/ات ببرامج المؤسسة لهذه الفترة (المرفق رقم 20).

أما في ما يتصل بالتخصصات التدريبية المتاحة للإناث في مؤسسة التدريب المهني؛ فيتم تدريبهن على حوالي (45) تخصصاً/عملاً مهنياً ضمن مستويات العمل الأساسية، التي تشمل: برنامج التدريب لمستوى المهني، وبرنامج التدريب لمستوى الماهر، وبرنامج التدريب لمستوى محدد المهارات، إضافة إلى دورات التدريب المستمر (المرفق رقم 21).

- مشروع تدريب الفتيات في إقليم الجنوب في عام 2012:

- تم تنفيذ مشروع تدريب الفتيات في محافظات إقليم الجنوب في عام 2012؛ والذي سعى إلى: تدريب وتشغيل (200) متدربة خلال الفترة من (2012/1/1- 2012/12/31) لتلبية احتياجات سوق العمل بالتعاون مع الجمعيات الخيرية وأصحاب الاختصاص والمهتمين في تلك المناطق، وإتاحة فرص التشغيل الذاتي لبعض الخريجات ودعم البعض الأخر لبدء مشاريعهن الخاصة بهن. ومن أبرز إنجازات المشروع؛ أنه قد تم تنظيم (48) دورة تدريبية، وتدريب (740) فتاة على المهن المختلفة، وبلغت نسبة التشغيل (60%) معظمها تشغيل ذاتي.

وفي ما يتعلق بالتحديات والمعيقات التي تواجه المرأة في مجال التدريب المهني؛ أبرزها: تدني نسبة التحاق المرأة بمعاهد مؤسسة التدريب المهني، إذا ما تم مقارنتها بنسب التحاق الذكور، حيث تشير الدلائل إلى وجود فجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالالتحاق ببرامج التدريب المهني، إذ تعتبر معظم التخصصات المتوافرة ذكورية بطبيعتها في مجالات، مثل: الإلكترونيات والكهرباء والميكانيكا والنجارة، في حين تتركز اختصاصات النساء على الطباعة والخياطة وتصنيع الأطعمة والتجميل...الخ، وهي اختصاصات تكرس دور المرأة التقليدي في المجتمع. ويواجه عمل المرأة في المؤسسة أيضاً تحديات ضخمة تتعلق في قدرتها على تطوير قدراتها البشرية والمادية وتطوير مناهج التدريب وطرقه وبخاصة في التخصصات غير التقليدية وبما يتناسب والتغيرات الكبيرة الحاصلة في عالمنا المعاصر، وبما يضمن ارتباط المهارات والمعارف المكونة عند الخريجات بتلك التي سيحتجن إليها في عالم العمل وفي حياتهن الخاصة. إضافة إلى ضعف تمثيل المرأة في اللجان الرئيسة والمناصب القيادية في قطاع التعليم والتدريب المهني، والنظرة المجتمعية السلبية لالتحاق المرأة بالتدريب المهني وتوجه الإناث نحو التعليم الأكاديمي (الجامعات) بعامة باعتباره بديلاً مقبولاً بالنسبة لهن ولأسرهن.

رابعاً: المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الربط بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات:

ارتفعت نسبة الإناث (15 سنة فأكثر) اللواتي يستخدمن الإنترنت من (25%) في عام 2009 إلى (43.4%) في عام 2012 من إجمالي الأفراد الإناث (15 سنة فأكثر). وفي المقابل؛ ارتفعت نسبة الذكور (15 سنة فأكثر) المستخدمين للإنترنت من (34.5%) في عام 2009 إلى (56.6%) في عام 2012 من إجمالي الأفراد الذكور (15 سنة فأكثر). وحسب مكان استخدام الإنترنت بالنسبة للإناث؛ فقد حصل المنزل في عام 2009 على أعلى نسبة وهي (57.3%)، بينما حصلت المدارس على أعلى نسبة في عام 2012 وهي (48.2%) (المرفق رقم 17).

وتشير البيانات الإحصائية الواردة في كتيب "المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية " الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة في كانون الأول 2012، إلى أنه كلما ارتفع التحصيل العلمي زاد عدد الأفراد المستخدمين/ات للحاسوب، حيث أن أكثر من (80%) من المستخدمين للحاسوب من الذكور والإناث هم من حملة الشهادة الجامعية. وفي المقابل فإن النسبة الأقل لمستخدمي/ات الحاسوب كانت بين حملة المؤهل التعليمي (الأقل من الثانوي) (39% للذكور مقابل 30.7% للإناث). ويمكن القول أن التباين بين مستخدمي/ات الحاسوب الذكور والإناث كان أكثر وضوحاً بين حملة الثانوية العامة وبفارق بلغ (8%). ولم تختلف النتيجة بين مستخدمي/ات الإنترنت، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع المستخدمين/ات للإنترنت من الذكور والإناث هم من حملة الشهادة الجامعية. وفي المقابل، فإن النسبة الأقل لمستخدمي الإنترنت كانت بين حملة المؤهل التعليمي (الأقل من الثانوي) (25% للذكور مقابل 18% للإناث). ومن الملفت للانتباه؛ أنه على الرغم من أن التباين بين مستخدمي/ات الإنترنت الذكور والإناث كان طفيفاً، إلا أن الذكور في جميع المستويات التعليمية كانوا الأكثر استخداما للإنترنت.

[34] تقرير حول "دور مؤسسة التدريب المهني في تشجيع دخول المرأة في سوق العمل الأردني ومشروع تدريب الفتيات في إقليم الجنوب لعام 2012"، مؤسسة التدريب المهني، نيسان/2014.

استخدام المرأة الأردنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أظهرت الدراسة التي أعدتها دائرة الإعلام في "شركه إبسوس للأبحاث والدراسات" على هامش مؤتمر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي عقد في الأردن عام 2010 برعاية ملكية سامية، بحضور أكثر من (500) شخصية عالمية وعربية من خبراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن المواطن العربي يقضي ما يناهز ثماني ساعات يومياً في متابعة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة واستخدام الهاتف المتنقل إضافة للإنترنت وألعاب الفيديو. وشملت الدراسة ست دول عربية هي؛ الأردن ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومن أبرز النتائج التي خلُصت إليها الدراسة:

- احتلت المرأة الأردنية المرتبة الأولى عربياً في استخدامات الإنترنت، بنسبة بلغت (44.9%) من مجمل مستخدمي/ات الإنترنت في الأردن.
- احتلت المرأة الأردنية المرتبة الأولى عربياً في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بنسبة بلغت (36.3%) من مجمل المشتركين/ات.
- احتلت المرأة الأردنية المرتبة الأولى عربياً في نسبة قارئات الصحف عبر الإنترنت، بنسبة بلغت (39.9%) من مجمل قراء الصحف الإلكترونية في بلادهن.
- احتلت المرأة الأردنية المرتبة الثانية عربياً في نسبه القراءة، حيث شكلت القارئات الأردنيات ما نسبته (54.8%) من مجمل القراء.

أجرت **(الخطيب دراسة عام 2010)**؛ هدفت إلى تسليط الضوء على المدونات النسائية الأردنية على المواقع الإلكترونية، وركزت الدراسة على معرفة مستوى المشاركة الأردنية في المدونات العربية الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني "مكتوب" تحديداً، كونه يضم أكبر تجمع إلكتروني عربي على الشبكة العنكبوتية، وكذلك معرفة مستوى مشاركة المرأة الأردنية في المدونات الإلكترونية الأردنية، والتعرف إلى أهم قضايا المرأة التي تتناولها في مدوناتها، ودور الإعلام الإلكتروني من خلال المدونات في تغيير الصورة النمطية للمرأة كونه الإعلام البديل في ظل التقدم التكنولوجي، أم هل يساعد على ترسيخ الصورة النمطية بشكل آخر؟. واستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، وتكونت عينة الدراسة من أبرز المدونات الإلكترونية النسائية الأردنية على الموقع الإلكتروني "مكتوب" منذ نشأة ظاهرة التدوين بالأردن من عام 2006 حتى بداية عام 2010، وقد تم اختيار أبرز المدونات النسائية الإلكترونية في هذا الموقع الإلكتروني اعتماداً على عدد زوار المدونة البالغ عددها (100) مدونة. وتم اختيار المدونات النسائية الأردنية التي تتناول قضايا المرأة تحديداً من ضمن فئات التدوين البالغة (45) مدونة. وقد تم إجراء تحليل لمضمون هذه المدونات. وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة الأردنية في المدونات الإلكترونية تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول العربية المشاركة في التدوين في الموقع الإلكتروني "مكتوب"، وأن مستوى مشاركة المرأة في المدونات تُعدُ قليلة مقارنة بمشاركة الرجل في عالم التدوين الأردني، وأن مدونات المرأة الأردنية يغلب عليها الطابع الشخصي والقصور في تناول قضايا المرأة بشكل خاص، والتناول الأكبر لقضايا نمطية، وأن القضايا التي تتناولها غالباً ما تكون في أبواب خاصة، وأن مصادر معلوماتها تأتي من المدونة نفسها بالإضافة إلى مصادر أخرى، وأن الفئة المستهدفة موجهة بشكل كبير للمرأة ضمن أبواب تطلق عليها للنساء فقط، وأن التدوين بالاسم الصريح يدل على بداية التغيير. وعليه؛ فإن المدونات الأردنيات لم يسخّرن الإعلام الإلكتروني الحديث لخدمة قضاياهن في هذا الفضاء الإعلامي الحر بقدر ما أسهمن في تسخيره لتكريس الصورة النمطية الراسخة في الأذهان، وفي التقاليد والأعراف الاجتماعية في المجتمع الذكوري، وبالتالي؛ فإن حضور المرأة الأردنية في المدونات متواضع من الناحية الكمية والنوعية، وان اهتمامها يتركز في شكل الصفحة الإلكترونية وإخراجها من صور وألوان وعناوين، وعليه؛ فكما في الإعلام الورقي ما زال دور المرأة في الإعلام الإلكتروني الحر يحمل الملامح الذكورية.

إنشاء قاعدة بيانات (من هي) في الأردن:

جاء إنشاء قاعدة البيانات (من هي) في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ضمن المبادرة الأردنية - الدنمركية في الشرق الأوسط وبالشراكة مع المركز الدنمركي لبحوث النوع الاجتماعي والمرأة KVINFO وتتوفر قاعدة البيانات باللغتين العربية والإنجليزية، وهذه القاعدة مصممة لاستخدام الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والوزارات والإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وخاصة الصناعات والشركات العامة. كما تسهل قاعدة البيانات بشكل عام، الحصول على المعلومات المتعلقة بالنساء الخبيرات في الأردن، حيث تُدرج قاعدة البيانات سير ذاتية لنساء مميزات في جميع مناحي الحياة: وزيرات، سياسيات، قادة للرأي، ومديرات إدارة من القطاع الخاص فضلاً عن القطاع العام، ومحاميات ومصرفيات، وتضم كذلك نقابيات وناشطات وكاتبات وممرضات ومهندسات وأديبات وكاتبات، وتحتوي القاعدة حالياً سير ذاتية لـِ (140) سيدة، وتشمل القاعدة نساء متميزات من مناطق المملكة كافة وبمختلف التخصصات الأكاديمية والعلمية والفنية والمهنية. ويمكن لمتصفح/ة قاعدة البيانات (من هي) الوصول إلى المعلومات حول الخبيرات؛ إما بالبحث عن طريق الأسماء أو عن طريق مجال الخبرة الذي يميزهن. ومن الجدير بالذكر أن قاعدة بيانات (من هي) متوفرة في كل من الأردن ومصر ولبنان وفلسطين.

ج- مجال المرأة والصحة

السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية:

استطاع الأردن أن يحقق تقدماً ملموساً في العناية بصحة المرأة بكفاءة وجودة عالية وفي جميع مراحل حياتها، بالإضافة إلى زيادة الوعي بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة، وبما يتناسب مع الشريعة الإسلامية وينسجم مع العادات والتقاليد ويحافظ على تماسك الأسرة، وتحسين مستواها من أجل الوصول إلى التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتحقيق التنمية الشاملة والمساواة والعدالة بين الجنسين، حيث عملت الحكومة على إعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات للارتقاء بجودة الرعاية الصحية بشكل عام وبالصحة الإنجابية بشكل خاص. وقد تضمن البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013) في "قطاع الرعاية الصحية" الأهداف الآتية:

- تحسين جودة وخدمات الرعاية الصحية.

- تحقيق التمويل المستدام لقطاع الرعاية الصحية مع تقليل العبء عن التمويل العام.
- الحد من معدلات انتشار الأمراض غير السارية.

الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي لها علاقة بالصحة والصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة والفرصة السكانية:

- الخطة الاستراتيجية لتنظيم الأسرة (2013-2017).
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة للأعوام (2013-2017).
- الخطة الاستراتيجية لبرنامج القرى الصحية (2011-2015).
- استراتيجية وزارة الصحة (2008-2012).
- الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز (2012-2016).
- الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، 2011.
- الاستراتيجية الوطنية للسكان (2000-2020).
- الاستراتيجية الوطنية للاتصال والإعلام الصحي (2011-2012).
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017).
- سياسات الفرصة السكانية، 2009.
- الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، 2011.

أبرز الإحصاءات الوطنية في مجال صحة المرأة:

ساهمت وزارة الصحة بشكل كبير في تحقيق التقدم الملموس في تطوير القطاع الصحي وتحقيق إنجازات كبيرة في مجال الرعاية الصحية المقدمة للمرأة والطفل يعكسها التحسن الملحوظ في المؤشرات الصحية الوطنية حسب (المرفق رقم 29)، الذي يوضح مؤشرات التقدم المحرز في الجانب الصحي للعامين (2011، 2012). وقد قامت وزارة الصحة بوضع سياسة ريادية شاملة في مجال تقديم وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، بما يضمن تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية بعدالة وجودة عالية لجميع المواطنين وخاصة للمرأة والطفل خلال مراحل حياتهم العمرية المختلفة، وذلك إيماناً منها في أن توفير البيئة الصحية السليمة والخدمات الصحية بكافة أنواعها يعتبر حقاً من الحقوق الأساسية للمواطن لضمان مجتمع صحي معافى.

ونوضح في ما يلي أبرز الإحصاءات الوطنية في مجال المرأة والصحة؛ بمقارنة تطور مؤشرات المرأة الأردنية خلال العامين 2009، 2012، مما يعكس واقع المرأة في مجال الصحة (المرفق رقم 17).

- كان العمر المتوقع وقت الميلاد في عام 2009 (74.4) عاماً للإناث و(71.6) عاماً للذكور، وارتفع هذا العمر ليبلغ في عام 2012 (76.7) عاماً للإناث و(72.4) عاماً للذكور.
- انخفض معدل وفيات الرضع (لكل 1,000 مولود حي) من (23) في عام 2009 إلى (17) في عام 2012.
- انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي) من (28) في عام 2009 إلى (21) في عام 2012.
- أما معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي) فقي بقي يراوح مكانه وبقيمة (19) حالة خلال العامين 2009 و2012.
- ارتفعت نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة ضمن سن (15-49) سنة من (59.3%) في عام 2009 إلى (61.2%) في عام 2012.
- انخفض معدل الخصوبة الكلي من (3.8) في عام 2009 إلى (3.5) في عام 2012.

الإنجازات والبرامج في مجال صحة المرأة:[35]

حقق الأردن تقدما جوهرياً في مجال صحة الأم والطفل خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية الثالثة، وقد انعكس التقدم في المجال الصحي بشقيه الوقائي والعلاجي على صحة الأم والطفل، كما ساهم التحسن الكبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في رفع المستوى المعيشي، الأمر الذي ساهم في انخفاض معدل وفيات الأمهات وحديثي الولادة، فقد انخفض معدل وفيات الأمهات في الأردن خلال السنوات (2007-2008) إلى مستوى (19.1) حالة وفاة لكل (100,000) مولود حي مقارنة بـ (41) وفاة لكل (100,000) مولود حي لأعوام (95-96) وذلك حسب الدراسة الوطنية التي قام بها المجلس الأعلى للسكان. وخلال السنوات الماضية قامت وزارة الصحة بتحقيق انجازات كبيرة في مجال صحة المرأة والطفل من خلال تقديم خدمات صحية شاملة ومتكاملة للمرأة والطفل وفق أحدث المعايير العالمية، حيث تعتبر صحة المرأة والطفل من الأولويات الهامة في وزارة الصحة، فبالإضافة إلى أنهما يشكلان شريحة كبيرة من شرائح المجتمع وأنهما يعتبران من الفئات الحساسة والمعرضة لعوامل الاختطار على الصحة، فإن النهوض بصحتهما ينعكس على صحة الأسرة والمجتمع بشكل عام. ومن هذا المنطلق ساهمت وزارة الصحة بتقديم خدمات ريادية شاملة لصحة المرأة والطفل، تمثلت بما يأتي:

1. توسيع نطاق الخدمات المقدمة للمرأة والطفل في المراكز الصحية؛ الشاملة والأولية والفرعية، حيث اشتملت هذه الخدمات على؛ خدمات صحة المرأة المتكاملة في جميع مراحلها العمرية، بالإضافة إلى خدمات رعاية الأم أثناء فترة الحمل وما بعد الولادة، ورعاية الطفولة المتكاملة حتى عمر (6) سنوات وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

[35] تقرير ملخص لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين/ مجال الصحة، وزارة الصحة، نيسان/2014.

2. رفع كفاءة مقدمي/ات الخدمات في المراكز الصحية في مجال تقديم خدمات صحة المرأة والطفل، حيث تم إعداد المعايير والأدلة الإرشادية والتدريبية وإعداد مدربين/ات معتمدين في جميع المحافظات وتدريب الكوادر الصحية عليها.
3. زيادة الاستخدام لخدمات صحة المرأة والطفل في المراكز الصحية، من خلال تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للطفل والمرأة وتوفيرها في المراكز الصحية، والتطوير المستمر للبنية التحتية للمراكز وتجهيزها بالأجهزة والمعدات اللازمة، وتوفير الكوادر الصحية المختصة والمعنية.
4. زيادة التغطية لخدمات رعاية المرأة والطفل من خلال شبكة واسعة من المراكز المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، حيث ارتفع عدد مراكز الأمومة والطفولة من مركز واحد عام 1955 ليصل إلى (41) مركزاً عام 1976، و(230) مركزاً في عام 1991 ، و(413) مركزاً في عام 2007، ليصل إلى (444) مركزاً في عام 2012.
5. زيادة الاستخدام لخدمات تنظيم الأسرة في المراكز الصحية: حيث تم إدخال وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ذات الفاعلية العالية في جميع مراكز الأمومة والطفولة وتدريب الكوادر عليها، وتم استحداث نظام للتزويد بوسائل تنظيم الأسرة يغطي جميع القطاعات الصحية في المملكة ويضمن توفرها المستمر.
6. تحسين كفاءة استخدام معلومات صحة المرأة والطفل وتنظيم الأسرة، من خلال تطوير وحوسبة نظام المعلومات والمؤشرات الخاصة بخدمات صحة المرأة والطفل.
7. زيادة درجة التنسيق والتعاون مع كافة الشركاء المساهمين في تقديم خدمات صحة المرأة والطفل وتنظيم الأسرة، وتنفيذ العديد من المشاريع والاتفاقيات مع الجهات الداعمة.
8. رفع مستوى الوعي وإشراك المجتمع في مجال صحة المرأة والطفل.

ومما لا شك فيه؛ أن الرعاية الصحية الأولية تكون أكثر فاعلية في تجنب مضاعفات الحمل والولادة خلال فترات الحمل المبكرة، واستمرارها حتى وقت الولادة وأثنائها وما بعدها، حيث بلغت نسبة الحوامل اللواتي تلقين خدمات رعاية الحمل من قبل كادر طبي مدرب (99%)، وتمت (99,1%) من الولادات في مرفق صحي، وتلقت (82%) من السيدات خدمات ما بعد الولادة خلال يومين من الولادة، وذلك حسب بيانات قسم السكان والصحة الأسرية لعام 2012 .

وفي إطار جهود الوزارة لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل، قامت الوزارة بوضع استراتيجية الحمل الآمن للتعامل مع القضايا ذات الأولوية، ولتشكل مرجعية لوضع الخطط التنفيذية لخدمات الحمل الآمن على جميع مستويات الرعاية الصحية لتحقيق الأهداف المرجوة. ويشمل نطاق الاستراتيجية خدمات رعاية الأم خلال فترات ما قبل الحمل، وما بعد الحمل، وما قبل الولادة وأثناء الولادة وما بعدها. وقد تطرقت الاستراتيجية كذلك لمكونات أخرى للحمل الآمن مثل تنظيم الأسرة ورعاية ما بعد الإجهاض.

الممارسات المتبعة في وزارة الصحة للحد من حالات الوفيات وأمراض النفاس:

- شمول السيدات الحوامل بمظلة التأمين الصحي.
- مجانية الرعاية للحوامل ما قبل الولادة وبعدها.
- تأمين برامج التثقيف الصحي الهادفة للسيدة الحامل حول ضرورة الولادة الآمنة بالمستشفيات، والمباعدة بين الأحمال، وأهمية الرضاعة الطبيعية.
- المتابعة الحثيثة للحامل خلال فترة الحمل للوصول لولادة آمنة، وما بعد الولادة للحماية من الأمراض النفاسية.
- توفر سياسة واضحة للرضاعة الطبيعية تساعد على تشجيع الرضاعة الطبيعية، وتلزم الكوادر الصحية بضرورة العمل بها ونشرها. علماً بأنه قد تم إدماج البند الذي يتعلق بإعطاء ساعة رضاعة للموظفة في القطاع الحكومي لحين بلوغ الطفل سن السنة، وذلك في نظام الخدمة المدنية الجديد لعام (2013).
- توفير كوادر طبية مؤهلة في المستشفيات لإجراء التدخلات الطبية اللازمة، وتوفير الأدوات اللازمة للوصول لولادة آمنة والحد من المضاعفات النفاسية.
- إدخال برنامج صحة المرأة في (17) مركزاً صحياً شاملاً كمرحلة أولى، وتضمينه صحة المراهقات، ومن أهداف ذلك زيادة الوعي ضمن هذه الفئة لخطورة الزواج المبكر والحمل المبكر على صحة المرأة.
- اعتماد السياسات الهادفة لتخفيض معدل الخصوبة الكلي من خلال توفير وسائل تنظيم الأسرة مجاناً في جميع مراكز الأمومة والطفولة، وتشجيع الولادة بالمستشفيات وتأهيل وتدريب الكوادر وتأمينهم بالأدوات اللازمة والآمنة لحالات الولادة المنزلية.
- تم إعداد الخطة الاستراتيجية لتنظيم الأسرة لوزارة الصحة (2013-2017).
- تم إعداد ثلاث سياسات تتعلق بتقديم خدمات تنظيم الأسرة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة.
- تم إعداد سياسات الإحالة الداخلية لتقليل الفرص الضائعة.
- تم اعداد سياسة تقديم خدمات تنظيم الأسرة بعد الولادة وبعد الإجهاض.
- تم التوسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المراكز الصحية الفرعية بإقليم الجنوب، وذلك من خلال تعيين (55) مثقفة صحية لتنفيذ الزيارات المنزلية، وتقديم وسيلتين من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (الحبوب بنوعيها والواقي الذكري).
- تم إعداد الأدلة الإرشادية السريرية لوسائل تنظيم الأسرة المستندة على الأدلة، 2013.
- تم تنفيذ ندوات توعوية لرفع الوعي المجتمعي حول قضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- تم عقد سلسلة ورشات تدريبية للكوادر الصحية في القطاع العام والقطاع الخاص حول المواضيع التالية: المشورة، ومهارات تركيب اللولب، ومهارات غرسة الإمبلانون.

في ما يتعلق بجهود الإعلام الصحي لتوعية المرأة:

تنفذ وزارة الصحة العديد من البرامج الإعلامية للتوعية الصحية؛ استناداً الى الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة، والتي تتماشى مع الهدف الاستراتيجي لتعزيز ممارسة السلوكيات الصحية لأفراد المجتمع، من خلال الحملات الإعلامية لرفع مستوى الوعي الصحي، وتشجيع ممارسة الأنماط السلوكية الصحية لأفراد المجتمع عامة والنساء خاصة، في مواضيع الصحة الإنجابية مثل؛ برامج (تنظيم الأسرة، والأمومة الآمنة، والعنف ضد المرأة، ومشاكل سن اليأس، وسرطان الثدي وعنق الرحم، والفحص الطبي قبل الزواج، والزواج المبكر)، وبرامج أخرى مثل برنامج (مكافحة التدخين، وممارسة النشاط البدني، والتغذية السليمة.. وغيرها).

- **نماذج لبعض الحملات الإعلامية للتوعية الصحية للمرأة:**

- **المرأة العربية تتكلم:** هو برنامج تدريبي إعلامي يهدف لمساعدة افراد المجتمع عامة والمرأة خاصة على تبني أنماط سلوكية من شانها الحفاظ على سلامتهم وتحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم، وتناول هذا البرنامج النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأدوار الاجتماعية المتغيرة في المجتمع، من أجل الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الكفاءة الصحية والرفاه الاجتماعي والمعيشي.
- **حملة حياتي أحلى:** هي حملة وطنية لتنظيم الأسرة تهدف الى تشجيع الشباب المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً والأزواج على تكوين أسرة صغيرة سعيدة، من أجل الوصول إلى الرفاه المعيشي والاجتماعي. حيث كان التركيز في هذه الحملة على المرأة في المجتمعات المحلية، وقد تضمنت هذه الحملة تنويهات إذاعية وتلفزيونية كانت تقدم بشكل يومي على الإذاعة والتلفزيون، ونشرات توعوية وتثقيفية، وملصقات وإعلانات في الشوارع، شارك فيها مقدمو الخدمات الصحية في مراكز تقديم الخدمات في القطاع العام والخاص والمجتمعات المحلية.
- **"مبادرة مبروك" و"مبروك أصبحت أماً وأباً"**، والتي تم من خلالها توزيع كتيبات بالتعاون مع دائرة الأحوال المدنية والجوازات للتوعية في مجالات تنظيم الأسرة.
- تم استحداث موقع للمواد الإعلامية في عام 2009؛ والذي يتم من خلاله نشر كافة المواد الإعلامية التي تستهدف القضايا الصحية بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص، وهو متاح للجميع.

مكافحة مرض السرطان:

حسب بيانات التقرير السنوي الخامس عشر لسنة 2010، واعتماداً على تاريخ التشخيص من بداية (2010/1/1) حتى تاريخ (2010/12/31)، بلغ مجموع الحالات المسجلة (6820) حالة منها (4921) لأردنيي الجنسية؛ أي ما نسبته (72.2%) من إجمالي عدد الحالات، منها (4849) حالة من ذات السلوك الخبيث للأورام حسب ما يتم اعتماده في التحليل وفق المعايير الدولية لتحليل الحالات السرطانية، و(72) حالة ذات سلوك (in situ)، وبلغ عدد الحالات بين غير الأردنيين (1899) حالة؛ أي ما نسبته (27.8%).

- **السرطانات الأكثر شيوعاً بين الذكور:**

القولون والمستقيم بنسبة (14.2%)، سرطان الرئة بنسبة (13.3%)، سرطان البروستات بنسبة (9.4%)، سرطان المثانة بنسبة (8%)، ثم سرطانات الدم بنسبة (5.5%).

- **السرطانات الأكثر شيوعاً بين الإناث:**

سرطان الثدي بنسبة (37.4%)، سرطان القولون والمستقيم بنسبة (9%)، ثم سرطان الليمفوما لاهودكينز بنسبة (5.5%)، وسرطانات الغدة الدرقية بنسبة (4.5%).

في حين بلغ مجموع سرطانات الأطفال ما دون الخامسة عشر ما نسبته (4%) من مجموع السرطانات الكلي، منها (110) حالات بين الذكور، و(84) حالة بين الإناث، وكانت موزعة على النحو التالي: سرطان الدم (30%)، الدماغ (21%)، الكلى (6.7%) ثم سرطان الأنسجة الضامة (5.7 %).

وبلغ عدد حالات سرطانات الثدي عند النساء لعام 2010 (941) حالة، والنسبة المئوية لها بلغت (37.4%) من حالات الإناث، أي ما نسبته (19.8%) من إجمالي السرطانات.

- **معدلات الإصابة بالسرطان لعام 2010:**

- المعدل العام للإصابة بالسرطان للبالغين بلغ (79.4 لكل100.000 من السكان). ذكور (74)، وإناث (85.1).
- معدل الإصابة الخام للأطفال، بلغ (85) لكل مليون طفل، (94 ذكور، 76 إناث).

ويظهر (المرفق رقم 30)؛ الإحصاءات والبيانات المتصلة بالبرامج المعنية بمكافحة السرطانات؛ موضحة عدد السيدات اللواتي أجرين الفحص السريري للثدي، واللواتي تم تدريبهن على الفحص الذاتي للثدي، وعدد الندوات التثقيفية التي تنفيذها، وعدد الحضور في هذه الندوات، وعدد السيدات اللواتي تم تحويلهن لعمل فحص ماموغرام، وذلك حسب السنوات.

مكافحة مرض الإيدز:

تم وضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز للأعوام (2012 - 2016)، وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:

1. إنشاء نظام للمتابعة والتقييم للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وتضمينه الأهداف والمؤشرات المستهدفة.
2. إجراء دراسة الرصد السلوكي والحيوي للإيدز بين الفئات ذات الاختطار العالي للإصابة بفيروس الإيدز.

3. توفير البرامج العلاجية والوقائية للمرضى والمصابين، مما أسهم في تحسين نوعية الحياة لديهم وبدون أن يترتب عليهم أي كلفة مالية.
4. المحافظة على معدل انتشار منخفض للإيدز بالأردن.
5. بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمكافحة الإيدز في الأردن، مما ساهم في الوصول للفئات المستهدفة.
6. تنفيذ برامج التدريب والتعليم وبناء القدرات للكوادر الصحية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال عقد العديد من الورشات التدريبية والاجتماعات التنسيقية في مجال الإيدز، وشمول قادة المجتمع المدني والحكومي في هذه الأنشطة.
7. إعداد وإنتاج المواد التعليمية والتدريبية والدلائل الإرشادية في مجال الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً.
8. شمول مختلف القطاعات المعنية في اللجنة التنسيقية للإيدز والتدرن.
9. إنشاء وتعزيز مراكز المشورة والفحص الطوعي للإيدز في المحافظات، مع المحافظة على السرية والخصوصية لمتلقي الخدمة.
10. توفير الدعم المالي والفني للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، بالحصول على منح من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن والملاريا.
11. اعتمد الأردن سياسة من أجل معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العمل (أبريل/ ٢٠١٣)، وهو الرائد في المنطقة العربية. فلقد عملت منظمة العمل الدولية مع الحكومة الأردنية والشركاء الاجتماعيين في الأردن منذ العام 2010، من أجل تعزيز سياسة وإطار تشريعي يعالج بفعالية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال مكان العمل. وتُعتبر هذه الخطوة محطة مفصلية بالنسبة إلى الأردن والمنطقة العربية، وتؤكّد التزام الأردن بتشجيع العمل اللائق لجميع العمال، وتستخدم مكان العمل كنقطة دخول من أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية.

مبادرات المجلس الأعلى للسكان فيما يتعلق بقضايا المرأة:

نظراً لأهمية المرحلة الحالية التي يشهدها الأردن كونه على أعتاب تحول ديموغرافي تاريخي يُعرف بـِ "الفرصة السكانية"، وما يترتب على ذلك من مشاريع وبرامج وخطط عمل لضمان دمج البعد السكاني على مختلف المستويات الوطنية والمحلية، ولأهمية دور المرأة الرئيس في تحقيق الفرصة السكانية والانتفاع منها، من خلال تعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي، قام المجلس بمبادرات عدة في هذا المجال، من أهمها:

- تضمنت **"وثيقة سياسات الفرصة السكانية، 2009"**؛ على سياسات ومؤشرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، من أهمها:

أ- على مستوى تحقيق التحول الديموغرافي والوصول إلى فترة الفرصة السكانية:
- الاستثمار في الصحة.
- الاستثمار في التعليم والتعليم العالي.
- تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

ب- على مستوى الاستفادة من عوائد الفرصة السكانية:
- توسيع سوق العمل ومرونته.
- الانفتاح الاقتصادي.
- تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار.
- الحماية الاجتماعية.

ت- على مستوى سياسات الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية:
- تغطية وشمول القوى العاملة بتأمينات الضمان الاجتماعي.
- إصلاحات لتعزيز الديمومة المالية للأنظمة التقاعدية.
- استحداث تأمينات جديدة؛ تأمين التعطل عن العمل والأمومة.. وغيرها.
- توسيع نطاق الفئات والخدمات المشمولة بالتأمين.
- تطوير خدمات الصحة الوقائية والعلاجية والنفسية للمسنين.

- تضمنت **"الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقيق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، 2011"**؛ على الإطار المنطقي للنتائج المرغوب تحقيقها من خلال تطبيقها، والتي تستهدف تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية، من خلال: الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة، والوصول إلى ذروة الفرصة السكانية في عام 2030، والوصول إلى معدلات مرتفعة من نسب السكان النشيطين اقتصادياً، من خلال تحقيق: بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع، وبيئة أعمال محفزة للعمل والاستثمار والريادة، وإقبال متزايد على العمل المهني والتقني، وإقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي، وارتفاع مستمر في المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- تضمنت قاعدة المؤشرات السكانية باستخدام برمجية Devinfo مؤشرات خاصة بالمرأة.
- تضمن موقع الدراسات الإلكتروني promise دراسات خاصة بالمرأة في مختلف المجالات.
- الخارطة الرقمية الموضحة للمناطق التي توفر خدمات الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة بالتعاون مع وزارة الصحة متوفرة منذ عام 2012 على الموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسكان.
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وخططها التنفيذية؛ تضمنت عدة سياسات ومبادرات خاصة بتمكين المرأة لاتخاذ قرارها الواعي فيما يتعلق بصحتها الإنجابية.
- إعداد استراتيجية كسب التأييد لتضمين خدمات تنظيم الأسرة في برامج التأمين الصحي الخاص.
- إعداد أكثر من (26) دراسة وكتيباً وتقريراً وملخص سياسة، تناولت موضوعات مختلفة استهدفت المرأة (المرفق رقم 31).
- عقد عدة لقاءات مائدة مستديرة حول "مساهمة المرأة في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية" بمشاركة كافة الجهات المعنية بالمرأة. سلطت الضوء على أهمية مشاركة المرأة الأردنية في التنمية الاقتصادية، وانعكاس ذلك على زيادة الناتج المحلي ومساهمتها في تحسين مستوى معيشة

أسرتها، وبالتالي المساهمة في تحقيق الفرصة السكانية والانتفاع منها، من خلال تعليمها وتسليحها بالمهارات المطلوبة لسوق العمل لزيادة فرصها في الالتحاق بسوق العمل والمشاركة في الحياة العامة، مما يؤدي إلى تقليل عدد المواليد لديها، وبالتالي الاستثمار في صحة وتعليم أبنائها باعتبارهم مستقبل الفرصة السكانية والاستثمار بهم يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتي تعتبر من متطلبات الفرصة السكانية.

- المشاركة في عدة لقاءات استهدفت المنظمات النسائية، هدفت إلى التشاور حول محاور المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخاصة المحاور المعنية بقضايا المرأة وتضمين توصيات المشاورات الوطنية ضمن "التقرير الوطني الثاني للمملكة الأردنية الهاشمية حول تقييم التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994- القاهرة، وما بعد عام 2014"، والذي تم رفعه إلى منظمة الإسكوا وجامعة الدول العربية، وعرضت نتائجه ضمن التقرير العربي الإقليمي خلال فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير" في حزيران 2013.
- تضمين قضايا المرأة ضمن " بيان موقف المملكة الأردنية الهاشمية من أولويات برنامج عمل السكان والتنمية ما بعد 2014"، والتي تم تزويدها إلى المندوبية الأردنية في نيويورك لتضمينها في كلمة الأردن التي تم إلقاؤها في اجتماع لجنة السكان والتنمية في الدورة (47) خلال الفترة (7-11/ نيسان/2014)، والجلسة الاستثنائية الخاصة بمراجعة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (69) في (22/ أيلول/2014).
- تشكيل لجنة فنية لتطوير أنظمة التبليغ والتسجيل الخاصة بوفيات الأمهات في الأردن، استجابة لتوصيات الدراسة الوطنية لوفيات الأمهات (2007-2008).
- تنفيذ برنامج توعية بالقوانين والأنظمة الداعمة للرضاعة الطبيعية 2010؛ هدف إلى مساعدة النساء المرضعات العاملات على ممارسة الرضاعة الطبيعية المطلقة بالتعاون مع وزارة الصحة وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، وقد تم توزيع مطويات تضمنت رسائل توعوية حول القوانين والأنظمة الداعمة للرضاعة الطبيعية.
- تنفيذ عدة برامج توعية للقيادات النسائية 2010؛ في مناطق جيوب الفقر بالتعاون مع وزارة الصحة وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، هدفت إلى رفع الوعي بالقضايا السكانية بما فيها؛ قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والفرصة السكانية وأثر البعد السكاني على القطاعات التنموية المختلفة، إلى جانب تمكين المرأة وعلاقته بالخصوبة.
- عقد لقاءات حوارية في المحافظات حول الصحة الإنجابية بالتعاون مع وزارة الصحة.
- إعداد الإطار العام للاتصال والإعلام الخاص بالفرصة السكانية: "التدريب والتعليم المهني والتقني"، "الريادة والتشغيل الذاتي" 2013، نظراً للدور الكبير للاتصال ووسائل الإعلام في المساهمة برفع الوعي وتغيير السلوك نحو العمل المهني والتقني لدى الإناث والذكور، وتحسين صورته لديهم، ولتنظيم جهود وعمليات الاتصال المؤسسي التي يتم تنفيذها ضمن هذين المحورين، كجزء من الجهود الوطنية المبذولة لترجمة وتحقيق أهداف الفرصة السكانية بحلول العام 2030، وقد تم تعميمه على الجهات ذات الصلة بالتدريب المهني والتشغيل كافة، للاسترشاد به عند إعداد الخطط التنفيذية الخاصة بتلك الجهات للأعوام المقبلة، وبما يتلاءم مع طبيعة عملها ومواردها البشرية والمالية.
- تنفيذ حملة إعلامية خلال العام 2012 حول الفرصة السكانية؛ بالتركيز على محوري "التدريب المهني والتقني/ الريادة والتشغيل الذاتي" للجنسين الإناث والذكور، بهدف زيادة الوعي بالفرصة السكانية والسياسات الواجب اتخاذها في الوقت الحاضر للاستفادة مستقبلاً من عوائد تحقيقها وصولاً لتحسين مستوى حياة المواطن، عبر وسائل الإعلام (المرئية، المسموعة، الشاشات الالكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي)، بالتعاون مع برنامج شركاء الإعلام لصحة الأسرة.
- تحديث اللمحة السكانية المتوافرة على الموقع الالكتروني للمجلس (www.hpc.org.jo)؛ والهادفة إلى نشر القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية دورياً بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة، عبر تضمينها لأبرز وأهم القضايا وفقاً للمستجدات في الشأن السكاني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- تنفيذ ورشة عمل "تحليل السياسات وعملية الاتصال وكسب التأييد للفرصة السكانية" بالتعاون مع مشروع السياسة الصحية/ USAID خلال العام 2013، بهدف بناء قدرات المجلس والعديد من الجهات الشريكة العاملة في مجال إيجاد بيئة داعمة للسياسات السكانية على المستوى الوطني، وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتلك السياسات، وتحسين مشاركة القطاعات المختلفة والتنسيق بينها، بمشاركة إعلاميين وضباط ارتباط الفرصة السكانية في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة المعنيين برصد ومتابعة مؤشرات تحقيق واستثمار سياسات الفرصة، ومسؤولي الإعلام والاتصال في مختلف الجهات ذات العلاقة، وكان رفع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد أهم محاور الورشة.
- وشارك المجلس الأعلى للسكان في العديد من الفعاليات الوطنية والعربية والدولية التي تناولت وناقشت قضايا مختلفة تتصل بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرفق رقم 32).[36]

د- مجال العنف ضد المرأة

ينطلق الأردن في تنفيذ التزاماته الأساسية للتعامل مع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، من القناعة بأن حماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي هو متطلب أساسي لتمكينهن وضمان مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي المجالات كافة.

صدور التشريعات المتعلقة بحماية المرأة من العنف:

[36] تقرير ملخص حول "مبادرات المجلس الأعلى للسكان فيما يتعلق بقضايا المرأة"، لغايات تقرير بيجين +20، المجلس الأعلى للسكان، نيسان/2014.

بمشاركة مجتمعية واسعة من مختلف المنظمات المعنية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني؛ تم سن قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لسنة 2008، الذي يهدف إلى منع كافة أساليب العنف الموجهة إلى أفراد الأسرة وبخاصة المرأة؛ وجاء بفكرة وجود لجان للوفاق الأسري، ويُعد أول قانون صدر على مستوى الوطن العربي يتحدث عن حماية الأسرة ويعطيها خصوصية ويلزم التبليغ عن العنف.
كما صدر القانون المعدّل لقانون العقوبات الأردني لسنة 2011؛ الذي شدد العقوبات على جرائم العنف البدني والجنسي كجرائم الاغتصاب وجرائم هتك العرض والخطف والتحرش الجنسي، وعلى مرتكبي جرائم تهريب الأشخاص عبر الحدود، وجريمة نسب طفل إلى امرأة لم تلده وجرائم القوادة والخطف.. وغيرها من الجرائم ذات الصلة. ومن التوصيات التي قبلها الأردن عند مناقشة تقريره الوطني الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في (2013/10/24) تعديل قانون العقوبات لجهة إلغاء المادة (308) المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبة أو التحقيق فيها بزواج المغتصب بالضحية، وأية تشريعات تميّز ضد المرأة.

انضمام الأردن لمبادرة الأمم المتحدة للالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة:
انضم الأردن في (20/ 2/ 2014) رسمياً لمبادرة الأمم المتحدة للالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة. وجاء ذلك خلال الحفل الذي أقامته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حيث وقعت وزيرة الثقافة مندوبة عن رئيس الوزراء على هذه المبادرة التي توقع عليها الحكومات تأكيداً منها على الالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة. وحضر التوقيع مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "فومزيلي ملامبو - نغكوكا"، ووزيرة التنمية الاجتماعية، والأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
وأعلن الأردن عن خطوات حقيقية سيتخذها للقضاء على العنف ضد المرأة. وتشمل هذه الإجراءات إعداد "استراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة"، وإصلاحات تشريعية لتحسين البيئة القانونية لمجابهة تلك الظاهرة، وتطوير آليات توفر المعلومات حول مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة.
وبالتزامه هذا؛ ينضم الأردن لأكثر من (61) حكومة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي حتى نهاية العام الماضي 2013، إذ تلتزم هذه الدول بوضع القضاء على العنف ضد المرأة على رأس أولوياتها من خلال الانضمام لمبادرة الأمم المتحدة. وتدعو المبادرة قادة العالم إلى تبني التزامات حقيقية للقضاء على العنف ضد المرأة، والإعلان عن إجراءات محددة للتعامل مع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وأن تدرج هذه الإجراءات ضمن منظومة إصلاح القوانين وإتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في فرض القانون وقوات حفظ السلام والمشاركة الفاعلة على خطوط المواجهة.

استحداث قسم خاص للوقاية والحماية من العنف الأسري في وزارة الصحة:
بعد إقرار قانون الحماية من العنف الأسري سنة 2008؛ قامت وزارة الصحة بمأسسة الخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، من خلال استحداث قسم خاص للوقاية والحماية من العنف الأسري، وتمثلت مهام القسم بالتالي: إعداد الخطط التنفيذية لتقديم خدمات التقصي والتشخيص المبكر والتعامل مع حالات العنف الأسري في وزارة الصحة، ومتابعة تنفيذ وتقييم هذه الخطط، وإعداد المعايير والدلائل الإرشادية والبروتوكولات المتعلقة بالعنف الأسري، ورفع كفاءة الكوادر الصحية حول إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري، وإنشاء نظام معلومات خاص بحالات العنف الأسري، وإجراء الدراسات والأبحاث، وتشكيل لجنة توجيهية للعنف الأسري.
وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:
- عقد دورة تدريبية لمقدمي/ات الخدمة الصحية في وزارة الصحة حول إجراءات الوقاية والحماية والكشف المبكر عن حالات العنف الأسري، وقد تم تدريب (2422) مقدم/ة خدمة.
- اعتماد آلية للتبليغ والتحويل والمتابعة لحالات العنف التي يتم اكتشافها.
- تشكيل فريق تدريب مدربين وطني حول إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
- تشكيل لجان حماية الأسرة في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة؛ حيث قامت اللجان باكتشاف وتحويل (4680) حالة عنف إلى إدارة حماية الأسرة.
- عقد ندوات توعوية للمجتمع المحلي حول الوقاية والحماية من العنف الأسري حيث تم استهداف (550) مواطنة.
- تفعيل نظام الربط الإلكتروني لحالات العنف الأسري المكتشفة.
- تشكيل لجنة توجيهية للعنف الأسري في وزارة الصحة.

استحداث دار الوفاق الأسري/ وزارة التنمية الاجتماعية:
يُعد دار الوفاق الأسري الذي تم استحداثه في وزارة التنمية الاجتماعية عام 2008؛ أنموذجاً لمركز الخدمات المتكاملة لمجابهة العنف الاسري، وهو يمثل منهجية عمل مبتكرة تتيح لضحايا العنف الأسري وأسرهم الالتقاء بفريق مؤهل متعدد التخصصات من الجهات مقدمة الخدمة ذات العلاقة، لمساعدة المعنفين ومرتكبي العنف في آن واحد على كسر حلقة العنف الأسري، وبناء علاقات أسرية سليمة لتحقيق الترابط والأمن الاجتماعي. وقد حصلت دار الوفاق الأسري على "جائزة الخدمة العامة التي تمنحها الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة على مستوى حماية المرأة" بتاريخ (2013/12/30). وتشتمل خدمات الدار على: خدمة الاستضافة، والخدمات الاجتماعية، وخدمات الإرشاد النفسي، والخدمات الطبية العلاجية، والخدمات القانونية، والخدمات الشرطية، والخدمات التوعوية، والخدمات المتكاملة. وتم توسعة الدار لتستقبل في عام 2013 (864) حالة يرافقها (165) طفلاً. وتستقبل دار الوفاق الأسري جميع الحالات المحولة من حماية الأسرة أو مديريات التنمية العاملة في الميدان، بغض النظر عن الجنسية للمنتفعة، حيث أثبتت آخر إحصائية للمنتفعات؛ أن نسبة الأردنيات بلغت (82.20%)، والجنسيات العربية (15.43%)، أما الجنسيات الأخرى فبلغت (2.36%).

استحداث مكتب شكاوى المرأة في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:

يُمكن استعراض أبرز إنجازات مكتب شكاوى المرأة في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ على النحو الآتي:

أ- في عام 2008؛ تم تأسيس شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة":

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة/ رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تم إطلاق شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" في آذار/ 2008، وبناءاً على قرار مجلس الوزراء رقم9365/8/11/2 بتكليف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتشكيل شبكة اتصال بين اللجنة والوزارات والمؤسسات العامة للعمل مع اللجنة الوطنية لتحقيق أهدافها، جاء الإعلان عن مبررات إنشاء الشبكة في إطار الفعالية الختامية لحملة (16) يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة والذكرى التاسعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعمل الشبكة ضمن خطة استراتيجية، وتم وضع أبرز ملامحها وفق منحى تشاركي من قبل أعضاء الشبكة.

ب- في عام 2009؛ تم إنجاز ما يلي:

- افتتاح مكتب شكاوى المرأة لاستقبال حالات العنف والتمييز ضد المرأة؛ سواء وقعت في الحياة العامة أو الخاصة، تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة.
- تفعيل خط مساعدة مجاني لاستقبال الشكاوى على مدار سبعة أيام أسبوعياً (24) ساعة يومياً، لتقديم الاستشارات الأولية من خلال الأخصائيين/ات.
- البدء باستقبال الحالات بكافة الطرق وتقديم الاستشارة الاجتماعية والقانونية والنفسية، وتحويلها للجهات المعنية ومتابعتها حتى إغلاق الملف.
- تصميم قاعدة بيانات خاصة بمكتب شكاوى المرأة وشركائه، وتم مخاطبة الجهات المهتمة لشراء هذه القاعدة واستخدامها، بهدف توحيد البيانات سعياً للوصول إلى السجل الوطني حول حالات العنف، حيث قام المكتب بتوثيق جميع الحالات الواردة على قاعدة البيانات، وأصبح نظام تحويل الحالات إلى الجهات ومتابعتها يتم عن طريق قاعدة البيانات.
- تعزيز التواصل والمشاركة مع عدد من الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية، حيث تم تنظيم اجتماعات مع ما يزيد عن (100) جهة وتوقيع مذكرات تفاهم مع (54) جهة (المرفق رقم 15).
- تعيين ضابط ارتباط ممثل/ة لكل جهة، وإدخال كافة المعلومات المتعلقة بالجهات وضباط الارتباط على قاعدة بيانات مكتب شكاوى المرأة.

ج- في عام 2010؛ تم إنجاز ما يلي:

- تخصيص مساحة في قائمة أرقام الطوارئ اليومية في الصحف المحلية (جريدة الرأي، وجريدة الدستور) لمكتب الشكاوي.
- توقيع (17) مذكرة تفاهم مع الجهات الشريكة (الحكومية وغير الحكومية) في محافظاتي عجلون والعقبة (المرفق رقم 15).
- تدريب موظفات المراكز الستة التابعة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في المحافظات على استقبال الشكاوى.
- توفير قاعدة البيانات للمراكز الستة وللجهات الشريكة في المحافظات.

د- في عام 2011؛ تم إنجاز ما يلي:

- تم العمل على متابعة إعداد استراتيجية شبكة شمعة، وعقد اجتماع للشبكة لإقرار مسودة الاستراتيجية.
- تم شراء قاعدة البيانات من قبل جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن"، ميزان، وزارة العمل، ومعهد العناية بصحة الأسرة.
- تم إعداد سجل جرائم الشرف.

هـ- في عام 2012؛ تم إنجاز ما يلي:

- تم تفعيل نظام ربط خط المساعدة المجاني بتوفير خدمة المكالمات الثلاثية لمكتب شكاوى المرأة الفرع الرئيس مع فروع اللجنة في المحافظات، (الكرك، العقبة، اربد، عجلون، مادبا، والمفرق).
- تم تأسيس شبكة مناهضة العنف ضد المرأة للشباب؛ والتي تسمى "شبكة شباب شمعة"، وتضم في عضويتها عدداً من الشباب والشابات على مستوى محافظات المملكة، وهي شبكة تدافع عن حقوق المرأة، وتنفذ أنشطة وفعاليات خلال الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تبدأ من (25/11-10/12 من كل عام).

و- في عام 2013؛ تم إقرار اللائحة التنظيمية لشبكة مناهضة العنف ضد المرأة.

ز- الورش التدريبية والتوعوية؛ والفعاليات الأخرى التي تم تنفيذها خلال الفترة (2009 – 2013):

- قام المكتب بتنظيم عدد من الورش التدريبية لبناء قدرات ضباط الارتباط والمجتمع المحلي على المواضيع التالية:
  - قاعدة بيانات مكتب شكاوى المرأة وآليات استقبال الشكاوى.
  - تدريب ضباط ارتباط المحافظات على مهارات كسب التأييد وإدارة الشبكات.
  - تنفيذ الورش التدريبية لموظفات الأمانة العامة ومنسقات اللجنة عن (إدارة المشاريع، مهارات الاتصال والتواصل، مهارات كسب التأييد).
  - تنفيذ ورش في الأقاليم الثلاثة: الشمال، والوسط، والجنوب، استهدفت ضباط ارتباط مكتب الشكاوى حول (تصنيفات العنف، مهارات الاتصال، الميثاق الأخلاقي، مهارات كسب التأييد).
  - تنفيذ ورش عمل للأخصائيين/ات النفسيين والاجتماعيين (العلاج الفردي، أساليب التشخيص، العلاج التعبيري، العلاج المعرفي السلوكي).
  - تنفيذ ورشات عمل لضباط ارتباط المكتب في المحافظات بعنوان إدارة الحالة.
  - دورة العلاج النفسي التكاملي التي استهدفت الأخصائيين/ات النفسيين والاجتماعيين.

- المشاركة المجتمعية في مشاريع التنمية المجتمعية.
- آليات حماية المرأة من العنف، قانون الأحوال الشخصية، وآلية عمل مكتب شكاوى المرأة.
- نظام الإحالة وآليات المتابعة.
- دليل مناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الرجال.

- عقد جلسات توعية قانونية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول مكتب شكاوى المرأة وقانون الأحوال الشخصية.
- تنظيم الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة سنوياً؛ والتي يقوم بها مكتب شكاوى المرأة بمشاركة دول العالم في مناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات خلال الحملة التي تبدأ من (25/11-12/10) من كل عام، ويتم تغطية الأقاليم الثلاثة: الشمال، والوسط، والجنوب.
- إصدار مجموعة من المطبوعات والوثائق؛ أبرزها: البروشور التعريفي بمكتب شكاوى المرأة وخدماته، البروشور التعريفي بشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، والميثاق الأخلاقي لمكتب شكاوى المرأة والجهات الشريكة، ودليل المنظمات المعنية بالعنف ضد المرأة، والتقرير التحليلي لقاعدة بيانات مكتب شكاوى المرأة، ودليل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وكتيب العنف ضد المرأة للمدارس والجامعات، وتقرير قتل النساء بذريعة الدفاع عن الشرف للأعوام (2011-2012) (المرفق رقم 12).
- تم تشكيل اللجنة التوجيهية العليا واللجنة الفنية لحماية عاملات المنازل بتاريخ (2011/12/19). وقد تم عقد عدة اجتماعات مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، للوقوف على واقع عاملات المنازل. وتم تشكيل فريق فني عمل على إعداد مسودة "الإطار الوطني لحماية عاملات المنازل" (2014/2013)، ويجري العمل حالياً على مراجعة المسودة وتعديلها لغايات إقرار الإطار واعتماده.

تنفيذ مشروع "حماية الفتيات والنساء الصغيرات من العنف" في المركز الوطني لحقوق الإنسان:

يتم تنفيذ مشروع "حماية الفتيات والنساء الصغيرات من العنف" في المركز الوطني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة كير العالمية وبدعم من الإتحاد الأوروبي. ويُعنى مشروع"حماية" بحماية الفتيات والنساء الصغيرات من (8 - 18) سنة في الأردن من العنف الموجه لهن من الجنس الآخر. ويُمكن تلخيص أبرز الأعمال وموضوعات الورش التي تم تنفيذها ضمن فعاليات مشروع حماية؛ خلال العام 2013؛ على النحو الآتي:

- تم تنظيم ورشات الجندر (النوع الاجتماعي)؛ وشملت: العوامل التي تؤدي إلي تقسيم الأدوار، والفرق بين النوع الاجتماعي والجنس، واتفاقية حقوق الطفل، ومشروع قانون الطفل في الأردن. وقد استهدفت الطلبة بمعدل (150) طالباً/ة في المدارس المستهدفة في محافظات: المفرق, معان, وعمان. إضافة إلى مشاركة (350) من أولياء الأمور و(120) من قادة المجتمع المحلي والمعلمين/ات في الورش التوعوية.
- تم تنظيم (6) ورش للعصف الذهني حول مشروع قانون الطفل في الأردن في كل من المحافظات المستهدفة، وهي (عمان، الزرقاء، اربد، المفرق، معان، والكرك)، وكانت آلية العمل في ورش العصف الذهني حول القانون كما يأتي:
  - تدريب الشباب والشابات الداعمين للمشروع ممن تم تدريبهم على آليات البرنامج وأهدافه على توزيع استمارة حول قانون الطفل للعينة المستهدفة من شرائح المجتمع.
  - إعطاء نبذه عن اتفاقية حقوق الطفل ودور المشروع لتحريك القانون، أثناء وبعد توزيع الاستمارة.
  - تم جمع الاستمارات وتحليل البيانات المدخلة من قبل فريق كل محافظة.

  أما بالنسبة لأكثر التوصيات التي رغب المشاركون/ات بأن تتواجد في القانون المستقبلي لحماية الطفل، فقد ركزت في معظمها على ضرورة حماية الأطفال من العنف الأسري، وحقهم في التعليم، ومنعهم من العمل في سن مبكرة، وضرورة أخذ مشكلة التحرش الجنسي والاتجار بأعضاء الأطفال على محمل الجد، ومعاقبة المسيء لهم.
- نفذ المركز الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة كير ضمن مشروع حماية الفتيات والنساء من العنف في الأردن، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، الورشة الرابعة لمراجعة تعديلات مشروع قانون الطفل بالتعاون مع (32) مؤسسة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا الطفل، والذين شكلوا فريقاً قام بوضع المقترحات بناء على طلب من وزارة التنمية الاجتماعية، بغية الوصول إلى قانون يتواءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، للسعي لاحقاً لكسب تأييد البرلمانيين لإقراره.
- تنظيم ماراثون شارك به طلاب وطالبات من جميع مدارس الكرك، بهدف الترويج وكسب التأييد لفكرة المشروع؛ وهي حماية الفتيات والنساء الصغيرات من العنف وإقرار مشروع قانون الطفل الذي تم إدخال كافة التعديلات المطلوبة عليه، كما شارك بالفعالية أهالي الطلبة، وقادة المجتمع، والكادر التعليمي والمعلمون/ات ومرافقو الطلبة وأفراد من الأمن العام.
- تم تنفيذ العديد من الفعاليات الفنية والمسابقات والمسرحيات والرسوم، وتم الإعلان عن مبادرة اربد "جدارية مناهضة العنف ضد المرأة"، التي تنفذها مجموعات الأقران الداعمة للمشروع، لكسب التأييد في جامعة اليرموك ومن طلبة كلية الفنون الجميلة في إربد وطلبة المدارس النموذجية في المحافظة للمشروع.
- تم جمع ألف توقيع لإقرار مشروع قانون الطفل على جدارية تحمل اسم المشروع والجهات المنفذة وهي مؤسسة كير والمركز الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي كجهة ممولة، في مدرسة الأميرة رحمة الثانوية للبنات، تحت رعاية عطوفة محافظ الزرقاء وعدد من النواب ومفوض الحقوق والحريات وعدد من المعلمين والمعلمات والأهالي في محافظة الزرقاء، كما شاركت (400) طالبة و(100) طالب من مدارس محافظة الزرقاء في الفعالية.

- تم استثمار المسرح التفاعلي وتفعيل دوره في تسليط الضوء على قضايا العنف، من خلال حملة المشروع في نهاية شهر 2013/5. كما تم إنتاج فيلم قصير عن قضايا العنف ضد المرأة وتسجيل مشاهدات من الواقع المجتمعي في معان، وعرضه أثناء مهرجان يجمع أهالي الأطفال ونخبة من قادة المجتمع المحلي.[37]

إجراء دراسة "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري"/ المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2013):[38]

أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2013؛ دراسة متخصصة بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري". وتُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في الأردن، كونها توفر بيانات ومعلومات حقيقية عن حالات العنف الأسري، مما يساعد صانعي القرار والمؤسسات الوطنية المعنية في رسم السياسات، وتصميم التدخلات للحدّ من العنف الأسري وفقاً لحقائق علمية واقعية. وهدفت الدراسة للتعرّف على خصائص حالات العنف وأسرها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي العنف إضافة إلى ضحايا العنف الأسري بناء على بيانات حقيقية من ملفات الحالات. وقد طبقت الدراسة على حالات العنف الأسري المسجلة رسمياً بإدارة حماية الأسرة/ مديرية الأمن العام، ونفذت ضمن نهج تشاركي بين كل من المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وإدارة حماية الأسرة، ومركز الدراسات الأمنية بمديرية الأمن العام، وهيئة التكافل الاجتماعي - سابقاً، مشيرا إلى أن عينة الدراسة تألفت من (592) حالة عنف أسريّ من الحالات المسجلة لدى أقسام إدارة حماية الأسرة في محافظات المملكة، وذلك من خلال استمارة أعدت لهذه الغاية.

وكشفت الدراسة؛ أن أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة في الأردن هو العنف الجسدي وبنسبة (86%). وأضافت؛ أن غالبية العنف الأسري يُمارس من جانب فرد واحد من أفراد الأسرة، كما أن غالبية المُساء إليهم يمارس عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف. وكانت أعلى نسبة ممارسة للضرب باليد أو الرجل (76.6%)، والسب والشتم والتحقير (51.4%)، والصراخ (20.3%)، ومنع المصروف عن أفراد الأسرة (18.5%)، إضافة إلى إهمال الزوج لمتطلبات الزوجة (18.1%). كما أظهرت الدراسة أن (62.1%) من حالات العنف الأسري تمارس بشكل أكبر في الأسر التي يبلغ عدد افردها (5) أفراد فأقل، وأن (39.7%) من أسر حالات العنف الأسري كانت من شريحة الدخل الشهري (300) دينار فأقل.

وبينت الدراسة أن غالبية مرتكبي العنف الأسري من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وحوالي ثلث مرتكبي العنف الأسري من فئة العاملين، كما أن أكثر من ثلثي حالات العنف الأسري تمارس من قبل الزوج أو الأب، وأن أكثر من نصف مرتكبي العنف الأسري تكررت ممارستهم للعنف.

وفيما يتعلق بخصائص المساء إليهم فأشارت الدراسة إلى أن غالبيتهم من النساء البالغين، وغالبيتهم من العاطلين عن العمل، وأعلى نسبة ممارسة للعنف الأسري تقع على أفراد الفئة العمرية (16-25) سنة.

أما أسباب العنف من وجهة نظر الأفراد المُساء إليهم فهي؛ السمات الشخصية للمسيئين، مثل: "العصبية الزائدة، والجهل وعدم المعرفة، والمرض النفسي أو العقلي، والبخل، والمرور في مرحلة مراهقة، والغيرة، والاتكالية، والأنانية، وعدم تحمل المسؤولية"، إضافة إلى الخلافات بين الزوجين وبين أفراد الأسرة، والعوامل المادية والصعوبات المالية التي تواجه الأسرة، وتدخل أهل الزوج والزوجة في شؤون الأسرة.

فيما تمثلت أسباب العنف من وجهة نظر مرتكبي المعنف، في الفرق في العمر بين الزوجين، وعدم احترام أفراد الأسرة لبعضهم بعضاً، والرغبة في الزواج بأخرى، وتعدد الزوجات، وغياب أحد الوالدين، ووجود علاقات غير مشروعة لأحد الزوجين، والاختلاف على تربية الأبناء، والمعاملة السيئة بين أفراد الأسرة، والخلاف حول الحقوق الشرعية ومشكلات الإرث، وإنجاب الزوجة للإناث اضافة الى العوامل والصعوبات المادية.

وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة وتقييم التدخلات والخدمات المقدمة من المؤسسات المختلفة لحالات العنف الأسري، والتعرّف على مدى فاعليتها، نظراً لارتفاع نسبة تكرار ممارسة العنف في حالات العنف الأسري، ونشر برامج الإرشاد الأسري على المستوى الوطني بصورة تساعد على محاربة ثقافة العنف لدى الأسر الأردنية، وتمكينها من تعزيز أطر التواصل والحوار فيما بينها. كما شملت التوصيات ضرورة إعادة تطبيق الدراسة بشكل دوري للتعرّف على التغيرات التي تحدث على الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري، والاعتماد عليها في مراجعة السياسات والبرامج الوطنية الموجهة لمعالجة العنف الأسري.

دور إدارة حماية الأسرة/ مديرية الأمن العام:

بادرت مديرية الأمن العام في عام 1997؛ لاستحداث إدارة حماية الأسرة كأول إدارة متخصصة في مجال العنف الأسري في الشرق الأوسط لمعالجة قضايا الأسرة، ولتشكل بذلك أنموذجاً أردنياً متميزاً في العمل التشاركي ما بين مديرية الأمن العام وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة؛ ترسيخا لنهج (الشرطة المجتمعية) وبما يحقق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب). وتختص الإدارة في قضايا الإيذاء الجسدي والإهمال وقضايا الاعتداءات الجنسية أو الشروع بها، والتي تقع على الذكور أو الإناث متى كان الفاعل من داخل الأسرة.

ومن أهم إنجازات إدارة حماية الأسرة: تفعيل التنسيق مع وزارة العدل لاستحداث محكمة خاصة بقضايا العنف الأسري، ونقل التجربة الأردنية الرائدة في مجال حماية الأسرة إلى باقي الدول العربية والإقليمية، وإنشاء مركز خاص بخدمات ضحايا العنف الأسري بحيث تتوفر فيه جميع الخدمات تحت سقف واحد، كما تم افتتاح أقسام لإدارة حماية الأسرة في (9) محافظات في المملكة، هي: اربد، عجلون، جرش، المفرق، الزرقاء، البلقاء، مادبا، الكرك، والعقبة، وتم مؤخراً افتتاح مفرزة في مخيم الزعتري للاجئين السوريين.

دور المجلس الأعلى للشباب في الحد من العنف ضد المرأة:

37 تقرير ملخص حول أعمال مشروع حماية (2013/1/2 ولغاية 2013/12/30)، المركز الوطني لحقوق الإنسان، نيسان/2014.

[38] دراسة "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري". المجلس الوطني لشؤون الأسرة. (2013).

يعمل المجلس جاهداً من أجل بث الوعي بين الشباب والشابات من خلال عقد الندوات وورش العمل التي تدعو وتبين ضرورة وقف العنف ضد المرأة والإساءة للأطفال، حيث تم عقد عدة ورش حول تمكين المرأة وتعريفها بحقوقها وواجباتها، وأخرى للتعريف بحقوق الأطفال في حياة كريمة بعيدة عن العنف، وذلك انسجاماً مع رؤية المجلس بضرورة وضع خطة الوقاية أولاً قبل الشروع في المعالجة، وبخاصة أن المجلس يتعامل مع شباب وشابات الوطن ضمن الفئة العمرية (12 – 30) سنة. ونظمت مراكز الشابات في المملكة وعددها (50) مركزاً ورشات عمل حول العنف ضد المرأة وأدب الحوار، حضرتها حوالي (2500) مشاركة.

ويسعى المجلس الأعلى للشباب وفق خططه للأعوام القادمة إلى إدخال برامج وفعاليات وأنشطة مدروسة للشباب من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان والقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة والطفل في الحياة العامة والخاصة، للحد من مظاهر العنف التي تشمل المضايقة والاستغلال الجنسي، والتمييز القائم على الجنس، والتعصب والتطرف، والقضاء على الممارسات التقليدية المتصلة بالعادات والتعصب والتنميط الثقافي الذي تواجهه المرأة، مع التأكيد على أن الإساءة للمرأة والطفل هي ظاهرة تحتاج إلى تكاتف جميع الجهود بالشراكة مع كافة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة وإنشاء جيل من الشباب الواعي لحقوقه والمقدر لحقوق الآخرين.

وضع استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017):

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتطوير استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017)، والخطة التنفيذية المقترحة للعام (2014-2015)، وأهم المواد الاتصالية والإعلامية التي ستساهم في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية؛ بدعم من الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية. وذلك بناء على المقابلات التي تم عقدها خلال مرحلة تحليل الوضع الحالي للاتصال حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، والدراسات والوثائق الوطنية التي تم مراجعتها، والأرقام والإحصائيات الحديثة التي تم الحصول عليها من المجلس الوطني لشؤون الأسرة حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لحالات العنف الأسري في الأردن.[39] ولغايات هذه الاستراتيجية، وفي ضوء تحليل الوضع الاتصالي القائم وتوصيات الجهات المعنية بموضوع العنف في الأردن ونتائج دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعنف الأسري للعام 2013 (قيد النشر)، سيكون التركيز على العنف الجسدي، وما يتسبب به من ضرر وإيذاء مادي مباشر، وربما تهديد لحياة الأشخاص المعنفين/ات، ويتضمن ذلك تحديداً المظاهر والسلوكيات الاجتماعية التالية المرتبطة بالعنف الجسدي الذي يُمارسه كل من: الزوج على زوجته (وأحيانا العكس)، والوالدين على أبنائهم وخاصة الإناث، والأبناء على بعضهم البعض وخاصة الأبناء الذكور على شقيقاتهم الإناث، أو الابن الأكبر على بقية إخوانه وأخواته الذين يصغرونه سناً. إضافة إلى العنف الجسدي والإهمال الذي يُمارس على كبار السن داخل الأسرة.

بناء على ما تقدم، فإن الرؤية الاتصالية، هي: "العنف كسلوك اجتماعي مُدان قانوناً ومنبوذ اجتماعياً، وسلوك فردي مرفوض ومنهي عنه دينياً". والرسالة الاتصالية؛ هي: "توظيف الفهم الصحيح للعادات والتقاليد والتعاليم الدينية للحد من سلوكيات العنف في المجتمع". ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى استراتيجية الاتصال إلى تحقيقها في ما يأتي:

1. خلق الزخم والاهتمام بموضوع العنف على مستوى صناع القرار والفئة المستهدفة من المسيئين/ات والمساء إليهم/ن من خلال تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017).
2. تعزيز الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية بموضوع العنف، وبينها وبين الجمهور الخارجي خاصة وسائل الإعلام، وذلك من خلال آليات عمل مؤسسية واضحة ومحددة ومستدامة.
3. تصحيح الفهم المغلوط أو المحوّر للنصوص والتعاليم الدينية التي تُستخدم لتبرير وتسويغ سلوك العنف، من خلال الحملات الاتصالية التي سيتم تنفيذها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام (2014-2017).
4. توحيد الخطاب الصادر عن الجهات المعنية ووسائل الإعلام فيما يتعلق بظاهرة وسلوكيات العنف، من خلال الاتفاق على الكلمات والمصطلحات والتعابير المستخدمة والمضامين والمعاني والتوجهات والمواقف التي يتضمنها الخطاب.
5. تعزيز القدرات المؤسسية لموظفي/ات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الاتصال الاستراتيجي، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لاستدامة تنفيذ الاستراتيجية.
6. استقطاب فرص الدعم والتعاون من قبل المنظمات والجهات المانحة، من خلال توثيق وتكريس قصص النجاح الإيجابية في مجابهة العنف على مستوى الجهات المعنية والفئات المستهدفة بشكل سنوي.

تضمين مجال العنف ضد المرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):

من أهم الفجوات التي رصدتها دائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالمجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي، أنه قد تبين وجود نقص في بعض البيانات التي تخص مواضيع حقوق المرأة والطفلة؛ ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر مسح خاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونقص في بيانات العنف الأسري وخاصة العنف ضد المرأة والطفلة، كما أن المصادر الأخرى كالسجلات الإدارية من الصعب أن توفر بيانات كافية عن العنف بسبب عدم وجود سجلات موثقة وأرقام محددة لحالات النساء المعنفات اللاتي تم التعامل معهن.

وفي ما يتعلق بالمؤشرات التسع الخاصة بالعنف ضد المرأة؛ فهي غير متوفرة بسبب عدم وجود مسح متخصص للعنف ضد المرأة. ولكن على المستوى الوطني؛ فإن البيانات المتوفرة عن العنف الأسري تقيس مؤشرات العنف للنساء اللاتي سبق لهن الزواج في العمر (15- 49) سنة، وهي لا تنطبق على مؤشرات العنف التسعة.

فالمطلوب إذن تنفيذ عدد من المسوح الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراته؛ ومنها على سبيل المثال لا الحصر المسح الوطني للعنف ضد المرأة، من أجل التعرّف على الحجم الحقيقي للمشكلة وأبعادها وأشكالها ومسبباتها، وبناء الخطط والبرامج الأكثر ملاءمة لمواجهتها في ضوء

[39] استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017)، وزارة التنمية الاجتماعية، 2014.

نتائج المسح. وهذا ما ركزت عليه الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، فلقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) مجالاً خاصاً تناول العنف ضد المرأة ضمن المحور الأول محور الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي). ويهدف هذا المجال بشكل عام إلى: ضمان حماية المرأة من العنف وبخاصة القائم على أساس النوع الاجتماعي وصولاً إلى امرأة آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة "مسؤولية وطنية تشاركية". وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- انتهاج المنحى التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات القائم على حقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد المرأة باعتباره "مسؤولية وطنية".
- تأمين الحماية للأطفال في الأسرة والمدرسة والمجتمع من الإساءة بمختلف أشكالها.
- حماية الفتاة الشابة والمرأة في الأسرة والعمل والمجتمع من العنف وبخاصة القائم على أساس النوع الاجتماعي.

هـ - مجال المرأة والنزاع المسلح

تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325؛ الخاص بحماية المرأة في حالة النزاعات المسلحة:

تشكيل "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325":

بادرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ (30/ 6/ 2010) إلى تشكيل "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325" الصادر عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من ممثلين وممثلات عن كافة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية (المرفق رقم 24)،، ويبلغ عدد النساء الأعضاء في "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325" (21) سيدة من أصل (27) عضواً من الذكور والإناث. وقد نفذت الهيئة مجموعة من الأنشطة وأوصت بضرورة وضع خطة وطنية يتوخى أن تكون الأولى من نوعها في المنطقة، بحيث تتضمن اعتماد مجموعة من الأهداف والتدابير المتعلقة بالسياسات المرنة والقابلة للتعديل، لإرشاد ودفع عجلة تنفيذ هذا القرار وتفعيله.

الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 1325 (2014 – 2018):

قامت الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفريق عمل متخصص تم اختياره من أعضاء الهيئة بإعداد مسودة الخطة بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية؛ وتم عرضها على أعضاء الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل القرار 1325، التي أوصت بعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها، وتكليف اللجنة بمتابعة ذلك، ليتسنى بعدها للجهات الوطنية المعنية كل في مجال اختصاصها بالمشاركة في متابعة تفعيل هذا القرار وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تصب في تحقيق الأهداف المحددة. ولتتولى "الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل القرار 1325" على أساسها الشروع في تنفيذ برامج وإطلاق مبادرات وبناء شراكات محددة لدعم تنفيذ هذه الخطة، مع الإبقاء على إمكانية مراجعتها المستمرة لمواءمتها مع ما يستجد من عوامل مؤثرة في تنفيذها في ظل ظروف إقليمية متغيرة ومتوترة. ويمكن إبراز الأهداف الرئيسة للخطة وفقاً لمحاورها على النحو الآتي:

المحور الأول: تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، ويتضمن الأهداف التالية:

1. تعزيز مشاركة المرأة بفعالية وبشكل مؤثر في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني في المجالات؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الحياة السياسية بوصفها مواطنة ومسؤولة ومتخذة قرار.
2. تعزيز وتفعيل التزام الأردن بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
3. السعي لتمكين الأردن من الوفاء بالتزاماته الدولية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية غير المصادق عليها، ورفع ما يمكن من التحفظات عن الاتفاقيات والبروتوكولات المصادق عليها، بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية.

المحور الثاني: تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام ومنع الصراع، ويتضمن الأهداف التالية:

1. التمثيل المتزايد للمرأة الأردنية في عمليات السلام الدولية، وتمكينها من المشاركة بفعالية وبشكل مؤثر في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لتقوم بدورها في حفظ وبناء السلام ومنع الصراعات وتلافي آثارها على الإنسانية.
2. مشاركة النساء الكاملة وتمثيلهن في قوات حفظ وبناء السلام، وتعزيز مشاركتهن في الأزمات المدنية في عمليات الإنقاذ ومساعدة الناجين والمصابين من الكوارث، واللاجئين في النزاعات المسلحة.
3. زيادة الوعي على كافة المستويات حول الدور الذي تلعبه النساء في بناء السلام، والتوعية بأثر الصراع المسلح على النساء والفتيات.
4. تضمين منظور النوع الاجتماعي والتدريب على مراعاة المساواة بين الجنسين ومبدأ تكافؤ الفرص في عمليات حفظ السلام، وإدماج المساواة بين الجنسين في الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية وأثناء تنفيذها وفي إعداد التقارير.

المحور الثالث: حماية النساء والفتيات ضحايا الكوارث والطوارئ والنزاعات المسلحة من جميع أشكال العنف؛ خاصة في المناطق التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام التابعة للأردن، وضمان حماية وصون حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ويتضمن الأهداف التالية:

1. الوقاية من جميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك الاعتداء الجنسي، والاتجار بالبشر.. وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.
2. تعديل الاتجاهات والأنماط المجتمعية السلبية التي تتقبل العنف ضد النساء والفتيات أو تتغاضى عنه أو تؤيده أو تبرر ممارسته.
3. تعزيز أمن النساء والفتيات وسلامتهن البدنية والعقلية؛ وفرص حصولهن على خدمات لدعم سبل العيش واحترام حقوقهن الإنسانية؛ ومعالجة الاحتياجات الخاصة بهن لاسيما الفئات الضعيفة والمعاقات وكبيرات السن، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي ومستشاري الصحة النفسية، بالإضافة إلى إنشاء آليات تنفيذ ونظم رصد لحالات انتهاك حقوق النساء والفتيات المعنفات، وخضوع مرتكبي العنف بكافة أشكاله للمساءلة.

4. زيادة إمكانية وصول النساء والفتيات المعنفات للعدالة.
5. زيادة فرص الحصول على التعليم والصحة النوعية للنساء والفتيات مع التركيز بشكل خاص على الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وأن تتضمن البرامج الوطنية التوعية بالمرض، وتعزيز برامج تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على برامج الوقاية والحماية من العدوى والتعامل مع المصابين.

المحور الرابع: بناء القدرات والشراكات وتعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية، ويتضمن الأهداف التالية:

1. تطوير التعاون من خلال التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية، لتعزيز دورها في حماية النساء والفتيات في مناطق الصراع ومخيمات اللاجئين، وفي مراقبة وتقييم الخطة الوطنية لتفعيل القرار 1325.
2. تعزيز قدرات الجهات المعنية والإدارية المسؤولة عن إدارة ورعاية شؤون مخيمات اللاجئين لكي توفر الحماية والمساعدة والتدريب، وبناء القدرات لمجموعة اللاجئات حتى يتمكّن من القيام بدورهن بالمساهمة في تعزيز ثقافة السلام.
3. مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات عند تنفيذ المهام الإنسانية في جميع ما يقدم من خدمات اجتماعية على كافة الصعد، خاصة في تصميم وبناء المخيمات لمحتاجيها من لاجئين وناجين من الكوارث، وتوفير المياه والصرف الصحي، وتحسين وتطوير البيانات المتوفرة عن النساء والفتيات والأمن والسلام.
4. اعتماد مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسات لإرشاد ودفع عجلة تنفيذ عملية الحد من مخاطر الكوارث، سواء بالنسبة لما يراد تحقيقه ولكيفية تطبيق عملية الحد من الكوارث.

نماذج من الجهود والإجراءات التي قام بها الأردن، وتُعد متوافقة مع القرار 1325:

- توفر وزارة التنمية الاجتماعية الحماية للفئات المحتاجة وخاصة اللاجئات، بما في ذلك استقبال ضحايا العنف الأسري والاعتداءات وتوفير أماكن آمنة لهن في دور الرعاية، بما فيها دار الوفاق الأسري، وتقديم مختلف أشكال الدعم الاجتماعي بما في ذلك المعونة الوطنية، والعمل من خلال قيادة الفريق الوطني للحماية الاجتماعية للاجئين السوريين.
- بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005، والذي يصادف الرابع من نيسان من كل عام، توجت الهيئة الوطنية الأردنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل أعمالها في (25/4/ 2012) بأن أعلنت عن إكمالِ عملياتِ إزالة حقول الألغامِ بنجاحٍ في شمالِ المملكة، وبذلك فإن الأردنَ قد أنهى التزاماتهِ القانونيةِ، وأعلن أنه بلد خال من الألغام التي كانت مصدر خطر وقلق لأهلنا وبلدنا.
- التزام الأردن بمحاربة العنف ضد المرأة، فقد أنشأت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" كآلية وطنية للتنسيق بين الجهات العاملة في مجال العنف ضد المرأة والتضامن مع حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضدها، خاصة وأن الأردنِ خطا خطوات إيجابية في حماية المرأة من العنف وتوعيتها وتمكينها.
- في إطار مشاركة المرأة الأردنية في القوات المسلحة الأردنية، فإنها تحظى بدور كبير، حيث تحرص قيادة القوات المسلحة على النهوض بدور المرأة العسكرية ليصبح أكثر فاعلية وأن يتماشى مع المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، إضافة إلى دور النساء في الخدمات الطبية الملكية، وهن اللواتي شاركن بالمستشفيات الميدانية في المناطق التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة، هذا ولا بد من الإشارة إلى دورها في رعاية اللاجئين وخاصة اللاجئين السوريين منذ عام 2011.
- في مجال مشاركة المرأة الأردنية ببعثات قوات حفظ السلام الدولية؛ قامت مديرية الأمن العام بإشراك المنتسبات لجهاز الأمن العام بالبعثات الأردنية العاملة مع الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات منذ آذار سنة 2007. وقد بلغ عدد النساء اللواتي شاركن في مهمات حفظ السلام من مرتب الشرطة النسائية لغاية الآن (38)، أما المنتظر مشاركتهن خلال الفترة القادمة فيبلغ عددهن (9). وقد حققت المرأة الأردنية إنجازات عظيمة خلال مشاركتها في مهام حفظ السلام، وتولت مناصب قيادية من أبرزها العمل بمهمة قائد منطقة عسكرية في كوسوفو. وتعمل المديرية دائماً على أن تكون مشاركة المرأة فعالة، وأن تكون متواجدة دائماً في كافة المجالات، وتسعى أيضاً من خلال التعاون مع الجهات المعنية إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وإحلاله وفي المفاوضات من أجل السلام.
- تقوم مديرية الدفاع المدني بدور مهم على صعيد حماية الأرواح والممتلكات، ورفع الوعي الوقائي لدى المواطنين، وللمرأة دور متميز في هذا الجهاز، حيث تشارك المرأة في كافة المهام المناطة بهذا الجهاز وعلى كافة المستويات.
- رحب الأردن بالزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، والتي تمت في تشرين ثاني 2011، وأبدى نيته للأخذ بتوصيات المقررة الخاصة بعد دراستها بعناية مع الهيئات ذات العلاقة.
- تم إنشاء هيئات ومديريات لحقوق الإنسان في العديد من الوزارات والمؤسسات الرسمية، تقدم خدماتها في هذا المجال وخاصة خدمة تلقي الشكاوى حول انتهاك حقوق الإنسان.
- تقوم دائرة الشؤون الفلسطينية بإنجازات عديدة لدعم المرأة في المخيمات، من خلال تنفيذ العديد من البرامج التدريبية التي تستهدف تمكين المرأة ورفع وعيها، إضافة إلى حماية اللاجئين/ات.

- قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مجال التوعية بمخاطر الأسلحة البيضاء والقرار الخاص بحماية المرأة في حالة النزاعات المسلحة 1325؛ ومن خلال الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تبدأ من تاريخ (25/11-12/10) من كل عام، بتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات لمجابهة العنف ضد المرأة، وكان شعار الحملة للعام 2013 حول "حماية المرأة في النزاعات المسلحة"، وقد قامت اللجنة الوطنية بعقد جلسات توعوية للمجتمع المحلي في المحافظات التالية: اربد، المفرق، الرمثا، جرش، الكرك، مادبا، والعقبة، وذلك للحديث عن القرار 1325 الخاص بحماية المرأة في حالة النزاعات المسلحة، كما تم بث رسائل توعوية للمجتمع المحلي عن خطر استخدام الأسلحة البيضاء الصغيرة، وخاصة في المنازل لأنها تُهدد حياة الأسر وتزعزع أمنها.
- وفي ما يتعلق بدور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مجال حماية اللاجئات؛ تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من خلال مكتب شكاوى المرأة بتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية والنفسية الأولية للنساء اللاجئات وتحويلهن الى الجهات المختصة لمساعدتهن. إضافة إلى الترتيب لزيارة مخيمات اللاجئين مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تم عقد زيارة إلى "مخيم الزعتري" خلال عام 2013؛ وذلك ضمن فعاليات الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تبدأ من (25/11-12/10) من كل عام، للاطلاع على ظروف وأحوال النساء اللاجئات وإيصال مطالبهن للجهات المختصة.

إنجازات الهيئة الوطنية لإزالة الألغام:

انضم الأردن لِـ "اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد"، التي تسمى أيضاً اتفاقية أوتاوا (ويسميها البعض معاهدة حظر الألغام)، التي تفرض حظراً شاملاً على الألغام المضادة للأفراد. كما تحظر استعمال وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتقضي بتدمير هذه الألغام، سواء أكانت مخزنة أم مزروعة في الأرض. ووقع الأردن الاتفاقية في عام 1998، وتمت المصادقة عليها في شهر تشرين الثاني 1998، كما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في (1999/5/1). وقد التزم الأردن بالبند الخامس من هذه الاتفاقية؛ حيث أعلن عن تطهير كافة المناطق المزروعة بالألغام في شهر نيسان 2012.

وقد تم إنشاء الهيئة الوطنية لإزالة الألغام من قبل الحكومة الأردنية في نيسان 2002، ويترأسها سمو الأمير مرعد بن رعد الحسين. وقد بدأت الهيئة الوطنية لإزالة الألغام بتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة منذ عام 2009، وذلك على النحو الآتي:

- تم التدريب لغايات بناء قدرات مديري مراكز الألغام، واستمر التدريب لمدة ثلاث سنوات (2009-2011)، حيث عُقدت ثلاث دورات في هذا المجال، وبمنحة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم تدريب (80) متدرب/ة من (40) دولة في العالم.
- نُفذت منذ عام 2011 ولغايات الآن، دورات تدريبية إقليمية للدول العربية وباللغة العربية على مختلف المواضيع المتصلة بإزالة الألغام، حيث تم تدريب (57) متدرباً/ة من الدول العربية.
- عُقدت دورات خاصة لموظفي مراكز الألغام في السلطة الفلسطينية، على التثقيف والتوعية بمخاطر الألغام ومخاطر الحروب، وأعمال الإزالة البدائية وضبط الجودة.
- نُفذت دورات تثقيفية حول مخاطر الألغام للاجئين/ات السوريين، كما عُقدت دورات تدريب مدربين للسوريين. ولقد تم لغاية الآن تدريب (180) متدرباً/ة، وشملت حملات التثقيف حوالي (30000) شخص، بدعم من الصليب الأحمر الدولي ووزارة الخارجية الأمريكية.

والهيئة مستمرة في تنفيذ هذه المشاريع، وسيتم توقيع مذكرة تفاهم مع اليونيسف لتثقيف الطلبة السوريين في المدارس الأردنية، ويتوقع أن تشمل برامج التوعية (20000-30000) طالباً وطالبة.

علماً بأن (50%) من أعضاء فريق المدربين التابع للهيئة الوطنية لإزالة الألغام، الذين يعملون على التوعية من مخاطر الألغام هن من النساء، كما يراعى إدماج منظور النوع الاجتماعي عند تحديد المتدربين/ات. أما في كادر الهيئة الوطنية لإزالة الألغام؛ فتوجد (3) مديرات تتبوأن مناصب (المدير المالي، ومدير التدريب، ومدير التخطيط)، إضافة إلى منصبي رئيس قسم ورئيس الديوان.40

- وانظم الأردن أيضاً إلى اتفاقية "حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ممكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر" بتاريخ (19/ تشرين الأول/ 1995)، كما انظم إلى البروتوكول الأول والثاني والثالث والرابع والثاني المعدّل المتصل بها.
- وقد وقع الأردن على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ (7/ تشرين الأول/ 1998)، وصادق على هذا النظام بتاريخ (11/ نيسان/ 2002)، ونُشرت هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية رقم 4539 بتاريخ 2002/4/16).

النسبة المئوية (%) للنفقات العسكرية من الموازنة العامة للدولة:

وفقاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 والمبنية وفقاً للبرامج، وبناء على مراجعة الجداول الخاصة بإجمالي النفقات العامة للسنوات (2012-2016)، يتبين لنا أن النسبة المئوية لمخصصات الأجهزة العسكرية والتي تشمل نفقات: (وزارة الدفاع، الخدمات الطبية الملكية، المركز الجغرافي الملكي الأردني، وزارة الداخلية/الأمن العام، وزارة الداخلية/الدفاع المدني، وزارة الداخلية/قوات الدرك)، شكلت من الموازنة العامة ما نسبته وفقاً للسنوات المختلفة ما يلي: (27.25%) لعام 2012، (26.31%) لعام 2013، (25.33%) لعام 2014. وبناء على موازنة البرامج؛ فقد قُدرت النسبة المئوية لمخصصات الأجهزة العسكرية (التأشيرية) للعامين 2015 و2016 (25%) و(24.52%) على التوالي. ويلاحظ من مقارنة ذلك، تناقص في نسبة المخصصات خلال السنوات (2012-2016) على الرغم من تزايد القيمة المطلقة لمخصصات الأجهزة العسكرية عبر السنوات المذكورة.[41]

[40] تقرير حول "جهود الأردن في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد والبرامج التدريبية والتثقيفية التي تُنفذ للتوعية بمخاطر الألغام"، الهيئة الوطنية لإزالة الألغام، أيار/2014.
[41] قانون رقم (5) لسنة 2014/ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014، دائرة الموازنة العامة، الأردن، 2014.

و- مجال المرأة والاقتصاد

يعتمد التمكين الاقتصادي للمرأة على تعزيز دورها لممارسة حقوقها كصاحبة عمل وعاملة وربة منزل ومعيلة للأسرة؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة في المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات. وقد أولى الأردن اهتمامه لوضع السياسات التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة وإرساء ركائز بيئة تشريعية تضمن المساواة بين المرأة والرجل بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك؛ مازال معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل منخفضاً، لا بل تراجع في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع نسبة البطالة بين النساء وخاصة الشابات منهن. وقد يُرد ذلك لعدة أسباب وعوامل؛ منها ما يتعلق بتوفير متطلبات البيئة الصديقة والداعمة لعمل المرأة، ووعي المرأة بحقوقها العمالية، وإنصافها بالأجر والحاجة إلى تضييق الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال. كما لم تراع معظم السياسات والخطط حجم مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل غير المنظم، ولم يتم احتساب مشاركة المرأة في العمل من المنزل بمختلف مجالاته على الرغم من أهميتها ضمن معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الاقتصاد الوطني.

أبرز الإحصاءات الوطنية حول واقع المرأة في الاقتصاد:

نوضح في ما يلي أبرز الإحصاءات الوطنية في مجال المرأة والاقتصاد؛ بمقارنة تطور مؤشرات المرأة الأردنية خلال العامين 2009، 2012، مما يعكس واقع المرأة في مجال الاقتصاد (المرفق رقم 17).

- انخفض معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث (15 سنة فأكثر) من (14.9%) في عام 2009 إلى (14.1%) في عام 2012، كما انخفض المعدل مرة أخرى إلى أن وصل إلى (13.2%) في عام 2013.
- انخفض معدل البطالة للإناث (15 سنة فأكثر) من (24.1%) في عام 2009 إلى (19.9%) في عام 2012، وعاد وارتفع معدل البطالة لدى الإناث حسب مسح العمالة والبطالة في عام 2013 إلى (22.2%).
- ارتفع معدل بطالة الشباب/ لدى الإناث (15 - 24) سنة من (45.9%) في عام 2009 إلى (48.8%) في عام 2012، ثم عاد وارتفع مرة أخرى إلى أن وصل إلى (55.1%) في عام 2013، وغالبيتهن من حملة الشهادات الجامعية.
- في ما يتعلق بالإناث المشتغلات حسب النشاط الاقتصادي الحالي؛ فقد بلغت نسبتهن في قطاع الخدمات (التعليم، الصحة، البنوك، الاتصالات...) (66.3%) في عام 2009، وارتفعت هذه النسبة إلى (68.2%) في عام 2012. بينما لم تتجاوز نسبتهن في قطاع الصناعة (7.9%) في عام 2009، وانخفضت هذه النسبة إلى (6.4%) في عام 2012. أما في قطاع الزراعة فمساهمة المرأة محدودة؛ لم تتجاوز (1.9%) في عام 2009، وانخفضت إلى (0.9%) في عام 2012 من إجمالي المشتغلات في القطاعات المختلفة.
- ارتفعت نسبة الإناث من إجمالي العاملين/ات الأردنيين المؤمن عليهم بالضمان الاجتماعي من (25.4%) في عام 2009، لتبلغ (26.2%) في عام 2012.
- ارتفعت نسبة الإناث المقترضات بشكل واضح وملموس من (49.5%) في عام 2009 إلى (78%) في عام 2012 من إجمالي الأفراد المقترضين/ات، بينما ارتفعت قيمة القروض التي حصلت عليها الإناث من (30.8%) في عام 2009 إلى (44.4%) فقط في عام 2012 من القيمة الإجمالية للقروض.
- ارتفعت نسبة الإناث المالكات للأوراق المالية (الأسهم) بشكل طفيف من (43.2%) في عام 2009 إلى (43.4%) في عام 2012 من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم)، كما ارتفعت قيمة الأوراق المالية التي امتلكتها الإناث بشكل طفيف أيضاً من (21.1%) في عام 2009 إلى (21.8%) في عام 2012 من القيمة الإجمالية للأوراق المالية (الأسهم).
- في ما يتعلق بالتوزيع النسبي لمالكي الأراضي؛ فقد بلغت نسبة الإناث لعام 2012 (9.2%)، وفي المقابل بلغت نسبة الذكور (35.1%)، وكانت الملكية المشتركة للأراضي بنسبة (55.7%).
- في ما يتعلق بالتوزيع النسبي لمالكي الشقق؛ فقد بلغت نسبة الإناث لعام 2012 (19.5%)، وفي المقابل بلغت نسبة الذكور (56.5%)، وكانت الملكية المشتركة للشقق بنسبة (24%).
- انخفضت أعداد فرص العمل المستحدثة للإناث من (26602) فرصة عمل في عام 2009 إلى (12620.9) فرصة عمل في عام 2012. وفي المقابل؛ انخفضت أعداد فرص العمل المستحدثة للذكور من (49714) فرصة عمل في عام 2009 إلى (35448.3) فرصة عمل في عام 2012.
- بقيت نسبة النساء في النقابات العمالية تراوح مكانها وبقيمة (22%) خلال العامين 2009 و2012، بينما انخفضت نسبة النساء في النقابات المهنية من (35.7%) في عام 2009 إلى (31.2%) في عام 2012، في حين ارتفعت نسبة النساء في مجالس النقابات من (3%) في عام 2009 إلى (7.4%) في عام 2012.

- ارتفعت نسبة النساء في غرف الصناعة من (5.3%) في عام 2009 إلى (6.5%) في عام 2012.
- بقيت نسبة النساء في غرف التجارة تراوح مكانها وبقيمة متواضعة جداً (1.1%) خلال العامين 2009 و2012.
- (17.6%) من النساء المشتغلات يحصلن على دخل أقل من (200) دينار شهرياً، في حين لم تتجاوز نسبة المشتغلين الذكور الحاصلين على نفس الدخل (14.3%) لعام 2012.

أبرز التعديلات التشريعية المعنية بمجال المرأة والاقتصاد:

- إجازة الأمومة والأبوة وساعة الإرضاع في قانون العمل ونظام الخدمة المدنية:

أ- في قانون العمل وتعديلاته، رقم (8) لسنة 1996؛ المنشور في الجريدة الرسمية رقم (4113) بتاريخ (1996/4/16):

1- **إجازة الأمومة:** بموجب المادة (70)؛ "للمرأة العاملة الحق في الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الإجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة."
2- **إجازة الأبوة:** لم ينص قانون العمل على هذه الإجازة، رغم إقرارها في نظام الخدمة المدنية مؤخراً.
3- **ساعة الإرضاع:** بموجب المادة (71)؛ "للمرأة العاملة بعد انتهاء إجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (70) من هذا القانون الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر، بقصد إرضاع مولودها الجديد لا تزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد."

ب- نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013؛ المنشور في الجريدة الرسمية رقم (5262) بتاريخ (2013/12/29):

تضمن نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 والذي بدأ العمل به اعتباراً من تاريخ (2014/1/1)، عدداً من المواد التي تواكب مستجدات الإدارة الحديثة من ناحية وتعزيز حصول المرأة على فرص متكافئة من ناحية أخرى، وذلك من خلال ارتكاز الخدمة المدنية على مبادئ وقيم العدالة وتكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة والتنافسية، وتطبيقها على حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية دون تمييز، ويتضح ذلك جلياً من خلال نصوص النظام الجديد التي أدخلت على نظام الخدمة المدنية، ومنها:

- **الترقية لإشغال الوظائف الإشرافية والقيادية:**

التي اشترطت إتاحة فرص متكافئة لجميع الموظفين/ات المستوفين للحد الدنى لشروط الوظيفة من خلال الإعلان الداخلي عنها.

- **إجازة الأمومة وإجازة الأبوة وساعة الرضاعة:**

أ- تستحق الموظفة الحامل إجازة أمومة مدتها (90) يوماً متصلة قبل الوضع وبعده براتب كامل مع العلاوات التي تستحقها، وذلك بناءً على تقرير طبي من طبيب/ة أو قابلة قانونية، ولا تؤثر إجازة الأمومة على استحقاق الموظفة للإجازة السنوية.

ب- يستحق الموظف إجازة أبوة براتب كامل مع العلاوات لمدة يومين، في حال ولادة الزوجة بناءً على تقرير طبي من طبيب/ة أو قابلة قانونية.

ج- تستحق الموظفة بعد انتهاء إجازة الأمومة المنصوص عليها في الفقرة (أ) ولمدة تسعة أشهر ساعة رضاعة في اليوم الواحد، بقصد إرضاع مولودها الجديد، ولا تؤثر على إجازتها السنوية وراتبها وعلاواتها.

- تم التوسع بمنح الإجازة بدون راتب وعلاوات للعناية بأحد أفراد الأسرة أو أحد الوالدين بسبب أوضاعهم الصحية لتصبح لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة.
- استحقاق الموظفة بعد انتهاء إجازة الأمومة إجازة بدون راتب وعلاوات لمدة سنتين للعناية بطفلها الرضيع.
- استحقاق الموظفة إجازة بدون راتب وعلاوات لغايات قضاء العدة الشرعية بعد وفاة زوجها، ولمدة لا تزيد عن أربعة أشهر وعشرة أيام.
- مراعاة عدم تكليف الموظفة الحامل بالقيام بالأعمال الجسدية الضارة لصحتها أو لحملها.
- نص النظام على التعامل بروح الزمالة والتعاون وتبادل المعرفة واحترام علاقة الشراكة في العمل بين الرجل والمرأة.
- ضمن النظام المساواة في الأجور دون تمييز بين الذكور والاناث، واستحقاق علاوة غلاء المعيشة والعلاوة الفنية والعمل الإضافي، اما فيما يخص العلاوة العائلية فتمنح للموظف المتزوج، وانصافاً للموظفة في استحقاق هذه العلاوة؛ فقد ضمن لها النظام استحقاقها في حال كان زوجها مقعداً أو كانت معيلة لأولادها.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وبرنامجها التنفيذي للأعوام (2011 – 2020):

تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم تم يوم الأربعاء الموافق (2012/6/13) إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وبرنامجها التنفيذي للأعوام (2011 - 2020)، والتي تعطي الشباب أهمية كبيرة في سبيل تمكينهم من بناء مستقبلهم وإيجاد فرص العمل الملائمة لهم. وقد جاء ذلك خلال منتدى التشغيل الأردني الذي ناقش البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بصفته جهداً وطنياً تشاركياً بين القطاعات المعنية كافة، جاء بناء على التوجيهات الملكية؛ بإيلاء الشباب أهمية قصوى وإيجاد فرص عمل يبنون بها مستقبلهم.

إن الاقتصاد الوطني وفر في العقد الماضي نحو نصف مليون فرصة عمل لم يتجاوز نصيب الأردنيين منها (60%)، ورغم ذلك بقيت المشكلة الأساسية هي غياب المواءمة بين العرض والطلب، ونقص الحوافز المتوفرة في سوق العمل. وهذا الوضع الحالي لسوق العمل، جعل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل تبنى على ما انتهت إليه الأجندة الوطنية؛ لكن ضمن إطار محدد ببرامج وأهداف وجدول زمني.

وتركز الاستراتيجية على حديثي/ات التخرج من الجامعات الأردنية، لاسيما أن ثلثي خريجي/ات المدارس يلتحقون بالجامعات التي تضم نحو ربع مليون طالب وطالبة، يتخرج منهم سنوياً ما مجموعه (50) ألفاً، وسط ارتفاع نسبة البطالة لهذه الفئة من الشباب إلى (26%) النسبة الأكبر منها بين الإناث؛ إذ بلغ معدل بطالة الشباب/ الإناث في الفئة العمرية (15 - 24) سنة (55.1%) في عام 2013.

وركزت الاستراتيجية أيضاً على حملة الشهادات الجامعية المؤهلين لدخول سوق العمل، من خلال تطوير برامج تأهيل الطلبة الجامعيين نحو سوق العمل، وتحفيز تطوير نظام الزمالة الوظيفي للطلبة والخريجين/ات، بالإضافة الى العمل مع القطاع الخاص لوضع الحوافز والبرامج اللازمة لتشجيع الابتكار والبحث الموجه نحو سوق العمل في القطاعات المنتجة والمنافسة، والاستفادة مما تقدمه الجامعات من إمكانات وربطها بالقطاعات الاقتصادية لرفع إنتاجيتها. وتعمل الاستراتيجية على تشجيع البرامج التي تستهدف توفير التمويل اللازم للخريجين/ات للقيام بالمشروعات الريادية الإنتاجية في مختلف مناطق المملكة وتأسيس المشاريع المبتدئة.

وفي ما يتعلق بالبطالة في صفوف الفئات الأقل من المؤهل الجامعي؛ والتي تشهد مزاحمة من العمالة الوافدة في الكثير من القطاعات الاقتصادية، تشير البيانات إلى أن نسبة المتعطلين/ات لهذه الفئة تبلغ حوالي (60%)، ولذلك وضعت الاستراتيجية حلولاً وإجراءات تنفيذية لمعالجة مشكلة البطالة فيها، بتوفير التدريب المهني وتوسيع البرامج التي تسمح بالتدريب المباشر مدفوع الأجر بالتعاون مع القطاع الخاص. وتضمنت الاستراتيجية تقديم الحوافز لأصحاب العمل لتشغيل المتدربين/ات الجدد، وتوفير التمويل اللازم والميسر لتنفيذ المشروعات الصغيرة؛ المهنية والتجارية، من خلال المبادرات المعنية بتطوير عمل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وسيمكن صندوق تنمية المحافظات الذي جاء بمبادرة ملكية سامية بهدف إقامة مشروعات إنتاجية يقوم عليها القطاع الخاص داخل المحافظات، من توفير المزيد من فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولمختلف المؤهلات الجامعية وغير الجامعية، في مشاريع تنموية ذات جدوى تتواءم مع ميزات وإمكانات كل محافظة.

ويهدف ميثاق التشغيل الأردني المنبثق عن هذه الاستراتيجية؛ إلى تحفيز عملية استحداث فرص عمل للأردنيين في القطاع الخاص بواقع (12) ألف فرصة عمل إضافية في العام 2013، و(22) ألف فرصة إضافية في العام 2014 يتوقع استقرار معظمها في سوق العمل واستدامتها وبشكل متوازن في مختلف محافظات المملكة، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج المحددة المقترحة وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

وفي يتعلق بأبرز ملامح الاستراتيجية، فقد تضمنت تحليلاً لسوق العمل وفهماً للتحديات التي تتمثل في ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ووضع خطة تنفيذية للإجراءات المطلوبة على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع طرق لقياس الإنجازات من قبل فريق متابعة تقوده وزارة العمل.

وبينت الاستراتيجية؛ أن (35%) من السكان الذين هم في سن العمل يجدون فرصة عمل، بينما (5%) منهم عاطلون من العمل، والنسبة الأكبر (60%) هم خارج سوق العمل. ويقدر عدد القوى العاملة في سوق العمل بنحو (مليون) عامل/ة، فيما عدد غير العاملين من قوة العمل الكلية يقدر بنحو (مليوني) فرد (30%) منهم طلبة على مقاعد الدراسة.

وباستعراض قدرة القطاعات الصناعية والخدمية والإنشائية والزراعية وتكنولوجيا المعلومات على توظيف العمال وتوفير فرص عمل جديدة، نشير إلى أن بعض القطاعات خصوصاً المرتبطة بالاقتصاد المبني على المعرفة، تتوفر لديها إمكانات كبيرة لاستحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني.

وبالنسبة لمرتكزات الاستراتيجية، فإنها تعمل ضمن ثلاثة مستويات: الأول؛ استيعاب العاطلين/ات من العمل وتقليص الفجوة بين العاطلين/ات والداخلين/ات إلى سوق العمل، من خلال التوسع في مشروعات التشغيل بالتعاون مع القطاع الخاص، وإحلال العمالة الأردنية مكان الوافدة، وتوسيع نطاق التأمين الصحي والضمان الاجتماعي للعمال.

والمستوى الثاني؛ يستهدف الوصول إلى تطابق أمثل بين مخرجات التعليم والطلب من سوق العمل، والتوسع في المشروعات متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة، فيما المستوى الثالث؛ وهو شمولي يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الإنتاجية وتمكين القطاع الخاص من توفير فرص عمل جديدة.

تأسيس اللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور واللجان الفرعية:

تم إطلاق اللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور في (25/ 7/ 2011)؛ وكلفت بمهمة تحقيق الإنصاف في الأجور (أجر متساو عن عمل ذي قيمة متساوية) للعمال والعاملات في الأردن. وتضم اللجنة ممثلين/ات من نقابات العمال والنقابات المهنية والمجتمع المدني ومؤسسات حكومية، إلى جانب ممثلين/ات من غرفة التجارة وغرفة الصناعة والجامعات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وقد تم تأسيس اللجان الفرعية ذات العلاقة، كما تم إعداد العديد من الخطط الاستراتيجية لتنفيذ عمل اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية: خطة عمل اللجنة، استراتيجية تنفيذ توصيات دراسة: نحو المساواة في الأجور/ مراجعة قانونية للتشريعات الوطنية الأردنية، واستراتيجية الاتصال وكسب التأييد لمبادرة الإنصاف في الأجور. ومن أبرز إنجازات اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور ما يأتي:

- بادرت اللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور بدعم من منظمة العمل الدولية إلى إعداد مراجعة للتشريعات الوطنية في عام 2013، واشتملت المراجعة على مجموعة من التشريعات الأردنية بما فيها الدستور، قانون العمل وتعديلاته (رقم 8 لسنه 1996 والقانون المؤقت رقم 26 لسنة 2010)، قانون الأحوال الشخصية، نظام الخدمة المدنية (رقم 30 لسنة 2007)، قانون الضمان الاجتماعي المؤقت (رقم 7 لسنة 2010)، وقوانين النقابات المهنية، وغيرها من القوانين والأنظمة.
- إعداد دراسة حول الفجوة في الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الخاص في الأردن /2013؛ وسعت الدراسة إلى تقديم أدلة جوهرية حول الفجوة في الأجور في قطاع التعليم الخاص (المدارس والجامعات)، حيث قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور بتكليف شركة خاصة لإجراء دراسة معمقة حول الفجوة في الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم، والتي بينت أسباب الفجوة وقدمت التوصيات الملائمة. ويجري العمل حالياً على تنفيذ توصيات الدراسة ذات الأولوية، ووضع خطة تنفيذية مع الشركاء للمراحل القادمة.
- عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة بتاريخ (19/5/ 2013) لعرض إنجازات المبادرة.

- عقد ورشة عمل حول تعديلات قانون العمل خلال الفترة (3-5 /7/ 2013)، تحت رعاية رئيس مجلس النواب، وبحضور وزير العمل وأمين عام وزارة العمل وعدد من النواب.
- عقد العديد من الاجتماعات مع كل من: لجنة العمل والتنمية البرلمانية، ولجنة المرأة والأسرة البرلمانية، وملتقى البرلمانيات، ولجنة المرأة في مجلس الأعيان.
- عقد ورشة عمل لتقييم الوظائف المحايد للنوع الاجتماعي.
- إصدار قرار رسمي من قبل وزير العمل في (15/5/ 2013) باعتماد اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور كلجنة دائمة؛ برئاسة مشتركة بين أمين عام وزارة العمل والأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- إضافة مهام متابعة أعمال لجنة الإنصاف في الأجور إلى مهام مديرية عمل المرأة ومهام رئيسة قسم التمكين الاقتصادي في وزارة العمل.
- إدراج الإنصاف في الأجور ضمن الاستراتيجية الوطنيّة للتشغيل (2011-2020) والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017).
- تنظيم جلسات لعرض نتائج الدراسة القانونية على رؤساء وأعضاء اللجان ذات العلاقة في البرلمان والسلطات المختصة، للاتفاق على المواد الواجب تعديلها في قانون العمل وإلحاقها بقانون العمل المؤقت رقم (26) لعام 2010، لتتواءم مع اتفاقية المساواة في الأجور رقم (100).
- ويجري العمل حالياً على دراسة موضوع استدامة اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور.

انجازات وزارة العمل في مجال المرأة والعمل والاقتصاد:

يُمكن تلخيص أبرز إنجازات وجهود وزارة العمل المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً؛ وخاصة في مجالات الشؤون القانونية والتفتيش والتشغيل وعمل المرأة، على النحو الآتي:

أولاً: مجال التوعية والإعلام

- قامت مديرية عمل المرأة بتنفيذ حملات إعلامية وتوعوية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة ودورها الهام في تحقيق التنمية. وذلك من خلال التعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، إذ تم من خلال المشروع الدنماركي؛ تنفيذ ورشات توعية للمفتشات الجدد وتوعيتهن بأهمية العمل والتأقلم مع ظروفه، ويستمر العمل بعقد هذه الدورات للمفتشين/ات الجدد.
- قامت منظمة العمل الدولية من خلال مشروع العمل اللائق وقضايا المرأة العاملة، وبالتنسيق مع مديرية عمل المرأة، بتنفيذ ورشات توعوية لموظفي المديرية بالإضافة الى فريق النوع الاجتماعي المكون من ممثل/ة عن كل مديرية في الوزارة، حول اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالمرأة (الاتفاقيات 100، 111، 183، 152، 156).
- تم إنشاء رابط الكتروني على الموقع الإلكتروني لوزارة العمل خاص بنشاطات مديرية عمل المرأة في الوزارة.
- تنفذ مديرية عمل المرأة حالياً برنامجاً للتوعية القانونية بالمادة (72) من قانون العمل والخاصة بالحضانات، ويتضمن البرنامج ورشات توعية وحملات كسب تأييد لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المادة، بهدف دعم النساء العاملات وتامين بيئة داعمة للمرأة من خلال التعاون مع حملة صداقة.
- تقوم مديرية عمل المرأة بمهمة توعية العاملات عبر الأنشطة التالية: التثقيف في أماكن العمل، وتوعية المجتمع المحلي بأهمية العمل وقيمته، وتوجيه المرأة نحو قطاعات غير تقليدية لتأهيلها لدخول سوق العمل، ومتابعة شؤون الفتيات العاملات ضمن مشروع التشغيل الوطني.

ثانياً: التفتيش على أحكام المادة (72) من قانون العمل (الخاصة بالحضانات):

بلغ عدد الزيارات التي تمت (307) زيارة، وبلغ عدد المؤسسات الملتزمة (41) مؤسسة، وعدد المؤسسات المخالفة (80) مؤسسة، وعدد المؤسسات التي لا تنطبق عليها المادة 72 (148) مؤسسة، نظراً لأن عدد النساء العاملات فيها أقل من (20) وعدد الأطفال أقل من (10).

ثالثاً: التشغيل

يهدف برنامج التشغيل في وزارة العمل إلى: توسيع برامج التدريب والتشغيل في القطاعات الاقتصادية المستهدفة. ويتضمن عدة أنشطة أبرزها: تدريب وتشغيل الممرضين الذكور، وتدريب وتشغيل خريجي/ات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتدريب وتشغيل الأردنيين في الفروع الإنتاجية وفي قطاع المحروقات وفي قطاع المطاعم، وتدريب الإناث لغايات التشغيل الذاتي (المرفق رقم 34).

1- الحملة الوطنية للتشغيل:

انطلقت الحملة الوطنية للتشغيل برعاية ملكية سامية استهدفت تشغيل (18) ألف باحث/ة عن العمل في القطاعات ذات الأولوية، ونتج عنها تشغيل (23) ألف عامل/ة في كافة محافظات المملكة، إذ كان عدد المشتغلين/ات في الحملة الأولى (23094)؛ بلغ عدد الذكور منهم (15921) وبلغ عدد الإناث (7173)، أما عدد المشتغلين/ات في الحملة الثانية فهو (16052)؛ عدد الذكور منهم (10051) وعدد الإناث (6001).

2- مشروع تشغيل الفتيات من المناطق النائية:

يستهدف هذا المشروع تشغيل الفتيات في المناطق الأكثر فقراً، وجاء تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، وخاصة الفئات الاقل حظاً وفي المناطق النائية، فقد قامت الوزارة بالإشراف على مشروع "تشغيل الفتيات من المناطق النائية"، والتي ترتفع فيها نسبة الفقر والبطالة ولا يتوفر فيها مشاريع استثمارية، وذلك من خلال عقد اتفاقيات مع الشركات الاستثمارية في المناطق الصناعية المؤهلة. ويتضمن هذا المشروع حزمة من الحوافز المجانية؛ من توفير السكن داخل التجمعات، وثلاث وجبات يومياً، بالإضافة إلى المواصلات المجانية من وإلى أماكن السكن كل أسبوعين. وبدأ العمل بهذا المشروع عام 2004. وإجمالي المشتغلات ضمن هذا المشروع حوالي (3650) فتاة (100) منهن على رأس عملهن.

3- مشروع نقل الفروع الإنتاجية "الستالايت":

قامت وزارة العمل بإنشاء مشروع نقل الفروع الإنتاجية "الستالايت"، الذي يهدف إلى خلق فرص عمل لائقة للنساء، في مناطق بؤر الفقر ذات نسب البطالة والفقر المرتفعة، من خلال إنشاء مصانع فرعية منبثقة عن المصانع الموجودة في المناطق الصناعية المؤهلة، حيث تم لغاية الآن فتح (7) فروع، وبلغ عدد المستفيدات من المشروع منذ بدايته في عام 2009 (4000) فتاة.

4- مبادرة تشغيل النساء من المنزل:

استكمالاً للإجراءات التنفيذية للحملة الوطنية للتشغيل، قامت وزارة العمل بتنفيذ أيام وطنية للتشغيل ومقابلات العمل بمرحلتها الثانية، والتي ضمت مبادرة تشغيل المرأة من خلال المنزل، كجزء من الحلول المقترحة للمساهمة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. وتم في المرحلة الأولى من المبادرة توفير فرص العمل الآتية:

أ- **شركة سبتر الأردن:** وفرت (1000) فرصة عمل للنساء كمستشار/ة مبيعات: حيث يتم تدريب المرأة بعد أن تتم الموافقة عليها، على مهارات التسويق، وبحيث تدرب على طريقة بيع منتجات الشركة من خلال منزلها أو من خلال معارفها ... وتدريب آخر على المهارات الحياتية.

ب- **الشركة المتحدة للإبداع:** وفرت (150) فرصة عمل للنساء كعاملات إنتاج في مجال الخياطة.

ج- **مشغل إلهام النمر:** وفر (20) فرصة عمل للنساء كخياطات: حيث يقوم صاحب المشغل بتدريب السيدات اللواتي يحتجن إلى تدريب، وبيعهن ماكينات خياطة يقمن بسداد ثمنها بالأقساط. واستكمالاً لمشروع مشغل إلهام النمر، تم تشغيل (57) سيدة من خلال المنزل في محافظة الأزرق.

كما تم الاتفاق على توقيع اتفاقية تدريب وتشغيل لـ (600) سيدة في كافة محافظات المملكة خلال عام 2014، وبالتركيز على جيوب الفقر. وقد قامت مديرية التشغيل والتدريب بإنجاز (3) معارض لتسويق منتجات السيدات العاملات في المنازل، اثنان في الزرقاء وواحد في عمان، تشجيعاً من الوزارة لتسويق منتجات هؤلاء السيدات. وتم توقيع مذكرتي تفاهم مع مركز إميد إيست بخصوص تدريب الفتيات على مهارات خاصة بسوق العمل، تستهدف (60) فتاة، وبخصوص مشروع ريادة الأعمال للنساء، لتدريب النساء على فتح مشاريع خاصة بهن ودعمهن ومتابعتهن.

5- مشروع تدريب الإناث لغايات التشغيل الذاتي في المحافظات:

يهدف المشروع إلى تمكين الإناث الراغبات بالعمل والباحثات عن عمل ضمن الفئة العمرية (18-45) عاماً، وبخاصة القادرات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بإعدادهن وتأهيلهن وتدريبهن على مهن ومهارات وحرف إنتاجية يمكن تسويق منتجاتها وبيعها للحصول على دخل مناسب، من خلال التشغيل الذاتي بإنشاء مشاريع ميكروية منزلية أو صغيرة مشتركة بين مجموعات المستفيدات، من خلال ربطهن بعد انتهاء التأهيل الإنتاجي بمؤسسات إقراض المشاريع الميكروية والصغيرة المتخصصة. وتتوزع المناطق التي يشملها المشروع على كافة محافظات المملكة: البلقاء، ومادبا، والزرقاء (والأزرق)، والمفرق، ومعان، والعقبة، والكرك، والطفيلة (والغور الجنوبي)، واربد، والرمثا (والغور الشمالي)، وجرش، وعجلون. وتتراوح مدة البرامج بين (2-4) شهور. ويراعى في عقد البرنامج التدريبي مدى مواءمة البرنامج للمنطقة الجغرافية من حيث؛ توافر المواد الأولية للإنتاج وتوافر مستلزمات التدريب (أجهزة، ماكينات). وتشمل المهن المستهدفة بمشروع التشغيل الذاتي (البرامج المهنية والإنتاجية) أكثر من (12) مجالاً متنوعاً (المرفق رقم 35). وكانت الأعداد التي تم تدريبها وتأهيلها ضمن المرحلة الاولى (2008-2010)؛ حوالي (500) مستفيدة في كافة المحافظات، وبتمويل من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، أما الأعداد المستهدف تدريبها وتأهيلها ضمن المرحلة الثانية (2012-2013) فهي حوالي (500) مستفيدة في كافة المحافظات، وبتمويل من صندوق دعم المحافظات.

رابعاً: الحماية القانونية للمرأة في العمل

تقوم وزارة العمل بالمساهمة في توفير بيئة عمل ملائمة من خلال السعي لوضع وتعديل التشريعات المعنية بالمرأة، بالإضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية والقانونية لها. ومن أهم انجازات الوزارة في هذا المجال ما يأتي:

- وضع نظام تأمين حماية الأمومة بناء على دراسة تم تنفيذها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، من خلال مشاورات مع المعنيين في الأردن (الحكومة، العمال، أصحاب العمل، اللجنة الاستشارية لوحدة عمل المرأة). وتم البدء بتطبيق تأمين حماية الأمومة تحت مظلة مؤسسة الضمان الاجتماعي/ أيلول2011.
- إدراج العاملات في المنازل تحت مظلة قانون العمل، حيث تم وضع نظام خاص بحقوق العاملين في المنازل، ونُشر في الجريدة الرسمية في شهر تشرين ثاني عام 2009.
- تعديل المادة (72) من قانون العمل والمتعلقة بإنشاء الحضانات، بحيث تم إلغاء شرط تشغيل عشرين عاملة متزوجة؛ ليصبح تشغيل عشرين عاملة (إلغاء كلمة متزوجة).

خامساً: جهود الوزارة في مجال عاملات المنازل

تم إخضاعهن لأحكام قانون العمل عام 2009، ونظراً لأهمية هذا القطاع وما يتمتع به من خصوصية لطبيعة وجود العاملة داخل منزل صاحب العمل، تم إصدار عدد من الأنظمة والتعليمات التابعة لقانون العمل، والتي تعطي للعاملة امتيازات أفضل من الامتيازات المنصوص عليها في قانون العمل، وتنظم عمل المكاتب الخاصة باستقدامهم والمراقبة عليهم، من حيث مدى تطبيق أحكام قانون العمل، وللوزير الحق في إغلاق المكتب فوراً في حالة ثبوت أن هنالك حالات لانتهاك حقوق الإنسان من قبل المكتب. وقد بلغ عدد العاملات في المنازل عام 2013 (41501) عاملة حاصلة على تصريح عمل. وقد استقبل قسم التفتيش في مديرية العاملين في المنازل (1050) شكوى من مختلف الإطراف (أصحاب عمل، عاملات، شركات استقدام) خلال عام 2013، وبلغ عدد الشكاوى التي تم حلها (787) شكوى و (263) قيد الحل. ومن أبرز الإنجازات في مجال عاملات المنازل، ما يأتي:

- تم تشكيل لجنة لحل مشاكل العاملات في المنازل بموجب نظام تنظيم المكاتب الخاصة العاملة في استقدام واستخدام العاملين بالمنازل رقم (89) لسنة 2009، وتضم في عضويتها كل من وزارة العمل، ووزارة الداخلية، ومديرية الإقامة والحدود، ومديرية الأمن الوقائي، ومندوب عن نقابة أصحاب المكاتب، ومندوب من السفارات المرسلة للعمالة.
- تم متابعة قضايا العاملات المتواجدات في سفارات الدول المرسلة للعمالة من قبل مفتشي العمل، حيث تمت تسمية مفتش عمل لكل سفارة.

- تم إصدار نظام معدل على نظام تنظيم المكاتب الخاصة العاملة في استقدام واستخدام غير الأردنيين العاملين بالمنازل، حيث صدر تحت الرقم (15) لسنة 2014، بحيث تلزم المكاتب المرخصة لاستخدام واستقدام العاملين في المنازل بتعويض أصحاب العمل في حال هروب العاملة أو رفض العمل، وأن تلتزم كذلك أيضاً بعقد التامين على الحياة والتامين ضد الحوادث التي من الممكن أن تتعرض لها العاملة.
- تم إعادة النظر في نموذج العقد الموحد، بما يضمن الحقوق والواجبات لكافة الأطراف مع سفارات الدول المرسلة للعمالة.
- استحداث الخط الساخن الخاص بعاملات المنازل، المكون من خمس لغات حتى يتيح للعاملة تقديم الشكوى بصورة سهلة ومستعجلة.

سادساً: مجال الاتجار بالبشر

يتم حالياً التنسيق مع منظمات المجتمع المحلي ومنها؛ اتحاد المرأة الأردنية، والذي لديه دار إيواء للضحايا، حيث تم إيواء (16) حالة عام 2012 و(29) أنثى عام 2013 و(6) ذكور في إحدى الفنادق في عام 2013. وهنالك لجنة متخصصة برئاسة معالي وزير العدل وعضوية كل من؛ وزارات: الخارجية والتنمية الاجتماعية والعمل والداخلية، للخروج بتصور سريع وناجح لإنشاء دار إيواء خاصة بحالات الاتجار بالبشر، وهناك توجه لاعتبار دار الوفاق حلاً مؤقتاً كدار إيواء لحين إنشاء الدار الخاصة بهم، كما يوجد خطوط طوارئ لتلقي أية بلاغات لشبهات جنائية ومن ضمنها الاتجار بالبشر، دون التطرق إلى اسم المبلغ للحفاظ على السرية (191-192-196-911).

سابعاً: تبني سياسيات مساندة لعمل المرأة، وخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال

1- الإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء مؤسسة غير ربحية ضمن مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛ لتوفير خدمات وتجهيزات المرافق لمواقع الحضانات، ويهدف هذا المشروع لتوفير حضانات للمرأة العاملة في مكان العمل، وتوفير بيئة مناسبة وداعمة للمرأة العاملة، وتوفير بيئة سليمة لرعاية الطفل. وأبرز الخطوات التي تمت حتى الآن في تحقيق ذلك، ما يأتي:

- تم دراسة كيفية إقامة مؤسسات داعمة للمرأة العاملة "الحضانات"، حيث تم الاطلاع على دراسة الضمان الاجتماعي في هذا المجال والعمل جارٍ للخروج بمشروع حضانات وطنية - لم تحدد صيغتها بعد.
- تم تشكيل لجنة وطنية للخدمات المساندة للمرأة "الحضانات"، وتم مناقشة دراسة الضمان الاجتماعي، والبحث جارٍ حالياً مع الاتحاد الأوروبي للحصول على تمويل.
- تم تشكيل لجنة فنية لوضع معايير المادة (72) من قانون العمل، والخاصة بتوفير مكان مناسب لرعاية أطفال العاملات.

2- انطلقت حملة صداقة "نحو بيئة عمل صديقة للمرأة" عام 2011؛ بهدف مساعدة المرأة للحصول على الاستقرار العملي والعائلي وتحفيز مشاركتها في سوق العمل، وتمكينها من الوصول لمناصب اتخاذ القرار والاستقرار الوظيفي، من خلال مجموعة النشاطات، أبرزها:

- تنفيذ مسيرة توعوية تحت عنوان " نعم لبيئة صديقة للمرأة " بتاريخ (2012/5/18)، شاركت فيها جهات عديدة.
- التواصل مع البرلمانيات لشرح المادة (72)، والمشاركة في اجتماعات لجنة العمل النيابية للضغط في سبيل تعديل هذه المادة، وقد وافقت لجنة العمل النيابية على مقترح تعديل المادة.
- تفعيل التعاون بين وزارة العمل، وأصحاب العمل، والمرأة والأسرة العاملة، والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تفعيل التعليمات الجديدة والصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية بخصوص الحضانات، من خلال توعية أصحاب عمل والنساء العاملات.
- حث الشركات التي توظف (100) امرأة عاملة فأكثر؛ أي (162) شركة، لتنفيذ القانون وتوعيتهم بالتعليمات الخاصة بتنفيذ المادة (72)، وتنفيذ العديد من ورش العمل التوعوية حول الموضوع.
- إنشاء خط ساخن، وإجراء مقابلات وبث فقرات إعلامية على شاشات التلفزة الأردنية؛ حول أهمية عمل المرأة، وأهمية تفعيل المادة (72) على أرض الواقع.
- إطلاق المرحلة الثانية من صداقة، وتكريم عدد من المؤسسات التي طبقت المادة (72) من القانون "الخاصة بالحضانات"، وإعداد كتيب يلخص كيفية إنشاء حضانة.[42]

أبرز الاستراتيجيات والسياسات والإنجازات والمبادرات التي قامت بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على الصعيد الوطني، في مجالات دعم المرأة للفترة (2009-2013):

على المستوى المؤسسي، وفي مجال التمثيل الجندري وتفعيل مشاركة المرأة في صنع القرار، يتكون مجلس الإدارة في المؤسسة من (18) عضواً من ضمنهم سيدتان، كما يتألف الهيكل التنظيمي للمؤسسة من (10) مديريات رئيسة، تُشغل امرأة واحدة إحداها. وفي إطار تمكين المرأة؛ تبلغ نسبتها في المناصب الإدارية ومراكز اتخاذ القرار في المؤسسة (23%)، ويبلغ عدد العاملات في المؤسسة (49) سيدة من أصل (117) موظفاً/ة، وتحمل (44) سيدة منهن الشهادة الجامعية. أما في مجال استثمارات المؤسسة، فتمتلك المؤسسة (3) استثمارات مختلفة على هيئة شركات، منها اثنتان تدار من قبل السيدات.

وبالنسبة للدعم المقدم من خلال برامج المؤسسة المختلفة لزيادة مشاركة المرأة الأردنية في الأنشطة الاقتصادية، عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادة في المملكة، فهو على النحو الآتي:

- **برنامج دعم وتحديث الخدمات (JSMPII,JSMPI)؛ بتمويل من الاتحاد الأوروبي:**

يتكون هذا البرنامج من خمس شرائح تستهدف تعزيز مهارات رأس المال البشري، وزيادة القدرة التنافسية، وخلق فرص عمل محلية جديدة، وتشجيع الصادرات إلى الأسواق الدولية، وتعزيز بيئة الأعمال التجارية للمشاريع لكي تزدهر فيها. وعملت الشريحة الخامسة من

42 تقرير حول "إنجازات وزارة العمل المتعلقة بالتقرير الوطني لاستعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل (بيجين+20)"، وزارة العمل، أيار/2014.

البرنامج على دعم المشاريع ذات البعد الوطني في كافة أنحاء الأردن، وتعزيز فكرة إنشاء المشاريع من قبل الأفراد وخصوصاً المملوكة من قبل المرأة. وقد عمل برنامج JSMPI على دعم (34) مشروعاً مملوكاً من قبل المرأة بقيمة (1.279.529) ديناراً أردنياً، أما برنامج JSMPII فقد دعم (20) مشروعاً مملوكاً من قبل المرأة بقيمة (833.315) ديناراً أردنياً.

- **برنامج دعم الصناعة (JUMPII)؛ بتمويل من الاتحاد الأوروبي:**
يتكون هذا البرنامج من خمس شرائح تعمل على تقديم المساعدة الفنية والإدارية للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها التنافسية في قطاع الصناعة والصناعات الزراعية، وخلق فرص محلية جديدة، ومساعدة الشركات الأردنية للتوسع في الأسواق الدولية. وقد قام البرنامج بدعم (15) مشروعاً مملوكاً من قبل المرأة بقيمة (696.720) ديناراً أردنياً.

- **شبكة مراكز الإبداع الأردنية/ حاضنات الأعمال:**
تتألف شبكة مراكز الإبداع الأردنية (JICs Network) حالياً من (6) حاضنات مختلفة، تهدف إلى تنمية ثقافة الإبداع التي تستند إلى بيئة تعزز روح المبادرة والمنافسة، إضافة إلى تشجيع التعاون ما بين مجموعات البحث العلمي والقطاع الصناعي، والتركيز على تطوير المنتوجات والخدمات الإبداعية، بما في ذلك ما يتعلق بالتسويق التجاري وحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد قام البرنامج بدعم (25) مشروعاً مملوكاً من قبل المرأة بقيمة (313.679) ديناراً أردنياً خلال الفترة (2009-2014).[43]

المشاركة في تنفيذ "المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً":
انطلق "المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً" في نيسان 2009 ليمتد لأربع سنوات، في أربع دول هي: الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة وتونس، بإدارة مؤسسة أوكسفام/كويبك، وبتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وهنالك أربعة شركاء رئيسين مساهمين في تطبيق المشروع، هم: الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، ومجموعة الأبحاث والتدريب التنموي (CRTD.A)/ لبنان، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)/ تونس، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية/ الأردن.
ويسعى المشروع بشكل عام لتوفير بيئة تسمح بالتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإيجاد فرص للتمكين الاقتصادي للمرأة. ويتلخص الغرض الأساسي للمشروع؛ برفع نسبة مشاركة المرأة (بما في ذلك النساء من سن 18 إلى 35 عاماً) في التنمية الاقتصادية في المناطق الأربع المستهدفة، وذلك من خلال الجهود الملموسة للمنظمات الشريكة في المنطقة.
أما أهداف المشروع؛ فهي: تطوير التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال حشد المؤازرة والتشبيك والبحث والتعلم، والتشجيع على اعتماد تدخلات أكثر فاعلية تعتمد على الوقائع من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، وتقديم خدمات أفضل، مالية وغير مالية، لتمكين المرأة اقتصادياً.
وفي الأردن؛ اعتبرت وثيقة المشروع أن التوجهات المسلكية السلبية السائدة في المجتمع حول المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية هي من التحديات الاستراتيجية التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً وتحصيلها لحقوقها، بل تعتبر أشدها صعوبة. وعليه؛ تم تحديد الحاجة إلى نشر مطبوعة تحتوي على دراسات حالة ودروس مستفادة لعينة من (30) سيدة ريادية (في المفرق وسحاب والعقبة)، وإنتاج فيلم وثائقي حول ثلاثة منهن على الأقل، لغايات تغيير المفاهيم والرؤى السلبية السائدة حول تأثير مشاركة المرأة الاقتصادية على التنمية في الأردن وتوعية المجتمع - والمرأة بشكل خاص - حول أهمية الريادة وتقديم نموذج للمرأة الريادية الناجحة. ولتحقيق هذه الغاية تم التعاقد مع المركز الأردني للبناء المعرفي لتنفيذ بحث نوعي تحت عنوان: النساء الرياديات في الأردن - دراسات حالة ودروس مستفادة، والذي يهدف إلى: توفير المعلومات والمعرفة التي اكتسبتها الرياديات من خبراتهن وما استفدنه من دروس؛ والمساهمة في تطوير النموذج المثالي استناداً إلى قصة حياة الرياديات والدروس المستفادة؛ والمساهمة في جهود كسب التأييد دعماً لحقوق المرأة وتمكينها اقتصادياً. وتم إصدار المطبوعة في (آب/ 2012).
ومن أبرز مخرجات المشروع في الأردن أيضاً، إعداد دراسة مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة (المحفزات والمعوقات)- نيسان/2013، وهي من إعداد وحدة معلومات وبحوث التنمية في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. ومجموعة من أوراق السياسات ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والتي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع الصندوق؛ وهي: انتهاك حق المرأة في اختيار نوعية العمل، ووصول المرأة للموارد المالية والاقتصادية وتحكمها فيها، والمرأة في ريادة المشاريع الصغيرة والميكروية، والمرأة وحق الميراث: حقائق وسياسات مقترحة.
وقد حرص الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية باعتباره شريكاً رئيساً في "المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً"، على تبادل المعلومات والخبرات، ومشاركة ما تم اكتسابه من قبل المنظمات الرئيسة الشريكة: محلياً ووطنياً وإقليمياً.

مساهمة تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في تمكين المرأة:
يُساهم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بصفته هيئة وطنية شعبية؛ بالنهوض بمستوى المرأة الأردنية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة محافظات المملكة، من خلال التوعية والتدريب، والمساندة، وإقامة المشاريع بنهج تشاركي، وباعتماد مبدأ تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص. أما أبرز محاور عمله؛ فهي:

- **القيادة؛** إذ يُسهم التجمع في صقل مهارات المرأة القيادية، وتطوير قدراتها لزيادة مشاركتها في مختلف نواحي الحياة العامة، بعيداً عن الاتجاهات الاجتماعية التي تركز على أحادية دور المرأة الأسري.

[1] تقرير ملخص حول "أبرز الاستراتيجيات والسياسات والإنجازات والمبادرات على الصعيد الوطني التي قامت بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في مجالات دعم المرأة للفترة (2009-2013)"، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، أيار/2014.

- **التمكين الاقتصادي**؛ إذ يعمل التجمع بشكل متواصل ومستمر لزيادة مشاركة المرأة واستقلاليتها الاقتصادية، وبما يسهم في تحقيق رفاهيتها، وذلك بزيادة الفرص المتاحة أمامها والحفاظ على حقوقها.
- **التوعية والتثقيف وكسب التأييد**؛ حيث يسهم التجمع في رفع الوعي المجتمعي من خلال المحاضرات والجلسات النقاشية وكسب التأييد، واستخدام المسرح التفاعلي في مختلف قضايا المجتمع الأردني، مع التركيز على حقوق المرأة في التشريعات وقضايا الصحة الإنجابية, والقضايا البيئية وأهمية التمكين الاقتصادي.
- **التدريب**؛ إذ ينفذ التجمع من خلال فروعه في محافظات المملكة العديد من الدورات التدريبية، تلبية للاحتياجات المحلية: دورات تدريب مهني: خياطة، خياطة صناعية، تريكو، تجميل، حرف يدوية، صناعة القش، تصنيع سعف النخيل، صناعة الصابون)، ودورات تصنيع غذائي (تجفيف، تخليل، حفظ، حلويات، معجنات) لتأهيل الفتيات لسوق العمل، والسعي لتوفير قروض لهن بما يساعدهن على إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل من خلال القروض المقدمة مباشرة من بعض فروع التجمع أو من خلال التشبيك مع الهيئات الاقراضية المتوافرة والتحويل إليها.
- **التعليم**؛ يُسهم التجمع في افتتاح العديد من صفوف محو الأمية التعليمية والحاسوبية في المناطق الريفية والبدوية النائية وتأهيل الفتيات بما يساعدهن في الحصول على فرص عمل.

ومن أبرز مشاريع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني: مشروع مركز المرأة / العقبة /Guest Scope، ومشروع التوعية الوالدية / جميع المحافظات/UNICEF، وبرنامج القروض الدوارة/ العديد من المحافظات / جيوب الفقر/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتطوير مركز التدريب المهني للنساء/ العاصمة/ السفارة اليابانية، والتدريب على الانتخابات النيابية/ مختلف المحافظات/ التحالف الوطني، ومشروع المواطنة الفاعلة / الشونة الجنوبية/ British Council، ومشروع تعزيز فرص الباحثات عن عمل/ العاصمة/ الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية، ومشروع تحسين نوعية الحياة في المشرفة/ محافظة المفرق/ الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية, ومشروع تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني/ مادبا والزرقاء/ الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية، ومشروع كسب التأييد لمناهضة العنف ضد المرأة/ مختلف المحافظات/ منظمة CARE. كما يُسهم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في تنفيذ العديد من المشاريع الهادفة إلى تمكين المرأة على مستوى محافظات المملكة (المرفق رقم 25).[44]

برنامج التمكين الاقتصادي في الاتحاد النسائي الأردني العام:

يقع هذا البرنامج ضمن الأولويات المتقدمة في خطة عمل الاتحاد، نظراً لمساهمته في توفير فرص عمل للنساء وبخاصة الفقيرات منهن، وما يعود به من مردود مادي وتحسين لمستوى معيشة أفراد الأسر المستفيدة. وينفذ الاتحاد العديد من المشاريع المندرجة تحت هذا البرنامج، وهي:

1. مشروع القروض الصغيرة الدوارة في المحافظات:

يعتبر مشروع الإقراض متناهي الصغر من المشاريع الريادية التي ينفذها الاتحاد النسائي، حيث يقوم بتدريب وتأهيل النساء الفقيرات والنساء اللاتي لم يحصلن على فرص عمل مناسبة ويرغبن بتبني مشروع ذاتي مدر للدخل، ومن ثم منحهن قرضاً صغيراً بدون فوائد تتراوح قيمته بين (500 – 2000) دينار/ مشروع لتمكينهن من إنشاء مشروعهن الخاص. وقد أدى المشروع إلى ظهور تغيير ملحوظ في المستوى المعيشي لأسر السيدات المنتفعات بمردود مادي يتراوح ما بين (50-150) ديناراً شهرياً، وقد بلغت نسبة السداد للقروض بالنسبة للمشاريع (96%). وقد وصل عدد السيدات اللاتي تم إقراضهن إلى (800) سيدة.

2. مشروع تعزيز الإنتاجية (رائدات):

يستمر الاتحاد بتنفيذ هذا البرنامج الممول من وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ منتصف العام 2006، بتقديم التمويل لعدد من المشاريع الإنتاجية (كمنح) لصالح الاتحادات الفرعية والجمعيات الخيرية النسائية الأعضاء في مختلف المحافظات، حسب الأسس والمعايير المعتمدة لدى وزارة التخطيط، بهدف خلق فرص عمل بما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للنساء، وتعزيز الإنتاجية لدى المجتمعات النسائية المحلية. هذا وقد تم تمويل (16) مشروعاً لغاية الآن.

3. المشاريـــع الإنتاجية والتدريبية:

ترجمة لرسالة الاتحاد وغاياته الرامية للنهوض بواقع المرأة وتحسين مستوى معيشتها وأسرتها، يعمل الاتحاد على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الإنتاجية في كافة فروعه في المحافظات، كما يساهم في تدريب الكوادر النسائية، وينفذ الاتحاد العديد من البرامج التدريبية بالتعاون مع جهات عدة. وتتضمن المشاريع التالية: التصنيع الغذائي وتصنيع الحلويات، الخياطة الإنتاجية، فن التجميل والكوافير، والتدريب على كافة استخدامات الحاسوب.[45]

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على النساء في الأردن:

تأثُرت أوضاع النساء واستثمارات صاحبات الأعمال بخاصة بالأزمة الاقتصادية العالمية، والتي انعكست آثارها على الأردن بشكل عام. فقد أثرت تداعيات هذه الأزمة على صاحبات المحال والمشاريع الصغيرة في سوق العمل بشكل أكبر، حيث أن معظم مشاريعهن هي مشاريع صغيرة أو متناهية في الصغر، كما لم تتجاوز نسبة الإناث صاحبات الأعمال أو اللاتي يعملن لحسابهن الخاص في أفضل الأحوال أل (5%) من إجمالي أصحاب/سيدات الأعمال أو الذين يعملون لحسابهم/ن الخاص في الأردن، مما اضطر العديد منهن لترك أعمالهن وإغلاق محالهن نتيجة لعدم قدرتهن على المنافسة ومجارة أصحاب المشاريع الكبيرة، لا بل عجزهن عن تغطية نفقاتهن التشغيلية ودفع رواتب العاملين/ات معهن. كما تأثر السوق المالي أيضاً بالأزمة الاقتصادية فتراجع وتضرر، مثلما تأثَر المتعاملون/ات مع السوق بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

تضمين محور التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):

[44] تقرير حول "تجمع لجان المرأة الوطني الأردني وأبرز مشاريعه وإنجازاته على مستوى المحافظات"، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، أيار/2014.

[45] معلومات مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للاتحاد النسائي الأردني العام (www.gfjw.org.jo)، بتاريخ 2014/5/21).

فلقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) محوراً خاصاً تناول التمكين الاقتصادي للمرأة. ويهدف هذا المحور بشكل عام إلى: ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وفي رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية. وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- تمكين المرأة لكي تُسهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي.
- رفع نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال الخاصة وفق أحدث المستجدات وأفضل الممارسات.
- تفعيل طاقات المرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم بمختلف مجالاته، وإدماجه في حسابات الاقتصاد الوطني.
- تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة بعامة؛ وللمرأة الفقيرة في الريف والبادية بخاصة.
- تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة للأسرة للإسهام في تخفيض أعبائها.

ز- مجال المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

إن تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية، بات يُشكل عاملاً حاسماً بتمكينهن في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار في سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ يُسهم في سد ثغرات القوانين المجحفة بحق المرأة، ويُعزز فرص إلغاء التمييز ضدها، ويُوسع نطاق الحماية القانونية للنساء. وقد اتخذ الأردن مجموعة من الخطوات لتطوير حقوق المرأة ودعمها لتكون في المناصب القيادية، وتشجيع مشاركتها السياسية من خلال عدد من الإصلاحات التشريعية الفاعلة.

أبرز الإحصاءات ونتائج الدراسات الوطنية حول واقع المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار:

نوضح في ما يلي أبرز الإحصاءات الوطنية في مجال التمكين السياسي للمرأة؛ بمقارنة تطور مؤشرات المرأة الأردنية خلال العامين 2009، 2012، مما يعكس واقع المرأة في مختلف السلطات: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، إضافة إلى وضعها في المجالس البلدية والأحزاب السياسية (المرفق رقم 17).

- انخفضت نسبة النساء اللواتي شغلن منصب وزير في الحكومة من (14.3%) في عام 2009 إلى (12.3%) في عام 2012، كما انخفضت هذه النسبة في عام 2014/2013 إلى (11.11%)، حيث تشغل حالياً (3) سيدات منصب وزير من أصل (27) وزيراً في الحكومة الحالية التي يرأسها دولة الدكتور عبدالله النسور، وهي وزارات: التنمية الاجتماعية، والثقافة، والنقل، علماً بأن عدد الوزيرات كان متذبذباً خلال الفترة السابقة.
- تشغل سيدة واحدة فقط حالياً منصب أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة والتموين وبنسبة (3.7%) من إجمالي عدد الأمناء العامين للوزارات أل (27). وتشكل نسبة الإناث في الوظائف القيادية العليا برتبة أمين عام/ مدير عام مؤسسة حكومية ما نسبته (10%) من إجمالي عدد المعينين/ات في هذه المواقع والبالغ عددها (107) موقعاً.
- ارتفعت نسبة النساء العضوات في مجلس الأعيان من (10.9%) في عام 2009 إلى (13.0%) في عام 2012، وانخفضت إلى (12%) في عام 2013.
- ارتفعت نسبة النساء العضوات في مجلس النواب بشكل واضح وملموس من (6.4%) في عام 2009 إلى (12%) في كل من عامي 2012 و2013.
- انخفضت نسبة النساء اللواتي عملن في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات من (18.1%) في عام 2009 إلى (17.9%) في عام 2012.
- ارتفعت نسبة النساء العضوات في المجالس البلدية من (27.4%) في عام 2009 إلى (35.9%) في عام 2013.
- ارتفعت نسبة النساء في الأحزاب السياسية من (29.1%) في عام 2009 إلى (32%) في عام 2012.
- ارتفعت نسبة القاضيات من (6.2%) في عام 2009 إلى (15.5%) في عام 2012، وإلى (15.7%) في عام 2013.
- ارتفعت نسبة المحاميات من (20.7%) في عام 2009 إلى (22.2%) في عام 2012، وإلى (23.1%) في عام 2014.
- هذا بالإضافة إلى انخفاض نسب مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وفي المجالس واللجان المعنية برسم السياسات في مختلف القطاعات والمجالات، مما يفرض الحاجة إلى نشر وتجذير الثقافة المجتمعية المساندة لوصول المرأة إلى هذه المواقع.

الإحصاءات المتعلقة بالمرأة في الخدمة المدنية:[46]

أ- طلبات التوظيف والتعيين:

- بلغ عدد طلبات التوظيف التراكمية حتى نهاية عام 2013 ما مجموعه (293.642) طلباً من الجامعيين/ات وحملة دبلوم كليات المجتمع. وتشير البيانات؛ إلى أن نسبة الاناث المتقدمات بطلبات توظيف تشكل (75%) من إجمالي عدد المتقدمين/ات بطلبات التوظيف، منهن (54%) من الجامعيات و(21%) من حملة دبلوم كليات المجتمع الشامل، ويُعزى إقبال الإناث على الوظيفة العامة إلى عدة أسباب، منها: ملاءمة ظروف العمل ومجالاته، ومنحها مكاسب متساوية مع الذكور دون تمييز، بالإضافة إلى مراعاة الجوانب الفسيولوجية التي تمر بها المرأة (حمل، ولادة، رضاعة، العناية بالطفل...).

46 تقرير حول أبرز الإنجازات (الكمية والنوعية) المتعلقة بالمرأة في الخدمة المدنية خلال الفترة (2009- 2013)، ديوان الخدمة المدنية، نيسان/2014.

- كان عدد الإناث المتقدمات بطلبات توظيف لديوان الخدمة المدنية في عام 2009 (151460) سيدة، وبلغ عدد اللواتي تم تعيينهن (5530) سيدة أي بنسبة (3.7%). وارتفع عدد الإناث المتقدمات بطلبات التوظيف للديوان في عام 2013 ليصل إلى (220491) سيدة، وبلغ عدد اللواتي تم تعيينهن منهن (6256) سيدة أي بنسبة (2.8%).
- بلغ مجموع المعينين/ات خلال الفترة من عام (2009- 2013) ما مجموعه (47901) معيناً ومعينة، وبلغت نسبة الإناث (53%) من إجمالي المعينين/ات خلال تلك الفترة، كما تبين الإحصائيات أن نسبة الإناث المعينات خلال عام 2013 بلغت (56%) بينما بلغت نسبة الذكور المعينين (44%). ويلاحظ أن التعيينات تتوزع بالتساوي تقريباً بين الذكور والإناث، مع وجود أفضلية بسيطة لصالح الإناث. ويدل هذا على تطبيق مرتكزات وقيم الخدمة المدنية، والتي تركز على تكافؤ الفرص والعدالة والاستحقاق والجدارة والتنافسية دون تمييز بين الذكور والإناث.

ب- واقع القوى البشرية في الخدمة المدنية:

بلغ إجمالي عدد موظفي الخدمة المدنية مع نهاية عام 2013 (208.676) موظفاً وموظفة، وبلغت نسبة الإناث (44%) من إجمالي عدد الموظفين/ات. والمتتبع لنسبة الإناث إلى الذكور خلال الفترة ما بين عام (2009- 2013)، يرى أن الإناث يشكلن ما نسبته (45%) من إجمالي عدد الموظفين/ات، علماً بأن نسبة الموظفات العاملات في وزارتي التربية والتعليم والصحة أكبر من نسبة الموظفين الذكور، وهي من أهم المؤشرات الإيجابية في الواقع الوطني لتخطيط النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، كون معظم الإناث العاملات في هاتين الوزارتين هن في الوظائف التخصصية في الفئتين الأولى والثانية، حيث تشكل نسبة الإناث من المجموع الكلي لعدد الموظفين/ات (55%) في وزارة التربية والتعليم، و(52%) في وزارة الصحة، وفي باقي الوزارات (23%).

ج- التدريب والإيفاد في الخدمة المدنية:

خلال الفترة من عام (2009- 2013)؛ بلغت نسبة الإناث الموفدات في بعثات دراسية ودورات تدريبية خارجية ما قيمته (50%) من إجمالي عدد المبتعثين/ات والبالغ عددهم (4981)، وبما يتوافق مع الشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في عملية الإعلان عن برامج التدريب والابتعاث واختيار الموظفين/ات للالتحاق بها.

إجراء دراسة "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن":

أشارت دراسة "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"؛ التي نفذتها د. منى مؤتمن وفريق من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 2010، إلى مجموعة من النتائج المتصلة بواقع المرأة في السلطة التنفيذية، أبرزها:[47]

- بلغت نسبة الإناث الموظفات في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي شكلت عينة الدراسة (44.9%) من إجمالي عدد الموظفين/ات.
- كانت نسبة تمثيل الإناث وفق القطاعات على النحو الآتي: (30.7%) في قطاع التشريع والرقابة، و(7.6%) في قطاع الشؤون الدينية/ الإسلامية، و(17.5%) في قطاع النقل، و(18.9%) في قطاع الموارد الطبيعية، و(23.8%) في قطاع خدمات البنية التحتية والاتصالات، (29.5%) في قطاع المال، و(28.7%) في قطاع الاقتصاد، و(56.5%) في قطاع الموارد البشرية، و(49.8%) في قطاع الصحة والبيئة والعمل الاجتماعي، و(27.2%) في قطاع الثقافة والإعلام، و(26.4%) في قطاع الشؤون العامة.
- بلغت نسبة الإناث في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي شكلت عينة الدراسة، (17%) في الوظائف القيادية، و(46%) في الوظائف غير القيادية.
- بلغت نسبة الإناث حسب المستويات الإدارية المختلفة كما يلي: (10%) فقط في الوظائف الإدارية العليا، و(18%) في الوظائف الإدارية الوسطى، و(46%) في الوظائف الإدارية التنفيذية، أي أن نسبة الإناث تنخفض كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي باتجاه قمة الهرم وتزداد كلما انخفضنا في السلم الوظيفي باتجاه قاعدة الهرم، أي أن العلاقة عكسية، وذلك على عكس الذكور الذين ترتفع نسبتهم كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي وتنخفض نسبتهم كلما انخفضنا في السلم الوظيفي في المؤسسات الرسمية، أي أن العلاقة طردية.

صدور نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (30) لسنة 2013:

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على (نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (30) لسنة 2013)، ليبدأ تطبيقه على أرض الواقع منذ نشره بالجريدة الرسمية في (كانون الثاني/ 2013). والهدف من إقرار النظام يتمثل في؛ رغبة الحكومة بإيجاد إطار تشريعي يحدد آلية واضحة لهذا الغرض، ولتعزيز النزاهة والشفافية والعدالة في التعيين. ومن إيجابيات النظام؛ أن قرار التعيين في هذه الوظائف لا يتخذ من قبل شخص واحد، فهناك لجنة ومعايير للتقييم، وألزم النظام اللجنة الوزارية (المشكّلة لهذه الغاية) بتحديد ترتيب المرشحين/ات حسب متوسط نتائج تقييم مدروسة، لترسل للمرجع المختص ليقوم بدوره بالتنسيب لمجلس الوزراء بتعيين المرشح الحاصل على أعلى نتيجة في تقييم اللجنة وفقاً للتشريعات النافذة.

ولغايات المفاضلة بين المرشحين من خلال عمل اللجنة التي تقوم بإجراء المقابلات، أعطى النظام في مادته الثامنة الوزن الأكبر في عملية التقييم لمعيار المعرفة الفنية المتخصصة؛ الذي يشمل الخبرة في مجال العمل التخصصي المطلوب، وانسجام التخصص والدرجة العلمية للمتقدم لهذا النوع من الوظائف مع طبيعة الوظيفة، وخصص لذلك ما نسبته (50) بالمائة من العلامة النهائية. وحدد النظام ما نسبته (20) بالمائة لمعيار القدرات الإدارية والقيادية؛ الذي يشمل خبرة المتقدم/ة للوظيفة في المواقع القيادية أو الإشرافية، والخبرة في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة

[47] منى مؤتمن وآخرون، "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"/ دراسة كمية – نوعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2010.

البرامج والمشاريع، والقدرة على تحديد أولويات العمل واتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة، وما نسبته (20) بالمائة حددت لمعيار المهارات الذي يشمل؛ مهارات الاتصال والتفاوض، وإدارة الاجتماعات، ومهارات التفكير المنطقي والتحليلي، وإتقان اللغات والتكنولوجيا، كما خصصت نسبة (10) بالمائة لمعيار الانطباع العام.

علماً بأن صدور نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (30) لسنة 2013؛ والذي اعتمد آلية الإعلان عن الوظائف القيادية، وفتح المجال لمن تنطبق عليه شروطه (ذكوراً وإناثاً) للتقدم لإشغال هذه الوظائف وفق مبدأ الاستحقاق والجدارة والتنافسية يتيح مجالاً أكبر للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ولكن يبقى موضوع خروج العديد من الإناث من الخدمة المدنية حال بلوغهن المدة المقررة للإحالة على التقاعد، تحدياً حقيقياً أمام تقدمهن للمواقع القيادية المختلفة، حيث تفضل الغالبية منهن ولأسباب اجتماعية؛ التفرغ لأسرهن بعد بلوغهن المدة المقررة للتقاعد أو السن. علماً بان ديوان الخدمة المدنية ينوي تنفيذ دراسة خاصة حول هذا الموضوع.

تأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن:

تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بموجب القانون رقم (11) لعام 2012، وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، وعلى أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. وعلى الهيئة إن تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من إدارة وتنفيذ انتخابات نزيهة، حيادية، وشفافة، تستند على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون. وتتكون الهيئة من: مجلس مفوضين مؤلف من رئيس وأربعة أعضاء، يتم تعيينهم بإرادة ملكية سامية لمدة ستة أعوام غير قابلة للتجديد، ومن الجهاز التنفيذي الذي يديره الأمين العام الذي يتم تعيينه بقرار من قبل المجلس، ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. وتبلغ نسبة النساء حالياً (40%) ضمن مجلس مفوضي الهيئة، و(38%) في المواقع القيادية العليا في الهيئة، و(22%) من إجمالي موظفي/ات الهيئة. كما بلغت نسبة النساء في اللجان الانتخابية (11%) منهن رئيستان للجنتين انتخابيتين.

ويتولى مجلس مفوضي الهيئة وفقاً لأحكام المادة (12) من القانون المهام التالية: رسم السياسة العامة للهيئة، وتحديد تاريخ الاقتراع، وإقرار الجدول الزمني والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية وحياد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الناخبين/ات والمرشحين/ات وفق أحكام قانون الانتخاب؛ بما في ذلك إجراءات تدقيق سجلات الناخبين/ات وتحديثها وتنظيم الاعتراضات بشأنها، ونشر جداول الناخبين/ات وأسماء المرشحين/ات على الموقع الإلكتروني للهيئة وأي وسيلة نشر أخرى يحددها قانون الانتخاب، ووضع قواعد الحملات والدعاية الانتخابية وإجراءاتها ومراقبتها بمقتضى تعليمات تنفيذية، وتوعية الناخبين/ات بأهمية المشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك العمليات الانتخابية، وتعيين رؤساء وأعضاء أي لجان لازمة لتنفيذ العملية الانتخابية النيابية وفق ما يقتضيه قانون الانتخاب، واعتماد مواصفات كل من صندوق الاقتراع وأوراق الاقتراع والأختام الرسمية للجنة الاقتراع، ووضع أسس اعتماد مندوبي/ات المرشحين/ات في مراكز الاقتراع والفرز، واعتماد ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين/ات وأي مراقبين/ات محليين ودوليين للاطلاع على سير العملية الانتخابية النيابية ومراقبتها بمقتضى تعليمات تنفيذية، وتمديد مدة الاقتراع وفق أحكام قانون الانتخاب، ووضع تعليمات تنفيذية لنشر النتائج الأولية وتنظيم الاعتراضات وفق أحكام قانون الانتخاب، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات، وإصدار تقرير نهائي تفصيلي عن كل عملية انتخابية نيابية بجميع مراحلها، واقتراح مشروعات التشريعات اللازمة لعمل الهيئة....

وضع "خطة عمل استراتيجية للحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات":

بهدف تعزيز النهج التشاركي بين مختلف المؤسسات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز مشاركة المرأة الأردنية النوعية والمؤثرة في الحياة السياسية ووصولها إلى مواقع صنع القرار المختلفة وتمكينها من ممارسة حقها كمرشحة وناخبة وبرلمانية بكفاءة وفاعلية، فقد تم في شهر آب/ 2012 توقيع اتفاقية ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية". ويهدف المشروع إلى "زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والمحلية". وقد تم من خلال المشروع وضع "خطة عمل استراتيجية للحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات" من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات.

وركز الهدف الرئيس للخطة على: تعزيز مشاركة المرأة الناخبة والمرشحة في الانتخابات البرلمانية تحقيقاً لمحور المشاركة في الحياة العامة، وصولاً لصنع القرار وتجاوزاً للفجوة الملموسة في المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتعزيز النهج التشاركي بين جميع الجهات المعنية بتمكين المرأة سياسياً.

وقد تضمنت الخطة (5) أهداف استراتيجية؛ هي: تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وتحفيز الرأي العام على المشاركة وانتخاب المرأة، وتعزيز النهج التشاركي بين الجهات المعنية بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتعزيز أداء المرشحات ودعم المرشحات الكفؤات، وإشراك القاعدة والنخبة في العملية الديمقراطية، ودعم النساء الفائزات.

وقد أكدت الخطة على أن توظيف وسائط الإعلام بكفاءة وفاعلية لدعم مشاركة المرأة السياسية يسعى بشكل أساسي إلى توعية الرأي العام بأهمية مشاركة المرأة في كافة المجالات؛ ومنها العملية الديمقراطية، كما تنهض وسائط الإعلام بدور إيجابي في خلق صورة ناجحة وإيجابية للمرأة في وسائط الإعلام بصفتها شريكاً متكافئاً في المجالات كافة، وعنصراً أساسياً في مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات بحسب الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017).

الانتخابات النيابية الأردنية؛ 2013:

- بلغ عدد المرشحات في الانتخابات النيابية 2013؛ (121) سيدة بنسبة (17.3%) على مستوى المملكة، وحققت البادية أعلى نسبة ترشح للنساء، وصلت إلى (37%) بعدد (20) سيدة. وزيادة نسبة الترشح للنساء في البادية مردها تخصيص ثلاثة مقاعد إضافية على الكوتا لكل من

البادية الشمالية والوسطى والجنوبية إضافة إلى المقاعد أل (12) المخصصة أصلاً لمحافظات المملكة، وبذلك ترشح عن بدو الشمال (18) مرشحاً/ة (13) من الذكور و(5) سيدات، في حين ترشح (19) مرشحاً/ة عن بدو الجنوب (12) من الذكور و(7) من الإناث، وترشح (17) مرشحاً/ة عن بدو الوسط (9) من الذكور و(8) من النساء. وكانت أقل نسبة ترشح للنساء في إربد، حيث بلغت (5.6%) بعدد (6) سيدات في أربع دوائر من دوائر إربد التسعة، وبلغ عدد المرشحين/ات في إربد ذكوراً وإناثا (106). وبالنسبة للعاصمة بلغ عدد المرشحات (15) من بين (131) وبنسبة مشاركة للسيدات (11.4%). وترشحت عن محافظة الزرقاء (14) سيدة بنسبة (20%)، في حين بلغ عدد المرشحين/ات كافة في محافظة الزرقاء ذكورا وإناثا (67) مرشحاً ومرشحة. أما العقبة فبلغت نسبة ترشح النساء فيها (25%) وبعدد (6) سيدات من بين (24) مرشحاً ومرشحة. وترشحت عن محافظة الطفيلة كذلك (6) سيدات بنسبة (20%). وفي الكرك ترشحت (18) سيدة بنسبة (17%)، في حين بلغ عدد المرشحين/ات بشكل عام (101) مرشحاً ومرشحة. أما في المفرق؛ فترشحت (5) سيدات بنسبة (27.7%). وفي جرش ترشحت (3) سيدات بنسبة (11.5%). وترشحت أيضاً في عجلون (10) سيدات بنسبة (27.7%). في حين ترشحت (4) سيدات في مادبا بنسبة (13.75%). وترشحت (9) سيدات في البلقاء بنسبة (18.3%). وبالنسبة لمعان ترشحت فيها (5) سيدات، وخلت دائرتها الأولى من النساء، في حين ترشحت سيدة واحدة عن الدائرة الثانية و(4) سيدات عن الدائرة الثالثة. وتُعد جميع المرشحات من مختلف المحافظات فائزات بالفعل بمشاركتهن وممارستهن لحقهن الانتخابي، كما أن الناخبات وخاصة الشابات منهن شكلن العنصر الأهم في إحداث التغيير وزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان.

- وصول (18) امرأة إلى قبة البرلمان (15) منهن بالكوتا و(3) تنافسياً وفقاً لنتائج الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2013، أي ما نسبته (12%) من إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب وهو (150) عضواً (ذكوراً وإناثاً)، مما يُعد مؤشراً على أن الأردن يتقدم بخطوات راسخة وثابتة نحو المشاركة الحقيقية للنساء في الحياة السياسية. ويعتبر ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان إنجازاً؛ وخاصة الاختراق الذي تم إحرازه بالدائرة الخامسة في محافظة العاصمة بحصول امرأة على المركز الأول، وحصول امرأة ثانية في محافظة جرش والمخصص لها أربعة مقاعد، على المركز الرابع بالتنافس، وهي سيدة صاحبة تجربة برلمانية سابقة دخلتها بالكوتا. كما أن وصول هؤلاء النساء تنافسياً يُعد مؤشراً ودليلاً على تحرر بعض أصوات النساء من السيطرة الذكورية، وعلى تراجع محمود للعادات والتقاليد المناهضة للنساء، وتأكيداً على وعي عام بأهمية وجود النساء في الحياة السياسية، وعلى أهمية ودور البرامج البناءة والواقعية في تأثيرها على قرار الناخبين/ات. وبفوزهن في الانتخابات النيابية 2013؛ فقد تخطت الفائزات الجزء الأسهل؛ فأمامهن الآن مسؤوليات وطنية وملفات ساخنة، وقائمة من المطالب النسائية التي توافقت عليها مؤسسات المجتمع المدني خاصة النسائية منها؛ وجميعها تحتاج إلى العمل الجاد تحت قبة البرلمان، فأداؤهن الرقابي والتشريعي سيرصده الناخبون والناخبات وسيكون مقياس نجاحهن في مواقع صنع القرار.
- في ما يتعلق بجهود الهيئة المستقلة للانتخابات تجاه إدارة العملية الانتخابية، فالهيئة على الرغم من حداثتها، تمكنت من النهوض بمسؤولياتها بهذا الوقت القصير. كما صدرت نتائج التقارير في رصد مسار العملية الانتخابية التي أعلنها المراقبون الذين يمثلون جهات محلية وإقليمية ودولية مثل؛ راصد، ونزاهة، والشبكة الديمقراطية، والأوربية..غيرها. والمناخ الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير هو ما مكن هذه الجهات من إطلاق تقاريرها النزيهة واطلاع الرأي العام عليها، وهذا مؤشر جيد على الإصلاح والتغيير باعتبارها استحقاقات للحياة الديمقراطية.
- أما في ما يتعلق بتمثيل النساء في مجلس الأعيان؛ فقد بلغ عدد من تم تعيينهن في عام 2013 (9) سيدات من أصل (75) عضواً، أي بنسبة (12%) من إجمالي أعضاء مجلس الأعيان (ذكوراً وإناثاً). وقد تميزن بأنهن من القيادات النسائية التي تركت بصمات لها تأثير في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، فجميع العضوات التسع اللواتي دخلن مجلس الأعيان، هن من رحم الحركة النسائية، ما يشكل إضافة نوعية أخرجت تمثيل النساء من كونه مجرد عدد ونسبة؛ إلى سيدات قادرات على إحداث أثر وتغيير بالقوانين والسياسات التي تمس مصالح المرأة وتسهم في تمكينها.
- وحول الخطوات القادمة؛ ستقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات بإنشاء مكتب تنسيقي، للاتفاق مع العضوات تحت قبة البرلمان على آلية تعاون مشتركة واضحة، بحيث تتجه نحو عمل مؤسسي مشترك يخدم القضايا المعنية بتحقيق العدالة النوعية وتمكين المرأة.

الانتخابات البلدية الأردنية؛ 2013:

- تم اعتماد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات الذي قامت اللجنة الوطنية بتأسيسه منذ عام 2010، والذي يضم ممثلين/ممثلات عن مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بالانتخابات والتمكين السياسي للمرأة، كجهة رقابية وطنية محلية على الانتخابات البلدية من قبل وزارة البلديات. وذلك انسجاماً مع أهمية المشاركة في الانتخابات البلدية وأهمية انخراط النساء في العمل البلدي، لاسيما وأن عمل البلديات هو الذي يدفع بالمجتمعات نحو التطوير والتغيير المنشود.
- تم ضمن "مشروع تعزيز الدور القيادي والمشاركة السياسية"؛ الذي نفذته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنفيذ حملة إعلامية مكثفة شملت جميع محافظات المملكة، بدأت بتاريخ (2013/8/18) وانتهت بتاريخ (2013/8/30). وقد اشتملت الحملة الإعلامية على توقيع اتفاقيات مع عدة شركات إعلامية؛ الاتفاقية الأولى لبث رسائل خلوية عبر الهاتف المحمول وإرسال رسائل إلكترونية عبر البريد الالكتروني لمجموعات بريدية في محافظة عمان العاصمة ومختلف محافظات المملكة، والاتفاقية الثانية تهدف إلى إنتاج تنويهات إذاعية وبثها في عدة محطات إذاعية، والاتفاقية الثالثة تتعلق بتصميم وطباعة وتركيب وفك يافطات إعلانية لحث النساء على المشاركة في الانتخابات كناخبة ومرشحة في جميع محافظات المملكة. كما تم التعاون مع الفريق الإعلامي الذي يعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لنشر أخبار الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، وتم مشاركة العديد من أعضاء الائتلاف في برامج تلفزيونية وإذاعية، وتعاونت اللجنة الوطنية مع العديد من المواقع الإلكترونية لنشر شعارات الحملة المصورة وأخبار الائتلاف. كما تم توفير

المعلومات الخاصة بالبلديات على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية وصفحة اللجنة الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"، إضافة إلى نشر السير الذاتية الخاصة بالمرشحات على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ www.women.jo.

- قام "الفريق الوطني للتدريب" الخاص بالائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، والذي يشمل (13) مدرباً ومدربة مؤهلين، بعقد سلسلة من ورش العمل التدريبية للمرشحات، والتي شملت مناطق الوسط والشمال والجنوب، وبواقع (12) دورة تدريبية على مدار ثلاثة أيام.
- وفقاً للناطق الرسمي للانتخابات البلدية؛ بلغ عدد المترشحات لرئاسة البلديات (6) مترشحات. كما بلغ عدد المترشحات لعضوية المجالس البلدية ما يقارب (500) مترشحة توزعن على جميع محافظات المملكة. وبذلك بلغت نسبة ترشح النساء للانتخابات البلدية الأردنية 2013؛ (16%) من مجموع المرشحين/ات البالغ عددهم (3040) مرشحاً ومرشحة، على الرغم من أن قانون البلديات الحالي أعطى المرأة كوتا بنسبة (25%) من مجموع مقاعد المجالس البلدية في المملكة.
- في ما يتعلق بنتائج الانتخابات البلدية الأردنية لعام 2013 (وحسب وزارة الشؤون البلدية)؛ بلغ عدد النساء اللواتي فزن عن طريق الكوتا النسائية (المقاعد المخصصة للنساء) (297) سيدة. أما عدد الفائزات عن طريق (التنافس) فقد بلغ (51) سيدة. وبذلك بلغ عدد السيدات عضوات المجالس البلدية (348) سيدة، يشكلن ما نسبته (35.9%) من إجمالي عدد أعضاء المجالس البلدية في المملكة (ذكوراً وإناثاً).

إعداد الخطة الاستراتيجية لشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات" للأعوام (2009-2011) و(2014- 2016):

لقد تم إطلاق شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات"، تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة بتاريخ (2008/10/27)، بالتعاون بين برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية (LGDP) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني (JNFW). وقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية لشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات" للأعوام (2009-2011) وفق منحى تشاركي.

وقد انطلقت الخطة الاستراتيجية لشبكة "نشميات" من مجموعة من المنطلقات الرئيسة، أبرزها:

- دراسة واعتماد احتياجات وتوقعات السيدات عضوات المجالس البلدية في الأردن كركيزة أساسية لبناء الشبكة، من أجل تقديم برامج وأنشطة وخدمات نوعية مميزة تناسب الجهات المستفيدة أو متلقي الخدمة.
- أهمية التمكن من الاستجابة بسرعة وبدقة على استفسارات الجهات المستفيدة/ متلقي الخدمة، والحفاظ على قنوات تواصل مفتوحة معهم والفوز برضاهم، مما يساعد على تحسين مستوى البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الشبكة.
- ضرورة تطوير منهجية عمل تدعم البناء المؤسسي للشبكة، وتطوير قدرات الموارد البشرية اعتماداً على نقاط القوة والثغرات التي تم تحديدها في الهياكل القائمة، لتعزيز الحاكمية الرشيدة والقيادة، والتواصل، وتحسين الأداء داخل الشبكة وداخل المجالس البلدية.
- زيادة الوعي لدى عضوات الشبكة بمفهوم إدارة المعرفة، والإيمان بضرورة إيجاد استراتيجية فعالة لإدارة المعرفة في الشبكة، والالتزام بتفعيلها وإدامتها.
- أهمية بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشبكات الأخرى ذات الأهداف المشابهة: الرسمية والأهلية؛ محلياً وعربياً ودولياً.
- نتائج ورشات العمل التي تم تنظيمها لعضوات المجالس البلدية في الأقاليم الثلاثة: وعددها ثماني ورشات، حضرتها (144) امرأة بنسبة (69.2%) من إجمالي عضوات المجالس البلدية.
- نتائج تحليل واقع المرأة في المجالس البلدية (نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص).

ويمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية لشبكة "نشميات"، على النحو الآتي:

1. تبادل المعارف والخبرات والتجارب وأفضل الممارسات حول القضايا التي تهم النساء في المجالس البلدية ومشاركتها مع الآخرين.
2. تمكين النساء في المجالس البلدية وبناء قدراتهن وتنميتهن مهنياً لتجويد أدائهن.
3. إتاحة الإمكانية والفرص لوصول عضوات الشبكة لمصادر المعلومات المفيدة لهن.
4. العمل كأداة فاعلة للتواصل والتشبيك الداخلي والخارجي بين النساء في المجالس البلدية وبين المهتمين بقضايا المرأة بعامة.
5. السعي لتحقيق التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الفاعل للموقع الإلكتروني للشبكة في تحقيق أهدافها.
6. توفير موجهات وأدلة عملية لمساعدة النساء عضوات المجالس البلدية في تفعيل أدوارهن.
7. تعزيز النهج التشاركي في استثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: البشرية والمعرفية والتقنية والمالية، وتوظيفها لمساعدة الشبكة على الارتقاء بمستوى أداء النساء في المجالس البلدية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً.

وانسجاماً مع ما ورد ضمن محور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة المتضمن في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)؛ بخصوص أهمية رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في رئاسة وعضوية المجالس البلدية في المملكة، ونظراً لأن شبكة "نشميات" تقع ضمن اللجان والشبكات وفرق العمل التي تعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، فقد تم إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية لشبكة "نشميات" لعضوات المجالس البلدية للأعوام (2014- 2016)، وتم عرض أبرز ملامح الخطة الاستراتيجية في اللقاء الذي تم تنظيمه بحضور عضوات المجالس البلدية يوم الأربعاء الموافق (2013/11/27)؛ وعددهن (348) سيدة؛ وذلك في ضوء نتائج الانتخابات البلدية لعام 2013؛ وهن يمثلن ما نسبته (32.5%) من إجمالي أعضاء المجالس البلدية في المملكة (ذكوراً وإناثاً). كما تم تطبيق "استمارة حصر الاحتياجات المعرفية والمهاراتية والإدارية ذات العلاقة بموقع السيدات عضوات المجالس البلدية ومهامهن في المجلس البلدي"، من خلال تنفيذ أنشطة فردية وجماعية في أثناء اللقاء، وتم تعديل وتحديث الخطة الاستراتيجية في ضوء التغذية الراجعة من قبلهن.[48]

[48] الخطة الاستراتيجية لشبكة "نشميات" لعضوات المجالس البلدية للأعوام (2009-2011) و(2014- 2016). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2009. 2013.

تضمين محور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):
لقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) محوراً خاصاً تناول التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة. ويهدف هذا المحور بشكل عام إلى: إتاحة فرص أفضل وأكثر عدالة لضمان مشاركة المرأة الفاعلة ووصولها بشكل تدريجي مدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (30%) كحد أدنى في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعيّنة. وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في السلطة التشريعية (مجلسي الأعيان والنواب).
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في السلطة القضائية والمهن القانونية بمختلف مستوياتها.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المناصب القيادية في السلطة التنفيذية.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في رئاسة وعضوية المجالس البلدية.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في مجالس الإدارة والمناصب القيادية وكوادر مؤسسات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المناصب القيادية وفي عضوية منظمات المجتمع المدني.

ح- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة في الأردن

(أ) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:[49]

مرجعية اللجنة:
جاء إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كهيئة شبه حكومية بتاريخ (1992/3/12) بقرار من رئاسة الوزراء وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، تقديراً لدور المرأة وتعبيراً عن استجابة الأردن لاحتياجات المرأة والمجتمع، وتأكيداً على جدية التزام الأردن بتنفيذ سياساته وتعهداته الوطنية والعربية والدولية، بما فيها الالتزام بإيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء.
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ (1996/9/21)، تُعد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية في ما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وعلى كافة الجهات الرسمية الاستئناس برأيها قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك، وتَرفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
وقد قامت اللجنة الوطنية بافتتاح مكاتب ارتباط لها في محافظات المملكة، حيث شملت المرحلة الأولى، محافظات: اربد، المفرق، عجلون، مادبا، الكرك، والعقبة.

رؤية اللجنة:
لجنة فاعلة ذات نهج تشاركي، تسعى لضمان حقوق المرأة، وتشكل مرجعية للمعنيين/ات بقضاياها. تعمل كمرصد وطني لمتابعة وتقييم أوضاع المرأة الأردنية، وكمحفز لإنتاج المعرفة ونشرها، وكبيت خبرة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، سعياً للارتقاء بواقع المرأة والوصول إلى مجتمع تسوده العدالة النوعية وتكافؤ الفرص والشراكة في التنمية المستدامة.

رسالة اللجنة:
القيام كلجنة شبه حكومية تُعد المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، بانتهاج منحى تشاركي وبناء الشركات الفاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون المرأة وقضاياها، وممارسة دور وطني متعدّد الأبعاد، يشمل:

- العمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها وتمكينها في مختلف المجالات.
- إحداث تغييرات إيجابية ملموسة في أوضاعها وتطويرها.
- إزالة أي من أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية، وتطوير التطبيقات والممارسات لتحقيق العدالة والمساواة.
- المحافظة على الإنجازات التي حققتها المرأة والحقوق الممنوحة لها بموجب الدستور وتعظيمها، وتحقيق مشاركتها الفاعلة والمتساوية مع الرجل في مجالات الحياة كافة.

شعار اللجنة:
الالتزام بالكرامة والحقوق الإنسانية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

قيمها الرئيسة:
الصدق والأمانة، الانتماء والإخلاص، المبادرة والمثابرة، العمل بروح الفريق، الشفافية والمساءلة، الثقة والمشاركة، والإبداع والتميّز.

موجّهات عملها:
- مبادئ الدستور الأردني.

[49] التعريف بالهوية المؤسسية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الطبعة الثانية المنقحة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تشرين الأول/2013.

- مبادئ حقوق الإنسان.
- الرؤية الملكية الشمولية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للأردن ودور المرأة في بنائه.
- توجيهات ومبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله الهادفة للارتقاء بالمرأة وتمكينها.
- التوجيهات والأطر العامة التي حددتها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، والرؤية المستقبلية للمرأة المتضمنة فيها.
- خطابات العرش السامي في افتتاح دورات مجلس الأمة، وكتب التكليف السامي والردود عليها.
- أولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها كما يتوافق عليها المجتمع، استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة.
- التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل ومخرجات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية.
- الصلاحيات المناطة باللجنة في قرار تأسيسها والقرارات اللاحقة ونظام اللجنة.

مهمات اللجنة ومسؤولياتها:

1. وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة.
2. دراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة، للتأكد من عدم وجود تمييز ضد المرأة فيها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. اقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة، وتحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات.
4. متابعة تطبيق القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ السياسات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.
5. تشكيل الشبكات والفرق العاملة مع الأمانة العامة للجنة، للعمل معها في تحقيق أهدافها.
6. تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات وتفعيل النشاطات على المستويات المحلية والعربية والدولية.
7. المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستشارية التي تشكلها الحكومة في ما يتصل بقضايا المرأة.
8. تمثيل المملكة في الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة.
9. إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وتحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، ودراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذها وإيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

هيكلية اللجنة الوطنية:

- تضم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عضويتها (22) شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، وشخصيات وطنية بارزة (المرفق رقم 2).
- تعمل الأمانة العامة للجنة الوطنية وفق منحى تشاركي، وقد قامت استناداً إلى مهماتها ومسؤولياتها بتشكيل العديد من الفرق واللجان والشبكات المتخصصة التي تتعاون معها في تحقيق أهدافها الوطنية، وهي: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية (المرفق رقم 3)، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية (المرفق رقم 3)، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي، وشبكة النساء عضوات المجالس البلدية "نشميات"، وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وشبكة شباب "شمعة"، والشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ولجنة الأحزاب السياسية والمرأة، واللجنة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1325) "المرأة والأمن والسلام"، واللجنة التوجيهية للإنصاف في الأجور، والفريق الوطني لحماية عاملات المنازل، والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات (المرفق رقم 4).

من أبرز جهود اللجنة الوطنية في مجال دمج النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، ما يأتي:

- بناء نواة قاعدة بيانات في اللجنة الوطنية حول البرامج المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في القطاع الرسمي.
- إجراء دراسة "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن."
- تعزيز التوجه نحو الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، ويشمل:
  - نشر الوعي والتدريب على الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.
  - إطلاق ومتابعة مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً).
- تنفيذ مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة، والذي شمل بالإضافة إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: وزارة العمل، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دائرة الإحصاءات العامة، ومجموعة نُقل/القطاع الخاص.

تم تضمين محور دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية؛ ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، والذي يشمل الأهداف الآتية:

- مراجعة التشريعات لتنقيتها مما يشوب العدالة والمساواة، وتحديثها بما يناسب متطلبات المجتمع التشريعية ويحمي الحقوق الدستورية ويحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة بعدالة، وتحديثها باعتماد الدراسة العلمية المعمقة وبمواكبة التطورات والمستجدات وأفضل الممارسات.
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات الوطنية بمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة بعدالة، وبمواكبة التطورات والمستجدات وأفضل الممارسات.

وضعت اللجنة في إطار خطتها التنفيذية ضمن برنامج دعم المؤسسات والبرامج التنموية للعامين (2013-2014)، الآتي:

- إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل لتنمية كفايات التخطيط الاستراتيجي المستجيب للنوع الاجتماعي لدى الوزارات والمؤسسات المعنية.
- بناء قدرات عضوات الأمانة العامة في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والموظفات في مكاتب اللجنة الوطنية في المحافظات الستة، والشبكات العاملة معها (اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية وشبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية) في مجالات تتصل بدمج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة والمتابعة والتقييم.

(ب) الوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية:

أظهرت دراسة تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن: التي أجرتها د. منى مؤتمن وفريق الدراسة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة[50] أن (18) وزارة ومؤسسة وجهة حكومية لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة (مهما كان مستواها التنظيمي أو شكلها الوظيفي)؛ وهي وزارات: الصحة، والعدل، والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والعمل، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، والتخطيط والتعاون الدولي، والخارجية، والزراعة، والتربية والتعليم، إضافة إلى مؤسسة الإقراض الزراعي، ومؤسسة التدريب المهني، ودائرة الإحصاءات العامة، ودائرة العطاءات الحكومية، وديوان الخدمة المدنية، والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، والقوات المسلحة/هيئة الأركان، وقوات الدرك (المرفق رقم). وبذلك، شكلت الجهات الحكومية التي لديها هذه الوحدات ما نسبته (22.22%) من إجمالي الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، أي أن المؤسسات الحكومية التي لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة (مهما كان مستواها التنظيمي أو شكلها الوظيفي) تصل نسبتها إلى أقل من ربع المؤسسات الحكومية المشكلة للقطاع الرسمي في الأردن. وهذا واقع متواضع ينبغي العمل المنظم لتطويره بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمؤسسات الحكومية كافة: وزارات ودوائر ومؤسسات. وقد أشارت نتائج الدراسة بشكل عام، ومن خلال استعراض مصفوفة رصد إنجازات وفعاليات ونشاطات المؤسسات الرسمية بشأن تنمية وتطوير المرأة وتمكينها في الحياة العامة، وهي (الوزارات، والدوائر والمؤسسات والمراكز الحكومية) التي لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة، أن الفعاليات والأنشطة التي أشارت أكثر من (50%) من إجمالي المؤسسات الحكومية التي استجابت للجانب النوعي من الدراسة وعددها (18) جهة حكومية على أنها تدخل ضمن اهتماماتها الرئيسة وفي نطاق أعمالها ومهامها، كانت مرتبة تنازلياً على النحو الآتي: وجود مهام عمل للوحدة تتناول قضايا المرأة وتنميتها وتمكينها، وعلاقة الشراكة والتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ وعضوية شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، واستهداف المرأة في السياسات والخطط والبرامج والأنشطة وورش العمل، وفعاليات وأنشطة في مجالات: تمكين المرأة وتعليمها وتدريبها وتأهيلها مهنياً، وبناء الكفاءة المؤسسية والفردية فيما يتعلق بقضايا المرأة، ومأسسة الوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي، والعمل على الإفادة من خبرات المرأة، ودمج النوع الاجتماعي مفهوماً وتخطيطاً في البرامج والمشاريع، والعلاقات الثنائية والتعاونية والمشاركة والتشبيك مع المنظمات والمؤسسات النسائية، والمرأة والفقر والتشغيل، والحقوق الإنسانية والمرأة.

(ج) قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة:

حرصاً على تعزيز الوعي الإحصائي لاستخدام الرقم واستخلاص المعلومة، ونشر البيانات بشكل عام وبيانات النوع الاجتماعي بشكل خاص، أنشأت دائرة الإحصاءات العامة في عام (2005) قسم إحصاءات النوع الاجتماعي، بهدف إعداد وتوفير بيانات إحصائية خاصة بالنوع الاجتماعي (سكانية، اجتماعية، ديموغرافية، اقتصادية...الخ)، وتتضمن مهامه: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي، وإجراء الدراسات والأبحاث والمشاركة في تنفيذ البرامج التدريبية وحضور الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتوعية مستخدمي البيانات بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراتها في مختلف قضايا التنمية، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، ومراجعة التقارير الدولية الصادرة عن الأردن، والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وتوفير المؤشرات الجندرية التي تطلبها. وقد أولت دائرة الإحصاءات العامة أهمية خاصة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي والتوسع في نشرها، لتقصي مختلف أشكال الفجوات النوعية السائدة والتعرّف على مدى تأثير هذه الفجوات في مسار التنمية المجتمعية المستدامة. وأصدرت كتيباً في (عام 2008) بعنوان "المرأة والرجل في الأردن في أرقام" وباللغتين العربية والإنجليزية، يعرض قضايا النوع الاجتماعي والتنمية بالرقم والشكل البياني المعبر، ويبرز أهم الفجوات النوعية وفقاً لمحاور عدة، مثل: السكان، والأسر، والحالة الزواجية، والتعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة السياسية، والهجرة، والشباب، والمسنين، والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة، والفقر. وأصدرت كتيبات مماثلة في عامي 2010 و2012، وتُشكل المعلومات الواردة في هذا الكتيبات التي تم نشرها وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة قاعدة بيانات للنوع الاجتماعي، تُفيد المهتمين بقضايا المرأة والرجل من مخططين/ات وباحثين/ات ومعنيين/ات، ومستخدمي/ات ومنتجي/ات البيانات على المستويين الرسمي والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبما يُساعدها في إعداد دراساتها وخططها وتقاريرها الوطنية. ومن إنجازات القسم: إعداد قاعدة مؤشرات المرأة الأردنية، ودراسة محددات دخول المرأة في سوق العمل الأردني، وإعداد نظرة جندرية على مسح فرص العمل المستحدثة ومسح استخدام تكنولوجيا المعلومات من المنازل...

(د) لجنة المرأة وشؤون الأسرة في مجلس النواب:

تم تشكيل لجنة المرأة وشؤون الأسرة في مجلس النواب بموجب النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013/ المادة (40)؛ التي تنص على أن المجلس ينتخب في بدء كل دورة عادية أعضاء اللجان المختلفة ومن ضمنها؛ لجنة المرأة وشؤون الأسرة. وبموجب المادة (60) من النظام ذاته؛ أنيطت بلجنة المرأة وشؤون الأسرة المهام التالية: دراسة القوانين والأمور المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة والطفل، ومتابعة السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، ومتابعة برامج الأمومة والطفولة والرعاية الاجتماعية.

[50] منى مؤتمن وآخرون، "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"/ دراسة كمية – نوعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2010.

(هـ) لجنة المرأة في مجلس الأعيان:
جاء تشكيل لجنة المرأة في مجلس الأعيان انطلاقاً من أن وجودها سيسهم في دراسة القوانين من زاوية إنصاف حقوق النساء، وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً وارتياحاً ليس فقط من الأعيان النساء؛ بل من المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة أيضاً. وتناط بلجنة المرأة وفقاً للنظام الداخلي لمجلس الأعيان لسنة 2014/ المادة (30) المهام التالية: دراسة القوانين والأمور والاقتراحات المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة والطفل، ومتابعة السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، ودراسة السياسات والقرارات الحكومية المتعلقة باختصاص عمل اللجنة.

(و) استراتيجية دمج ومأسسة النوع الاجتماعي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:
تم وضع استراتيجية تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي في أعمال المؤسسة المالية والإدارية والتأمينية، وتم وضع خطة عمل تنفيذية لهذه الاستراتيجية، ليصار إلى تطبيقها خلال الفترة الزمنية (2014-2015). وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على الأهداف التالية: التهيئة الإدارية وبناء قدرات أعضاء فريق النوع الاجتماعي، وتدقيق النوع الاجتماعي في المؤسسة، وإنشاء قاعدة بيانات جندرية (داخلية وخارجية)، ونشر وتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسة، ومأسسة النوع الاجتماعي.

ط- مجال حقوق الإنسان للمرأة

دور المركز الوطني لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق المرأة:
المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ هو مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بموجب القانون رقم (51) لسنة 2006 بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، إلى جانب الاستقلال التام في ممارسة كافة الأنشطة والفعاليات الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان. وباشر المركز أعماله في الأول من حزيران لعام 2003. ومنذ ذلك التاريخ وهو يسعى إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة في الأردن، وقام بإنشاء وحدة حقوق المرأة في (2010/5/1)، حيث تتولى هذه الوحدة مهام الاطلاع والمتابعة الدائمة لواقع حقوق المرأة وممارساتها في المملكة برصد وتسجيل وتنظيم المعلومات الخاصة بهذه الحقوق، إضافة الى مهام استلام الشكاوى والتظلمات وطلبات المساعدة من النساء والهيئات النسائية بمختلف الوسائل، ودراستها وتبويبها وتصنيفها وتحديد سبل التعامل معها سواء بالإحالة إلى الجهات المختصة أو المعالجة المباشرة، بالتعاون والتنسيق مع وحدات المركز المعنية وبالذات مع وحدة متابعة وإنهاء حالات التجاوز، كما تتولى الوحدة المساهمة في تعزيز حقوق المرأة بمختلف الوسائل، بما فيها العمل مع المؤسسات الحكومية والهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس، ودراسة كافة التشريعات الوطنية ذات العلاقة وتطويرها من أجل حماية وتعزيز حقوق المرأة. ونظراً لخصوصية العلاقة بين المرأة والطفل؛ تتولى هذه الوحدة حماية وتعزيز حقوق الطفل.

حماية وتعزيز حقوق المرأة:
يتم استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة وتوثيقها وتضمينها في التقرير السنوي للمركز والتحقق منها لمعالجة اي تجاوزات او انتهاكات تتعرض لها المرأة، ومتابعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية بما في ذلك تسويتها او إحالتها إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية أو المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة آثارها. وللمركز أن يطلب أي معلومات أو بيانات أو إحصاءات لازمة لتحقيق أهدافه من الجهات ذات العلاقة، وعلى هذه الجهات إجابة طلب المركز دون إبطاء أو تأخير، ولسرعة متابعة الشكاوى مع الجهات ذات العلاقة أنشا المركز شبكة ضباط ارتباط من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية. ومن الجدير بالذكر، أنه يتم استقبال الشكاوى من النساء أنفسهن أو غيرهم من خلال المقابلة الشخصية أو الفاكس أو البريد الالكتروني أو الصحف المحلية أو الخط الساخن. ولتخفيف معاناة السفر على النساء أنشأ المركز شبكة محامين/ات من ضباط الارتباط في كافة محافظات المملكة، وقام المركز بتدريبهم على رصد شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان بما فيهم النساء بهدف تلقي الشكاوى من المواطنين ومعالجة انتهاكات حقوقهم. وفي ما يتعلق بعدد الشكاوى المتعلقة بحقوق المرأة التي استقبلها المركز الوطني لحقوق الإنسان وتابعها خلال الفترة (2004-2011)، فقد بلغ عددها (1091) شكوى تُمثل ما نسبته (41%) من إجمالي عدد الشكاوي، كما بلغ عدد طلبات المساعدة المقدمة من النساء لنفس الفترة (725) طلباً تُمثل ما نسبته (45%) من إجمالي طلبات المساعدة التي استقبلها المركز الوطني لحقوق الإنسان خلال نفس الفترة (المرفق رقم 22).
- ولغايات تعزيز حقوق المرأة؛ فقد تم إجراء الدراسات والبحوث القانونية والسياسية والاجتماعية والفكرية، وإعداد المطبوعات الدورية وغير الدورية المتعلقة بحقوق الإنسان بعامة مع الإشارة إلى حقوق المرأة بخاصة، وأهمها: حق المرأة الريفية في الغذاء، ودراسات حقوق الإنسان في الأردن: مدخل ببلوغرافي، واستطلاع الرأي العام حول حقوق الإنسان في الأردن، واستطلاع طلبة الجامعة حول تعريف العنف ضد المرأة، وإصدار مجموعة من المطويات تناولت الموضوعات التالية: حماية النساء من العنف مسؤولية من؟ والعنف ضد المرأة في الاتفاقيات الدولية، والعنف ضد المرأة في المواقع الإلكترونية، والتحرش الجنسي جريمة ضد الأخلاق والآداب العامة، وحقوق الطفل.
- قام المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ بإصدار العديد من التقارير التي تتعلق بتعزيز وحماية حقوق النساء، أبرزها: ستة تقارير دورية حول أوضاع الأطفال المجردين من حريتهم في مؤسسات الدفاع الاجتماعي، والتقرير الدوري الأول حول أوضاع المسنين في المملكة، وعمل الأطفال من منظور حقوق الإنسان.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم، للعمل على تدريس حقوق النساء في مستويات التعليم المختلفة، من خلال إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والمرأة ضمن المناهج المدرسية.

إعداد التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن:

يتم إعداد التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن، حيث يتناول كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأخرى الأكثر عرضة للانتهاك كحقوق المرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة. ويتناول التقرير في جزئية حقوق المرأة والتطورات والمستجدات والتحديات والتطلعات على الساحة الوطنية والدولية من جانب التشريعات والسياسات والممارسات، وما رصده المركز الوطني من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر بأن التقرير السنوي يتم رفعه إلى جلالة الملك والحكومة ومجلس الأمة والمجتمع المدني، وقد قدم المركز الوطني لحقوق الإنسان لغاية تاريخه (8) تقارير.

تنفيذ البرامج التدريبية والورش التوعوية بحقوق المرأة:

تم تنفيذ البرامج والندوات والأنشطة ذات الطابع التوعوي في مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع فئات المجتمع وفي جميع مناطق المملكة، حيث أن أغلب الدورات العامة والمتخصصة في مجالات حقوق الإنسان تتناول حقوق المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، أهمها: التوعية باتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لزواج الأردنيات من أجانب، والتعريف بحقوق الفتيات المعنفات، وحقوق المرأة الريفية، وإدماج المرأة ذات الإعاقة في الحياة العامة والسياسية، وإزالة العوائق التي تمنع مشاركة الأشخاص المعوقين في الحياة العامة، والتحقيقات المتعلقة بالمرأة المعنفة، والمسؤولية الاجتماعية تجاه كبار السن مع التركيز على المرأة المسنة، وآليات حماية المرأة والطفل اللاجئ، والأهلية القانونية للأشخاص المعوقين، وحقوق العاملات في المهن الإدارية المساعدة، وحقوق المرأة في الإرث، وحماية الأطفال من العنف الأسري، والتعريف بالاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة.

إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة:

تم إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة ضمن الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لحقوق الإنسان في شهر آذار لعام 2012، ويهدف إلى إيجاد آلية مؤسسية متخصصة لرصد ومتابعة أوضاع حقوق المرأة في الأردن بالتعاون والتنسيق التام مع كافة الأطراف ذات العلاقة سواء أكانوا من واضعي السياسات أو منفذيها، للمساهمة في إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة ومتابعة تنفيذها. ويتناول المرصد حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية والعديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بحقوق المرأة؛ المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء الصادرة من المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، والتقارير الدورية والوطنية المتعلقة بحقوق المرأة. ويحتوي على تقارير متعلقة بالرصد الميداني الذي يقوم به المركز الوطني، وتحليل شكاوى المرأة التي استقبلها المركز وتابعها، من حيث أهم حقوق المرأة المنتهكة وآلية ورود شكاوى المرأة ونسبتها حسب المحافظات والجنسية. علماً بان هذا المرصد؛ هو نتاج أحد البنود التي وردت في مذكرة التفاهم الخاصة بمجابهة العنف ضد المرأة؛ ما بين المركز الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، وإدارة حماية الأسرة، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. ويقوم المركز بالتوقيع على مذكرات التفاهم مع الجهات المعنية لغايات التشبيك والتنسيق معها، ولرفع سقف الحماية القانونية والاجتماعية لقضايا المرأة والطفل بهدف إيجاد آلية مؤسسية. ويقوم المركز الوطني بتغذية المرصد الوطني بكل ما هو جديد بحقوق المرأة.

رصد القضايا المتعلقة بحقوق النساء والأطفال، وخاصة التي تعاني منها الفئات المهمشة والمقيمة في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات:

نظراً لكون المركز الوطني لحقوق الإنسان يُعنى برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جميع محافظات المملكة والعمل على إزالتها، وتنفيذاً لتوصيات بيان عمّان وخطط العمل المرتبطة به والصادرة عن المؤتمر الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عام 2012، قامت وحدة حقوق المرأة في التوسع برصد حقوق النساء والأطفال خاصة تلك القضايا التي تُعاني منها الفئات المهمشة والمقيمة في مناطق نائية والمحرومة من الخدمات. وذلك بالاستناد إلى قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان رقم (51) لسنة 2006 وتحديداً المواد (5 و10) التي خولت المركز صلاحية مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية والتحقق من مراعاتها، بهدف معالجة أي تجاوزات أو انتهاكات تقع على حقوق الإنسان ومتابعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية. ولهذا فقد تم تنفيذ العديد من الزيارات للقرى في مختلف محافظات المملكة، وقد شملت الموضوعات التي تم الحديث مع النساء بخصوصها: حقوق المرأة في الحياة السياسية والمشاركة العامة، وحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعنف ضد المرأة، وحقوق المرأة الصحية والصحة الإنجابية.

وفي ما يتعلق بأماكن الزيارة؛ فقد بلغ عدد الزيارات التي تم تنفيذها حتى تاريخه (38) زيارة للمناطق النائية موزعة على محافظات المملكة، و(المرفق رقم 23) يتضمن قائمة بأسماء القرى التي تم زيارتها حسب المحافظات، وقد التقى الفريق الزائر من المركز الوطني لحقوق الإنسان بما معدله (25-40) امرأة في كل زيارة.

وقد اتضح من خلال تلك الزيارات الميدانية ما يلي: لم يكن للمرأة في معظم القرى التي تم زيارتها أي دور فعلي سواء في الانتخابات البلدية أو البرلمانية سوى ممارسة حق الانتخاب، الذي يمارس عادةً في ظل توجيهات أو ضغوطات من قبل ذويها لانتخاب شخص معين تم اختياره، وعادة ما تجتمع الظروف ليكون المنتخب رجلاً، وهذا يمثل أحد أشكال العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة بحرمانها من ممارسة حقها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها السياسية بحرية. وتدني مستوى الوعي القانوني لدى نساء المجتمعات المحلية ومعرفتهن بحقوقهن بشكل عام، بسبب عدم وصول المؤسسات الرسمية التي تُعنى بحقوق المرأة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية إلى جميع مناطق الأرياف والبوادي في المملكة. والافتقار لوجود متنزهات أو مكتبات عامة أو ملاعب أطفال، أو أسواق أو محال تجارية أو مخابز..، والنقص في المرافق الصحية والكوادر الطبية والأدوية في المراكز الصحية، وعدم توفر طبيبات نسائية في القرى، الأمر الذي يؤثر على صحتهن وعلى زيادة معدلات الإنجاب لديهن. كما تُعاني نساء القرى من البطالة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود مشاريع استثمارية من قبل القطاع الخاص في المناطق النائية، وقلة وجود وسائط مواصلات من القرى إلى أي منطقة أخرى أو إلى مركز المحافظة. وقد قام المركز الوطني لحقوق الانسان بإعداد تقرير عن كل زيارة، وتم رفعها ومخاطبة رئاسة الوزراء بفحواها، والذي قام بدورة بتعميم هذه التقارير على مختلف الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية لدراستها وإجراء اللازم بصددها.

التوعية والتدريب على إعلان خطة عمل عمان:

بعد انتهاء أيام المؤتمر الدولي الحادي عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمان يومي (5 و6 / 11/ 2012)، باشر المركز الوطني لحقوق الإنسان بعقد لقاء تشاوري يضم مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة، وضم اللقاء الجهات الحكومية التالية: وزارات العمل والصحة والتنمية السياسية والتخطيط والتعاون الدولي، والتنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية، والهيئة المستقلة للانتخابات، ومديرية الأمن العام، وإدارة حماية الأسرة، وممثلين/ات عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بالإضافة إلى الجهات غير الحكومية التالية: جمعية معهد تضامن النساء الأردني، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، والمجلس الأعلى للسكان، واتحاد المرأة الأردنية، وميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة نهر الأردن، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. وتخلل اللقاء التوعية بالإعلان ومحاوره، وتم العمل على تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات عمل كل مجموعة تتحدث عن محور من المحاور المتعلقة بإعلان خطة عمل عمان، بهدف تحديد الطريقة لرصد الانتهاك ورفع الوعي لدى كل جهة حسب طبيعة عملها واختصاصها، وقد أجمع المشاركون على ضرورة العمل على توعية وتدريب النساء والفتيات في القرى النائية بمضمون الإعلان، ومن ثم العمل على كسب وتأييد الجهات الحكومية. وبعد انتهاء اللقاء، ترك المركز المجال أمام الجهات المعنية من وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني، للعمل على مضامين الإعلان. وعمل المركز الوطني لحقوق الإنسان على ترجمة بنود الإعلان إلى اللغة العربية وتوزيعه على الجهات المعنية للاستفادة منه أثناء التدريب والتوعية.

وقام المركز بمخاطبة الجهات الرسمية بضرورة تزويده بالإجراءات التي اتخذتها تلك الجهات حول تنفيذ التوصيات المتعلقة ببنود الإعلان كل جهة حسب الاختصاص، ولم يكتف المركز بإرسال كتاب مخاطبة بل عمل على تنفيذ عدد من الزيارات إلى الجهات المعنية بلغت (20) زيارة، وتم أثناء الزيارة مقابلة المعنيين/ات في الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والدخول في حوار تفصيلي حول ما تم إنجازه من قبلهم فيما يتعلق ببنود إعلان عمان.

الخطة الاستراتيجية للمركز الوطني لحقوق الإنسان (2010 – 2012):

بما أنه لا يمكن لأي خطة استراتيجية لمدة ثلاثة سنوات أن تتكفل بكل المهام المطلوبة من أي منظمة كالمركز الوطني لحقوق الإنسان، فإن الخطة (2010 – 2012) ركزت على إنجاز المهام الرئيسة الثلاث التالية:

أ- حماية حقوق الإنسان من خلال عمليات الرصد والتعامل مع الشكاوى، وذلك بالتركيز على المهمات الفرعية التالية؛ رصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، ومراقبة التزام الحكومة بالمشورة والتوصيات التي يقدمها المركز وبالتالي تطوير نظام مراقبة منتظم وفعال لمثل ذلك الالتزام من قبل دوائر الدولة، وإصدار تقرير سنوي حول الوضع العام لحقوق الإنسان في المملكة، وإصدار تقارير متخصصة حول قضايا معينة بخصوص حقوق الإنسان، مثل تقرير مراكز الإصلاح والتأهيل، وتحسين أداء وحدة الرصد والشكاوى بخصوص التعامل المنظم مع الشكاوى التي ترد إلى المركز طبقاً لمعايير يتم وضعها في دليل التعامل مع الشكاوى، وحل القضايا حسبما يلزم من خلال تصويب الأوضاع من قبل السلطات الحكومية المعنية أو الإجراءات القضائية خصوصاً بالنسبة للانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي قد تظهر أثناء العمل أو من خلال المصالحة والوساطة.

ب- تعزيز حقوق الإنسان من خلال برامج التوعية والاتصال والتعليم والتدريب والبحث وتقديم النصح والمشورة إلى الحكومة؛ ففي مجال التوعية والاتصال يتم التركيز على المهمات الفرعية التالية؛ نشر ثقافة حقوق الإنسان على أكبر نطاق ممكن، وتشجيع ونشر الممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان، والترويج لآليات الشكاوى الداخلية للمؤسسات الحكومية وموظفي الخدمة المدنية. وفي مجال التعليم والتدريب والبحث على حقوق الإنسان يتم التركيز على المهمات الفرعية التالية؛ إدماج تعليم حقوق الإنسان في التعليم الرسمي وغير الرسمي بما في ذلك المستوى الجامعي، وتكثيف حملات التوعية والحملات الإعلامية، وإعداد وإدامة ونشر مواد حقوق الإنسان، وإعداد البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان. وفي مجال تقديم النصح والمشورة إلى الحكومة يتم التركيز على المهمات الفرعية التالية؛ مراجعة التشريعات والسياسات والممارسات الحالية والمقترحة، وإعداد مسودات القوانين والتعديلات المقترحة بهدف مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وتقديم المشورة والتدريب حول تطبيق الاتفاقيات الدولية، وتقديم المشورة بخصوص إعداد التقارير الدولية وتقارير هيئات الاتفاقيات.

ج- تطوير الوظائف المؤسسية الرئيسة للمركز في مجالات رسم سياسات الموارد البشرية والتخطيط لها وتطويرها من ناحية، وتطوير علاقات المركز مع الشركاء الرئيسين في المجتمع المدني والدوائر الحكومية وشبكة المراكز الدولية لحقوق الإنسان من ناحية ثانية، ففي مجال رسم سياسات الموارد البشرية وتطويرها يتم التركيز على المهام الفرعية التالية؛ تطوير معارف ومهارات موظفي المركز وتعزيز الأداء من خلال التخطيط الشامل، وإعداد أدلة العمل والإرشادات وتنسيق التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وإعداد مدونة لسلوك العاملين في المركز، وتحسين خدمات المركز المقدمة للمواطنين والمقيمين على أرض المملكة، وضمان الوصول إلى التمويل الخارجي وتنسيقه. أما في مجال تطوير علاقات المركز مع الشركاء فيتم التركيز على المهام الفرعية التالية؛ تأسيس شبكة لمنظمات المجتمع المدني لتنسيق أنشطتها وتحديد الشركاء للعمل على المشروعات المشتركة، وتأسيس آليات ارتباط مع الدوائر الحكومية المعنية لتحفيز العمل المشترك على المستويين التنفيذي والتشريعي، وتأسيس فرق وطنية للرصد والتحقق في مجالات محددة تشكل أولويات وطنية.

اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان:

تعمل منظمة اليونسكو على تشجيع اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم على نشر البحوث لتعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان؛ بهدف قيادة العمل في مكافحة جميع أشكال التمييز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ ولتشجيع التعاون بين جميع الجهات الفاعلة والشبكات لتعزيز الديمقراطية ولمزيد من التفكير في أشكال العنف الجديدة، لا سيما من خلال وضع خطط إقليمية للأمن البشري، تهدف بذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: تعزيز الوعي؛ وأن تكون حافزاً في مجال حقوق الإنسان على الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية؛ وتعزيز التعاون مع جميع الجهات الفاعلة والشبكات. ولهذا دأبت اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان والتي مقرها وزارة التربية والتعليم، بالعمل على تنفيذ خطط تربوية لنشر

مفاهيم حقوق الإنسان من خلال تنفيذ خطة عمل وطنية للتربية على حقوق الإنسان تشمل مختلف المؤسسات والقطاعات الأردنية، وتهدف إلى تعزيز ثقافة ومهارات حقوق الإنسان لدى الطلبة والشباب، وإدماجها في النظام التعليمي، وبناء قدرات العاملين/ات في الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان. وقد كان من المفترض أن يتم تنفيذها خلال الفترة (2008-2011)، ولكن لعدم توافر الدعم المادي لم يتم إنجازها.

مشروع "التوعية القانونية وكسب التأييد لإصلاح القوانين المعززة للمساواة الجندرية":
باشرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ عام 2013، وبالتعاون والدعم من "جمعية نقابة المحامين والقضاة الأمريكيين"، تنفيذ مشروع "التوعية القانونية وكسب التأييد لإصلاح القوانين المعززة للمساواة الجندرية"، حيث يهدف هذا المشروع إلى نشر التوعية القانونية بأبرز وأهم الأولويات التشريعية للمرأة الأردنية في كافة المجالات وعلى مختلف الصعد، كما ويهدف المشروع إلى كسب تأييد المشرعين وصناع القرار من أجل تعديل التشريعات التي تميّز ضد المرأة. ولتحقيق هذه الأهداف تم تشكيل مجموعتي عمل تضم خبراء وخبيرات في القانون وقضايا المرأة، الأولى معنية بموضوع التوعية القانونية، والثانية معنية بموضوع كسب التأييد، وفيما يتعلق بمجموعة التوعية القانونية؛ فقد أعدت هذه المجموعة عدداً من الكتيبات التوعوية في مجال عدد من التشريعات التي تهم المرأة وتمس حياتها الاجتماعية والعملية، وبصيغة مبسطة وسهلة لإفادة أكبر عدد ممكن من النساء. أما في ما يتعلق بمجموعة كسب التأييد؛ فتعمل هذه المجموعة على إعداد أوراق حقائق ومقترحات لتعديل التشريعات وإيصالها للبرلمانيين/ات وصناع القرار، لغايات كسب التأييد للتعديلات المقترحة، وعقد لقاءات مع البرلمانين/ات في محافظاتهم بحضور ممثلين/ ممثلات عن منظمات المجتمع المدني في هذه المحافظات، لغايات الخروج بأبرز أولويات الإصلاح التشريعي للنساء في المحافظات. كما تم من خلال هذه المشروع إنشاء وتجهيز "مركز المصادر والمعلومات" في مقر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والذي يضم العديد من الوثائق والمراجع التي تهم المرأة في كافة المجالات.

استحداث وحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، وتعيين المنسق الحكومي لحقوق الإنسان:
إن استحداث وحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، يُعد بمثابة مؤشر حقيقي على رغبة الحكومة الأردنية في ترقية منظومة حقوق الإنسان الوطنية، وإزالة الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان في الأردن، إضافة إلى رغبة الحكومة في التواصل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان لأهمية دورها وأثرها الايجابي في المجتمع. وقد تم تعيين المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في (آذار/2014) وتكليفه بالإشراف على الوحدة ومتابعة أعمالها، لتنسيق الجهود الحكومية وزيادة التعاون والاتصال الحكومي مع المركز الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، ورصد ومتابعة جميع التقارير والملاحظات الصادرة عنها والتنسيق حولها، وتعزيز سبل التعاون المشترك في إطار تكامل الأدوار وبناء الشراكات الفاعلة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. وقد طلب رئيس الوزراء من الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة، تسمية ضابط ارتباط من قبلها للتنسيق مع وحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء ولتمكين الوحدة من أداء مهامها على الوجه المطلوب، وأشار إلى أنه ستعقد لقاءات بصورة دورية لضباط الارتباط لتنسيق الجهود الحكومية المشتركة.

نحو خطة وطنية لحقوق الإنسان في المملكة:
قرر رئيس الوزراء في (نيسان/2014) تشكيل لجنة فنية مصغرة برئاسة وزير العدل؛ بهدف صياغة مسودة خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان في المملكة. وتضم اللجنة في عضويتها: رئيس ديوان التشريع والرأي، والأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمفوض العام لحقوق الإنسان، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان، ونقيب الصحفيين.
وقد أوعز رئيس الوزراء في كتاب عممه على الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية المعنية، بضرورة إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المرتبطة بها والتي تحتاج إلى مواءمة مع الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة. كما طالب رئيس الوزراء الوزارات والمؤسسات المعنية بتزويد المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، بتقارير ربع سنوية حول إنجازاتها، والتي من شأنها الإسهام في تنفيذ التزامات المملكة بموجب العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ي- مجال المرأة والإعلام

لقد بحث مؤتمر بيجين علاقة المرأة بوسائل الإعلام في محاور رئيسة، فأكد أهمية تولي المرأة العديد من المناصب الإدارية التي تصنع القرارات الإعلامية، ودعا إلى إنشاء شبكات إعلامية محلية وإقليمية وعالمية خاصة بالمرأة؛ لضمان التدفق الدولي للمعلومات، وتبادل الآراء، ومساندة جهود المنظمات النسوية في العمل الإعلامي. وركز المؤتمر أيضاً على أهمية استثمار وسائل الاتصال الحديثة من شبكة الإنترنت والوسائط المتعددة في النهوض بالمرأة وتطوير أدائها المهني.

كشفت **دراسة (بدر، عام 2009)**؛ عن صورة المرأة في الصحافة الأردنية اليومية، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث صحف يومية، هي (الرأي، والدستور، والغد)، وتم تحليل مضمون الموضوعات المتعلقة بالمرأة الأردنية باعتماد عينة تألفت من (42) عدداً من الصحف اليومية الثلاث للعام 2007، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (تحليل المضمون)، وقد تم اختيار الفقرة "وحدة للتحليل"، وتم تحليل المضامين المتعلقة بالمرأة بموجب (13) فئة رئيسة، و(47) فئة فرعية انبثقت عنها، للتعرّف إلى الدقائق المكونة لصورة المرأة الأردنية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن صورة المرأة الأردنية في الصحف اليومية الثلاث هي صورة إيجابية ولكنها غير متوازنة تماماً. وأن المرأة الأردنية متقلدة لمهن عليا ومتعاونة مع مجتمعها، وأبرزت النتائج الاهتمام بنشاطات المرأة غير الرسمية أكثر من النشاطات الرسمية. وتم تركيز الاهتمام على المرأة في العاصمة دون غيرها من مناطق المملكة. وبينت الدراسة أن صورة المرأة لم تكن متوازنة بل كان فيها انحياز للمرأة في المدن، وأهملت الشرائح النسائية في الريف والبادية. وتقود هذه النتائج إلى استنتاج عام يشير إلى عدم وجود سياسية إعلامية واضحة بخصوص المرأة.

دراسة "صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة في العقد الأخير (2001-2010):[51]
لقد أجرت وزارة التربية والتعليم **دراسة بعنوان "صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة في العقد الأخير (2001-2010)**، بدعم من برنامج المساهمة والميزانية المقدم من منظمة اليونسكو للعامين (2010-2011).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرُف مدى إسهام الصحافة الأردنية المطبوعة في طرح قضايا المرأة؛ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتطور الذي حصل في طبيعة الموضوعات والقضايا التي تناولتها الصحافة الأردنية المطبوعة خلال عقد من الزمن من (2001- 2010).

أداة الدراسة: استُخدم منهج المسح الإعلامي وأداة تحليل المضمون لجمع بيانات الدراسة وتحليلها، حيث شملت الصحافة الأردنية المطبوعة الصادرة في الأردن، سواء أكانت يومية أم أسبوعية، وذلك من خلال إجراء مسح لهذه الصحافة المطبوعة لعقد من الزمن من (2001 إلى 2011)، وتم اعتماد تحليل المضمون (Content Analysis) أداة للتحليل؛ تصف وتحلل مضمون الخطاب الذي تبرزه الصحافة الأردنية المطبوعة اليومية والأسبوعية حيث توفر هذه المنهجية بيانات كمية ونوعية لتحليل الظاهرة ضمن ضوابط وقواعد علمية منظمة. وقد تم عقد ورشة تدريبية للباحثين/ات على تطبيق أداة تحليل المحتوى.

محتوى الدراسة: بلغ حجم مجتمع الدراسة (19540) عدداً يومياً وأسبوعياً خلال الفترة (2001- 2010)، صادرة عن (14) صحيفة (12 منها عربية وصحيفتان تصدران باللغة الإنجليزية)، وقد بلغ حجم العينة المناسب لإجراء هذه الدراسة (377) عدداً صحفياً تم سحبه من مجتمع الدراسة.

- أبرز نتائج الدراسة:

1- أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغطية في الصحافة الأردنية المطبوعة اليومية والأسبوعية، كانت أعلى نسبة للمرجعية النسائية للمرأة عموماً، ثم تلتها المرأة المنفردة، ثم المرأة في مؤسسة، حيث تركز الصحف اليومية والأسبوعية على المرأة عموماً، ثم إبراز الشخصيات المنفردة والمهمة، كالتركيز على الفعاليات التي تظهر الملكة، والأميرة والشخصيات النسائية البارزة في المجتمع؛ ويمكن تفسير ذلك بسبب حزمة القوانين الجديدة التي أعطت مساحة أوسع في الحرية الصحافية، إضافة إلى حزمة التغيرات في التشريعات الخاصة بالمرأة عالمياً ومحلياً، التي وجهت الصحافة إلى زيادة الاهتمام بالشؤون الشعبية العامة نتيجة الظروف الاقتصادية والعالمية المستجدة.

2- كشفت الدراسة أن معظم التغطية الصحفية المطبوعة اليومية والأسبوعية لأخبار المرأة بحسب التوزيع الجغرافي كانت عامة (داخل الأردن عموماً، وخارج الأردن)، وهذا ينسجم مع النتائج السابقة التي تبرز اتجاه التغطية للمرأة عموماً سواء داخل الوطن أو خارجه، ثم تلتها العاصمة، وبعدها المحافظات ثم الريف وأخيراً البادية، وهذا يشير لعدم وجود سياسة واضحة للصحافة، في ما يتعلق بتغطيتها المناطق على مستوى المملكة.

3- وفي مجال القضايا الخاصة بالمرأة التي أبرزتها الصحافة الأردنية المطبوعة؛ فقد أظهرت النتائج أن القضايا والمضامين الأساسية التي ركزت عليها الصحافة المطبوعة كانت أعلى نسبة للقضايا الاجتماعية، حيث تحدث.. وغيرها، ثم القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي تخص المرأة وحقوقها القانونية والانتخابية، والكتابة حول مبدعات من شاعرات وكاتبات، وكانت أقل نسبة لقضايا المرأة الدينية، وهذا يشير إلى أن الصحافة لا توجد لها رسالة واضحة تسعى لتحقيقها في المجال الاقتصادي والسياسي لتغطية الموضوعات كافة، والاهتمام بقضايا المرأة وأدوارها خاصة.

4- بخصوص مهنة المرأة؛ فقد ظهرت أعلى نسبة لمهنة الفنانة، ثم تلتها مهنة المرأة العاملة، مثل وزيرة، ونائب، ومديرة، وطبيبة، ومهندسة، ومعلمة.. وغيرها، وكانت أدنى نسبة لمهنة المرأة العاملة في مهنة حرفية.

5- أما بالنسبة للأدوار التي أظهرتها الصحافة الأردنية المطبوعة في مضمونها للمرأة؛ فكانت أدواراً أساسية ومبادرة وقيادية، وهذا يوحي إلى التوجه الإيجابي للخطاب الصحفي الأردني ضمن المناخ الديمقراطي والمشاركة الشعبية، حيث بلغت أعلى نسبة لدور المرأة المبادرة ، ثم المرأة القيادية، تلاه دور المرأة المثيرة.

6- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصحافة المطبوعة قد ركزت في تغطيتها الصحفية على الخبر الصحفي بنسبة تعادل الأنماط الأخرى من صور وتحليل وإعلانات، ثم تلاها نمط المضمون الصحفي (الصور)، وبعدها نمط المضمون (التحليل)، وأخيراً نمط المضمون (الإعلانات)، حيث ضمت صوراً لفنانات وعارضات أزياء، ونساء يمارسن الرياضة، في حين جاء التحليل الصحفي الأردني مركزاً على الجوانب الاجتماعية كالعنف والأسرة والزواج والتنمية والبطالة، ولم تستغل المرأة في الصحافة المطبوعة، كنمط لمضمون الإعلانات، أما موقع المضمون الخاص بالمرأة، فقد ظهرت أغلب مضامين موضوعات المرأة في الصفحات الداخلية، ثم تلتها الصفحة الأخيرة، وظهرت مضامين لموضوعات المرأة في الصفحة الأولى بنسبة قليلة جداً.

7- أظهرت نتائج الدراسة أن عدد العناوين العامة التي غطت مضامين الصحافة الأردنية المطبوعة اليومية والأسبوعية وقت إصدار الصحيفة، قد بلغت (62610) عناوين، منها (4256) عنواناً وبنسبة (6.8%) من العناوين عُنيت بقضايا المرأة، أما المساحة المخصصة لقضايا المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة سواء أكانت يومية أم أسبوعية مقاسة بالسنتيمتر المربع، فقد حصلت على ما نسبته (13.85%) من مجموع المساحة الكلية المغطاة في الصحف اليومية الأردنية المطبوعة و(4.34%) من المساحة العامة المغطاة في الصحف الأسبوعية الأردنية المطبوعة. ولا توجد أي صحيفة مطبوعة باللغة العربية سواء أكانت يومية أم أسبوعية من عينه الدراسة ترأسها امرأة. إضافة إلى أن عدد المحررين من الرجال في تغطية قضايا المرأة كان كبيراً مقارنة بعدد المحررين من النساء، بما يؤكد أن الإعلام ما يزال يحمل الملامح الذكورية، ويشير هذا إلى سيطرة الرجال على قطاع الصحافة، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في استراتيجية الإعلام في الأردن، ووضع

[51] دراسة "صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة في العقد الأخير (2001-2010)، وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو.

السياسات، التي تدعم مسيرة الإصلاح في الأردن، وإفساح المجال للمرأة لكي تأخذ دورها- بوصفها تُمثل نصف المجتمع- لتحريك عجلة التنمية بجوانبها المتعددة.

8- بخصوص تطور صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة اليومية والأسبوعية منذ عام 2001 إلى عام 2010، أشارت نتائج الدراسة إلى نمو متصاعد في ظهور السمة الإيجابية للمرأة من عام 2001 إلى عام 2004، وتذبذب ظهور هذه السمة بين الهبوط والصعود من عام 2005 إلى عام 2007، إذ بلغت عام 2007 أعلى نمو للسمة الإيجابية للمرأة في سنوات العقد الأخير (2001-2010)، وكان أدنى نمو للسمة في عام 2009، لتعود وترتفع بنمو متزايد متسارع في عام 2010.

9- تطور سمات صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة واليومية والأسبوعية من خلال تتبع هذه السمات في ثلاث سنوات في إصدارات عام 2001، و2005، و2010، ويلاحظ أن سمة الإيجابية قد تطورت وتمت بشكل متصاعد على الترتيب (187، 204، 264).

10- أما بخصوص أي الصحف أبرزت السمة الإيجابية للمرأة، فقد تمثلت أعلى نسبة لإظهار السمة الإيجابية في صحيفة "Jordan Times" اليومية، وبلغت (63.5%)، وتلتها صحيفة "The Star" الأسبوعية، وبلغت نسبتها (62.2%)، ثم تلتها صحيفة "العرب اليوم" اليومية، وبلغت نسبتها (60%)، في حين أشارت نتائج الدراسة أن أقل نسبة لإظهار السمة الإيجابية لصورة المرأة كانت في صحيفة "المرأة الأسبوعية"، وبلغت نسبتها (25.4%).

11- بخصوص تقاطع جنس رئيس تحرير الصحيفة مع اسم الصحيفة، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة جنس رئيس التحرير في جميع الصحف الأردنية المطبوعة الصادرة باللغة العربية "ذكر" تمثل (100%)، ونسبة جنس رئيس التحرير "أنثى" هي (صفر)، في حين أظهرت الدراسة أن صحيفة "Jordan Times" التي تصدر باللغة الإنجليزية، كانت نسبة جنس رئيس التحرير ذكر تمثل (60.9%)، ونسبة جنس رئيس التحرير أنثى (39.1%). أما صحيفة "The Star" التي تصدر باللغة الإنجليزية كانت نسبة جنس رئيس التحرير ذكر تمثل (45.7%)، ونسبة جنس رئيس التحرير أنثى (54.3%).

12- أما بخصوص نسبة تناول الصحيفة سواء أكانت يومية أم أسبوعية لقضايا المرأة في المضمون الصحفي، فقد أظهرت بشكل عام أن الصحف اليومية كانت تمثل نسبة عالية لتناول قضايا المرأة، وتراوحت النسبة من (72.8%) إلى (98.6%)، وتناولت القضايا الرياضية وبلغت نسبتها (98.6%)، وتلتها القضايا التربوية التعليمية وبلغت نسبتها (91.3%)، ثم تلتها القضايا الفنية وبلغت نسبتها (86.5%)، أما الصحف الأسبوعية، فكانت نسبة تناولها لقضايا المرأة قليلة نسبياً وتراوحت من (1.4%) إلى (27.2%)، وتناولت القضايا الدينية وبلغت نسبتها (27.2%)، وتلتها القضايا الاجتماعية، وبلغت نسبتها (21.5%)، ثم تلتها القضايا الصحية وبلغت نسبتها (21.0%).

أبرز توصيات الدراسة:

1- توجيه السياسات في الإعلام الأردني بأشكاله المتنوعة إلى ضرورة إعادة النظر في مضامين الخطاب الصحفي الموجه وبخاصة إلى المرأة بحيث يظهر أهمية المرأة ودورها في التنمية المجتمعية، وذلك من خلال زيادة مساحة التغطية الإعلامية التي تخص المرأة في الريف والبادية، والاهتمام بقضايا المرأة ودورها، وزيادة التركيز على مهنة المرأة العاملة في المهن اليدوية والحرفية، وتشجيع المرأة الكاتبة والباحثة والمبادرة والقيادية، وزيادة عدد النساء الملتحقات بمهنه الصحافة، سواء على مستوى المحرر الصحفي أو على مستوى رئيس التحرير.

2- توجيه الباحثين/ات على مستوى الجامعات الأردنية من أساتذة جامعات، وطلبة دراسات عليا، إلى ضرورة إجراء دراسات مسحية تحليلية إثنوغرافية للصحافة المطبوعة في الأردن، حتى يتسنى لها أن تقوم بدورها على أكمل وجه، وتستلم زمام الأمور في تحريك عجلة التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ودفع الأمة للتقدم الحضاري، لمواكبة التطور العالمي، وذلك بوصفها صاحبة السلطة الرابعة القادرة والمعنية بإحداث التغيير في القيم والاتجاهات بما يتوافق ومسيرة الإصلاح في الأردن.

3- توجيه الباحثين/ات المعنيين بالصحافة المطبوعة وشؤون المرأة، إلى ضرورة إجراء دراسة تحليلية حول التذبذب الحاصل في نمو وتطور السمة الإيجابية لصورة المرأة خلال العقد الأخير (2001-2010).

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة؛ نجد أن غالبيتها تناولت الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام المختلفة، وأغفلت جوانب كثيرة معاصرة لأدوار المرأة في المجتمع، وفي المقابل كانت هنالك دراسات بينت أن مكانة المرأة قد تطورت في مجالات عدة، وأنه قد تطور حضور المرأة الأردنية في الإعلام المرئي والمسموع، الورقي والإلكتروني؛ صانعة للإعلام ومادة له، وأن الإعلام بدأ يُعالج قضايا جديدة تتعلق بالصحة الإنجابية والنفسية وقضايا أخرى قانونية وسياسية. وركزت بعض الدراسات على الصحافة بوصفها مهنة للمرأة، حيث نجد أن الفكرة حول عمل المرأة في الصحافة ما زالت تقليدية، وأنها تُناسب الرجل أكثر من المرأة، وأن المرأة ما زالت في المستويات الدنيا من المهنة، وأنها لم تصل بعد إلى مناصب قيادية فيها، كما أن مشاركة المرأة في المدونات الإلكترونية مازالت قليلة ولم تتناول قضايا مهمة كما يجب.

توظيف وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لدعم قضايا المرأة:

تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على تغطية نشاطاتها إعلامياً وعلى رفع الوعي بقضايا المرأة من خلال فريق إعلامي يضم؛ ممثلي/ات الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني، كما يتم توظيف الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة www.women.jo وصفحات اللجنة على مواقع التواصل الاجتماعي. وقامت اللجنة بالتعاون مع الفريق الإعلامي بنشر ما يزيد عن (180) خبراً في الصحف والمواقع الإلكترونية يتعلق بقضايا المرأة للأعوام (2013-2014)، كما نشرت العديد من البيانات الصحفية منها؛ ما يتعلق باليوم العالمي لمحو الأمية، ويوم المرأة العالمي، وردم فجوة الأجور بين الجنسين، وبيان بخصوص تراجع دور المرأة السياسي في الأردن، وبيان صحفي حول المالكين والمستأجرين، وبيان حول نتائج مرحلة التعليم الثانوي للإناث، وبيانات صحفية حول الزيارات الرسمية للوفود الخارجية مثل؛ زيارة المقررة الخاصة بالعنف، وزيارة المديرة التنفيذية للأمم المتحدة، وتغطية إطلاق الدراسات والمطبوعات التي تقوم بإصدارها اللجنة؛ كتقرير تقدم المرأة

الأردنية، والمؤتمرات التي تقوم بها اللجنة؛ كمؤتمر القمة العربية الصينية، والمؤتمر الوطني نحو الإنصاف في الأجور بين الجنسين، فضلاً عن تغطية محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013-2017) وتغطية إطلاقها والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء إعلامياً.
وقامت اللجنة بإعداد العديد من الحملات الإعلامية للانتخابات البلدية والنيابية، فأثناء الانتخابات البلدية لعام 2013 وضمن الحملة الإعلامية للانتخابات، قامت اللجنة ببث تنويهات إذاعية مسجلة بواقع (120) تنويهاً إذاعياً خلال موجات ست إذاعات أردنية عبر فترة الانتخابات، بالإضافة لإرسال (200.000) رسالة نصية عبر الهاتف الخلوي، و(300.000) رسالة إلكترونية توعوية بأهمية المشاركة في الانتخابات، ونشر (100) يافطة إعلانية في جميع المحافظات، بالإضافة إلى العديد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية.
كما واكبت اللجنة الوطنية تغطية الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة إعلامياً، من خلال نشر أخبار مفصلة حول ورش العمل التي يقوم بها مكتب شكاوى المرأة، وعمل مقابلات إذاعية وتلفزيونية حول أهمية الحملة.
أما في ما يتعلق بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة قضايا المرأة والإعلام عن برامج اللجنة وفعالياتها؛ فقد تم تحديث غرفة أخبار الموقع الإلكتروني بشكل يومي، وبلغ عدد الأخبار التي تم إضافتها (4600) خبراً، وتم إضافة صفحة خاصة بالانتخابات، وإضافة صفحة خاصة بالمؤتمر الوطني التحضيري لمنتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للمؤتمر الدولي الحادي عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتم رفد مكتبة وثائق الموقع الإلكتروني بكل الوثائق الحديثة التي بلغ عددها (1350 وثيقة)، كما تم تخصيص صفحة خاصة ضمن مكتبة الوثائق لمطبوعات ومنشورات اللجنة، وتزويد صفحة الفعاليات والأنشطة بكل ما هو حديث. وبلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني للعام (2013-2014) (5.803.298) زائر/ة، كما بلغ عدد مشتركي/ات الموقع الإلكتروني من خلال القائمة البريدية (20879) مشتركاً/ة.

إعلان جائزة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للإعلام المساند للمرأة لعام 2010:
نظراً لتزايد أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري مع التطور التكنولوجي وثورة المعلومات، إذ أصبح الإعلام بكافة أشكاله مؤثراً في صياغة المواقف والقيم والسلوكيات، وأصبح تعدد وسائل الإعلام والاتصال وتنوع المواد الإعلامية يفتح الآفاق واسعة أمام توظيفها لخدمة قضايا المجتمع بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص، أطلقت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جائزة الإعلام المساند للمرأة لعام 2010 في موضوع "مشاركة المرأة في الحياة السياسية" كأحد الإجراءات الهامة لتنفيذ المحاور المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وتحقيقاً للشراكة الفاعلة مع الإعلام بكافة أشكاله، للتأكيد على أن المرأة الأردنية أصبحت دعامة أساسية من دعامات البناء والتنمية، إذ سعى محور الإعلام والاتصال الذي تضمنته الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2006 – 2010) لكسب تأييد وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري لمختلف قضايا المرأة وحقوقها والتعريف بها. وقد سعت الجائزة إلى إظهار التقدير الذي تحمله اللجنة الوطنية لجهود الإعلاميين/ات والمؤسسات الإعلامية والنسوية، وتحفيز الإعلام المتخصص والمتقصي والقادر على لعب دور يتجاوز حدود نقل المعلومة إلى مستوى التأثير في القرار على المستوى الرسمي، والتأثير على الرأي العام وعلى قيم وسلوك واتجاهات الأفراد والمؤسسات حيال قضايا المرأة. وقد شملت الجوائز مجالات الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني، وتراوحت قيمة الجائزة الأولى بكل فئة من (1000 – 2000) دينار أردني.

الحملات الإعلامية التي تنظمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:
تقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتنظيم حملات إعلامية موجهة للمرأة للتوعية بحقوقها، كما يتم عقد ورش عمل وجلسات حوارية مع الفعاليات النسائية المختلفة حول قانون الضمان الاجتماعي، ومن بينها: إطلاق حملات إعلامية تتعلق بالضمان الاجتماعي بمناسبة يوم المرأة العالمي، وتنظيم جلسات عصف ذهني لمناقشة التهرب من شمول العاملات في قطاع السكرتارية بمظلة الضمان الاجتماعي، وتنظيم جلسات حوارية حول قضايا المرأة في الضمان الاجتماعي في مختلف محافظات المملكة، وتنظيم جلسات حوارية لممثلات الهيئات النسائية في كافة محافظات المملكة حول حقوق المرأة على صعيد الضمان الاجتماعي، وتنفيذ دراسات ذات صلة بمؤشرات العمل والضمان الاجتماعي خاصة بالمرأة.

إعداد الاستراتيجية الإعلامية الأردنية (2011 – 2015):
جاء التوجيه الملكي السامي للحكومة، بإعداد استراتيجية للإعلام الوطني بمختلف أشكاله؛ المرئي، والمقروء، والمسموع، والإلكتروني، تقوم على قاعدتي الحريّة والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، تأكيداً لدور الإعلام المتقدّم وتكريساً لشراكة كافة القطاعات المعنيّة في صياغة ملامح الإعلام الوطني المطلوب، وبالبناء على المنجز الإعلامي الأردني، وما حققه خلال العقود الماضية. وتهدف الاستراتيجية بشكل عام إلى: توفير بيئة ملائمة قانونياً وسياسياً وإدارياً لتنمية قطاع الإعلام الأردني، وجعله إعلاماً معاصراً يحقّق قيمة مضافة لعناصر قوة الدولة والمجتمع. أما الأهداف الفرعية للاستراتيجية فيتلخص أبرزها في: تعزيز الثوابت والقيم التي تتمتّع بها الدولة الأردنية والتعبير عن مصالح شعبها وأهدافه وتطلعاته, وتعزيز النهج الديمقراطي في أساليب العمل الإعلامي لإثراء الحياة السياسية, من خلال الحوار، وتقبل الرأي الآخر, وتشجيع التعددية الحزبيّة والثقافيّة والاجتماعيّة, مع بثّ الوعي بمواد الدستور ومبادئ حقوق الإنسان، والمواثيق الإنسانية التي التزم بها الأردن كما وردت في المواثيق والمعاهدات الدولية، وتوفير وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وحمايتها، وتوفير بيئة قانونيّة وسياسيّة واجتماعيّة وعلميّة حاضنة, لتنمية تعدديّة وسائل الإعلام في الأردن، وتوفير الشروط القانونية والسياسية اللازمة لتعزيز الحريات الإعلامية وحرية التعبير، وحماية جميع أشكال حرية التعبير الإعلامي ضمن معايير المسؤولية، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات من مصادرها الحكومية ومن القطاع الخاص، وتسهيل تدفق المعلومات من مؤسسات الدولة لوسائل الإعلام والجمهور والتعريف بهذا الحق والتشجيع على ممارسته، وتنمية المهنية الإعلامية ودعم بناء القدرات الوطنية في مجالات الإعلام وفنونه، وتمكين وسائل الإعلام الرسمي والخاص من القيام بدورها الرقابي، ودعم وتطوير تطبيقات الإعلام الالكتروني الجديد، ودعم وتنمية الإعلام المجتمعي الموجّه للمجتمعات المحلية، وبث قيم النهج الديمقراطي الذي يمثل الإرادة السياسيّة العليا للدولة والشعب بما يخدم التنمية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل توسيع دائرة نشاط الإعلام الرسمي والخاص؛...

تضمين محور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):
تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) محوراً خاصاً تناول المرأة في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أبرزت الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015)، التي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفق منحى تشاركي، في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للعاملين/ات في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه (المطبوع والمسموع والمرئي والإلكتروني) حسب الجنس، أن نسبة الإعلاميات العضوات في نقابة الصحفيين بلغت (19%) من مجموع الإعلاميين والإعلاميات لعام 2011 (سنة الأساس للخطة)؛ في حين لم تتجاوز نسبة النساء في المواقع القيادية في المؤسسات الإعلامية وفي مراكز رسم السياسات واتخاذ القرارات الإعلامية (1%). أما في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للعاملين/ات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف المستويات الإدارية والتخصصات الوظيفية حسب الجنس؛ فقد أظهرت الخطة أن نسبة الإناث بلغت (26%) من إجمالي العاملين والعاملات في هذا القطاع، بينما بلغت نسبة الإناث في الإدارة العليا بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (14%) لعام 2011 (سنة الأساس للخطة).

وقد تضمنت الخطة في محور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأهداف التالية:

1. تغيير الصورة النمطية التي تبثها بعض وسائط الإعلام عن المرأة بإبراز دورها بصفتها شريكاً متكافئاً في المجالات كافة، ويشمل:
   - 1/1- القضاء على الصورة النمطية التي تبثها بعض وسائط الإعلام عن المرأة.
   - 2/1- إبراز دور المرأة بصفتها شريكا متكافئاً في المجالات كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية..
   - 3/1- التوظيف الفاعل للإعلام بمختلف وسائطه في اكتشاف قدرات النساء المبدعات بمختلف المجالات وتنميتها وإبرازها وتكريمها.
2. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه، ويشمل:
   - 1/2- رفع نسبة المرأة العاملة في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه: المطبوع والمسموع والمرئي والإلكتروني.
   - 2/2- ضمان عدم التمييز وتكافؤ فرص التأهيل والنمو المهني للإعلاميين/ات.
   - 3/2- رفع نسبة تمثيل المرأة في مواقع رسم السياسات ومشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات الإعلامية.
3. رفع نسبة الإناث اللواتي يمتلكن المهارات الحاسوبية ويستخدمن وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل:
   - 1/3- رفع نسبة الإناث اللواتي يمتلكن المهارات الحاسوبية.
   - 2/3- رفع نسبة الإناث المستخدمات لوسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبخاصة الإنترنت.
   - 3/3- رفع نسبة المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني المستخدمة لوسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التشبيك الإلكتروني فيما بينها.
4. رفع نسبة الإناث العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركات في رسم السياسات واتخاذ القرارات المتصلة بهذا القطاع، ويشمل:
   - 1/4- رفع نسبة الإناث العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف مستوياته وتخصصاته.
   - 2/4- رفع نسبة مشاركة المرأة في مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات المتصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
   - 3/4- تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعريف بقضايا المرأة وإنجازاتها.
   - 4/4- بناء قواعد بيانات خاصة بالمرأة؛ تشمل مجالات تخصصها وعملها وإنجازاتها وخبراتها وقصص نجاحها والإحصاءات المتعلقة بها.

ك- مجال المرأة والبيئة

إطلاق "خطة عمل النوع الاجتماعي والتغيير المناخي في الأردن":
تم إطلاق "خطة عمل النوع الاجتماعي والتغيير المناخي في الأردن" برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة بتاريخ (2011/5/30)، وبالتعاون بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة البيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا. وبإطلاق خطة العمل يكون الأردن أول دولة عربية تدمج مفهوم النوع الاجتماعي في سياساتها الوطنية للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيّف معه، ما يدل على نهج الحكومة الأردنية في تحليل ودراسة تأثير التغيرات المناخية المتباينة على النساء والرجال. وأُطلق خلال الحفل الدليل التدريبي للنوع الاجتماعي والتغير المناخي في الأردن الذي أعده الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والذي يُعد الأول من نوعه لتدريب المدربين باللغة العربية. وقد ترجم الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الدليل بالتعاون مع التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ وجمعية النساء العربيات بدعم من الصندوق العالمي للنساء.

وقد جاءت الخطة الوطنية استكمالاً للجهود الوطنية التي يقوم بها التحالف العالمي للنوع الاجتماعي للمناخ، والاتحاد الدولي، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية في الربط بين دور المرأة وقضايا المناخ، وكسب تأييد المجتمعات في أنحاء العالم كافة لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات التغير المناخي لما لها من أهمية في مواجهة التغير والتكيف معه.

وقد تم بدء شراكة بين وزارة البيئة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لمواجهة تحدي التغير المناخي، وقد قام الأردن بجهد ريادي في دعم مبادرة دمج النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج مكافحة تغير المناخ منذ إنشائها، استناداً إلى القناعة التامة التي يحملها لدعم المساواة في سياسات التنمية ودمج المرأة في مواجهة التحديات التنموية والبيئية ذات الأولوية. وقد أصبح الأردن أنموذجاً عربياً ودولياً في هذا السياق بشهادة المنظمات الدولية المتعاونة مع الأردن؛ ومنها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وقد خصص الأردن من خلال وزارة البيئة تقريره الوطني الثالث المقدم

لسكرتارية الاتفاقية الدولية حول تغير المناخ لقضية "النوع الاجتماعي" ليكون بذلك أول دولة عربية تقدم تقريرها إلى الاتفاقية حول هذه القضية. وهذا الأمر يضع الأردن في موقع ريادي وسباق في العمل الدولي المعني بدمج النوع الاجتماعي في مكافحة تغير المناخ وخاصة في مجالات التكيف. فالعلاقة بين التنمية المستدامة والنوع الاجتماعي وتغير المناخ هي علاقة وطيدة ومباشرة في بلد مثل الأردن، يعاني من وطأة الندرة في الموارد خاصة في قطاعات المياه والطاقة والغذاء وعناصر الطبيعة، لذا تصبح الإدارة المستدامة لهذه الموارد الشحيحة والمعرضة للمزيد من التهديد نتيجة تغير المناخ عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الإنسانية، علماً بان مبادئ التنمية المستدامة ركزت على أهمية دمج المرأة وأولوياتها في عمليات إدارة الموارد الطبيعية. مع أهمية الإشارة إلى دور النساء في معالجة القضايا البيئية لما يملكن من معرفة ومعلومات متوارثة وخبرات مكتسبة من العمل اليومي لإدارة الموارد وتأهيلهن لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغير المناخي بكفاءة.

- يتم تنفيذ أنشطة برنامج إدراج النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي في الأردن؛ وفق إطار العمل والبرنامج الزمني الذي خطط له (2011- 2016)؛ هذا البرنامج الذي طورته وزارة البيئة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا وشركاء آخرين.

إطلاق "سياسة التغير المناخي للمملكة الأردنية الهاشمية للأعوام (2013-2020)":
أطلقت وزارة البيئة "سياسة التغير المناخي للمملكة الأردنية الهاشمية للأعوام (2013-2020)"، بتاريخ (2013/5/14) وبرعاية أمين عام وزارة البيئة. وتعتبر هذه السياسة الأولى من نوعها في مجال التغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط، إذ اعتمد تطويرها على عملية تشاور وطني قادتها وزارة البيئة بالتعاون مع المركز الوطني لبحوث الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع "تطوير القدرات ذات الصلة بسياسات تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية في الأردن CB2". وغطت سياسة التغير المناخي في الأردن العناصر الرئيسة لتخطيط وإدارة التغير المناخي المتمثلة في: وضع منهجية علمية متكاملة للتصدي لآثار التغير المناخي والتكيّف مع تغيّر المناخ، والتخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة، والمضي في مسار الاقتصاد الأخضر، وبناء قدرات المجتمع المحلية والمؤسسات. وتحرص وزارة البيئة على ترجمة الخطط على أرض الواقع من خلال الأدوات المؤسسية والقانونية والفنية المتوفرة للتأكد من تحقيق الأهداف الرئيسة لهذه السياسة ضمن الإطار الزمني المحدد.

وتنبع أهمية هذه السياسة من أنها نتاج مشاركة أكثر من (40) مؤسسة حكومية وغير حكومية وأكاديمية معنية، وخلاصة أكثر من (20) حلقة تشاورية مع كل الجهات المعنية، إذ يركز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ أكثر من (35) عاماً في الأردن على العمل في مجالات التنمية المختلفة، على أساس أن الملكية الوطنية للمبادرات والبرامج المقدمة هي واحدة من أهم مبادئ ونهج العمل، ويقدم البرنامج الدعم لمواجهة التحديات التنموية الرئيسة في الأردن؛ وهي: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs، وتعزيز الحاكمية، وإدارة الكوارث المحتملة والاستعداد لها وتغيّر المناخ وحماية البيئة، وهذا التحدي الأخير من أهم الملفات التي ينشط بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متخصص للحد من آثار هذه الظاهرة.

وتتضمن السياسة توصيات للأطر المؤسسية والقانونية، وتمويل التنمية، وإدماج النوع الاجتماعي، والتعليم والتوعية العامة، وتنمية القدرات المرتبطة بنقل التكنولوجيا. وتدعو لإنشاء وتعزيز بيئة مواتية للبحوث الموجهة لصنع السياسات في مجال تغير المناخ.

تنظيم مؤتمر إطلاق "الإعلان الوزاري حول البيئة والتغير المناخي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط":
نظمت وزارة البيئة بتاريخ (10/ آذار/ 2014) "مؤتمراً لإطلاق الإعلان الوزاري حول البيئة والتغير المناخي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط"، تمهيداً لإقراره بشكله النهائي في أيار المقبل في اليونان. وناقش المجتمعون الذين يمثلون (43) دولة من حوض البحر الأبيض المتوسط خلال أيام المؤتمر الخمسة محاور عدة، أبرزها: تحديد موقف موحد فيما يتعلق بالبيئة والتغير المناخي وسلامة البحر الأبيض المتوسط من التلوث، كما ناقش المشاركون الآليات المناسبة لتمويل المشاريع ذات الصلة، ومبادرة إنهاء التلوث في البحر الأبيض المتوسط horizon2020، إضافة إلى موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمياه والعديد من القضايا البيئية الهامة، كحوكمة البيئة والتغير المناخي، وإشراك الجهات المعنية بهذا الشأن، وتشجيع وتقديم الحوافز للاستثمار في مجال التغير المناخي وحماية البيئة. وقد جاء عقد المؤتمر في الأردن، لدوره الريادي في بيان التأثير المباشر للتغيرات المناخية على حوض البحر الأبيض المتوسط، وتداعياتها على الاقتصاد والأمن الغذائي والمياه على المستويين الوطني والإقليمي، وانعكاس ذلك على الاستقرار في المنطقة. وأسهم المؤتمر في إبراز دور الأردن إقليمياً وعالمياً كجهة فاعلة في التخطيط لاستقرار أمن دول حوض البحر الأبيض المتوسط بيئياً. وقد كان الأردن الدولة الأولى في المنطقة العربية والشرق الأوسط التي أطلقت سياسة شاملة في العام 2013 للتغير المناخي، وأول دولة ضمن "الدول خارج الملحق الأول للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي"، وقام الأردن أيضاً بتقديم التقرير الوطني الثاني حول التغير المناخي في العام 2009، الذي تم التأكيد فيه على "تأثر الأردن والمنطقة بالتغير المناخي"، من خلال رصد كميات الأمطار ودرجات الحرارة التي بينت أن هناك أثراً سلبياً بسبب هذه التغيرات على الأمن الغذائي والزراعة والمياه، تنعكس سلباً على قطاعات واسعة من الاقتصاد. وسيكون للمؤتمر أثر ايجابي في مأسسة التعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي لتخفيف هذه التأثيرات والإسهام في التكيف معها.

مناقشة استحداث "برنامج جامعي نوعي يتناول التغيرات المناخية وسياسات الاستدامة وفقا لمتطلبات سوق العمل المحلي":
انطلاقاً من أن التغير المناخي الذي تشهده المنطقة بات أمراً واقعاً وملموساً، ولابد من الوقوف على حيثياته والعمل على تدريسه ضمن برنامج يفضي إلى تجسير الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات الجامعة، ويقدم خريجاً/ة متميزاً متسلحاً بأقصى المهارات العملية في الريادة والتوظف، ناقش خبراء مختصون وباحثون في علوم الطاقة والبيئة آليات تطوير "برنامج نوعي يتناول التغيرات المناخية وسياسات الاستدامة وفقاً

لمتطلبات سوق العمل المحلي". وتدارس المشاركون في الورشة الوطنية التي عقدت في الجامعة الأردنية على مدار يومين (آذار/ 2014) الخطط والبرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسات العلمية والبحثية وإمكانية رفدها بالتخصصات والمساقات التدريسية ذات الصلة بالتغيرات المناخية الأكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل الحالي. هذا البرنامج الذي يُعد أحد مشاريع تيمبوس المدعومة من الاتحاد الأوروبي، وتشارك في إعداده مؤسسات علمية وبحثية تعليمية منها: جمعية البيئة الأردنية، وجامعات محلية "الهاشمية وجرش الخاصة والأمريكية في محافظة مادبا"، بالإضافة إلى الجامعة الأردنية وجامعات إقليمية وعالمية من مصر ولبنان وقبرص وألمانيا.

ويُمنح البرنامج الطالب/ة فرصة الحصول على شهادة الدبلوم في التغيرات المناخية وسياسة الاستدامة إلى جانب شهادة البكالوريوس الممنوحة له ضمن تخصصه، إذ "يُسمح لطالب/ة البكالوريوس أيا كان تخصصه بدراسة ثمانية مساقات من أصل ثلاثين مادة مطروحة ضمن البرنامج بما يتوافق مع خطته الدراسية"، مشيراً إلى أن تلك المساقات تندرج ضمن المواد الاختيارية التي تطرحها الجامعة، ولن تشكل عبئاً زائداً على خطة الطالب الدراسية. وسيباشر بتدريس البرنامج في الجامعة الأردنية اعتباراً من السنة الدراسية المقبلة، إضافة إلى إنشاء مركز متخصص في الدراسات المتداخلة في التخصصات الأكاديمية في رحاب الجامعة بدعم من الاتحاد الأوروبي، يضم غرفة اتصال مرئي مع عدد من دول أوروبا.

تضمين مجال المرأة والبيئة والتغير المُناخي ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017):

- تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) مجالاً خاصاً تناول المرأة والبيئة والتغير المُناخي ضمن المحور الأول محور الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي). وقد أبرزت الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015)[52]، التي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفق منحى تشاركي، في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للملتحقين/ات بالتخصصات العلمية ذات الصلة بالبيئة وحمايتها والإدارة المستدامة للموارد في الجامعات الأردنية حسب الجنس؛ أن نسبة الإناث بلغت (58%) من إجمالي الملتحقين/ات للعام 2011 (سنة الأساس للخطة) يدرسن التخصصات البيئية في (19) جامعة أردنية، أما في ما يتعلق بالتوزيع النسبي للعاملين/ات في قطاع البيئة بمختلف مجالاته وتخصصاته حسب الجنس؛ فقد وجد أن نسبة الإناث بلغت (39%) من إجمالي العاملين/ات في قطاع البيئة لنفس العام؛ في حين لم تتجاوز نسبة مشاركة الإناث في اللجان المعنية برسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وصناعة القرارات البيئية (14%)، بينما وصلت نسبة مشاركة الإناث في الورش والندوات والمؤتمرات البيئية: محلياً وإقليمياً ودولياً إلى (18%)، في حين بلغت نسبة تمثيل المرأة في الجمعيات والنوادي البيئية بمختلف مجالاتها واهتماماتها (62%).

- بلغ عدد المناهج والبرامج التدريبية والمشاريع التي تم إدماج المفاهيم والممارسات المتصلة بالتربية البيئية فيها لعام 2011 (28) منهاجاً تربوياً و(36) برنامجاً تدريبياً و(196) مشروعاً بيئياً. وبلغ عدد النوادي واللجان المدرسية البيئية التي تُعنى بالمشكلات البيئية المعاصرة والحفاظ على البيئة (1010) نادياً بيئياً، وبلغ عدد الملتحقين/ات بها (14000) طالب وطالبة تشكل الطالبات ما نسبته (72%) منهم.

- تم تنفيذ (153) محاضرة وندوة وورشة عمل حول المواد الضارة بصحة المرأة والبيئة، وإعداد (1210) مطبوعة خاصة بعلاقة المرأة بالبيئة والتلوث البيئي، وإعداد وبث (139) برنامجاً إعلامياً خاصاً بالمرأة والبيئة والتلوث البيئي في مختلف وسائط الإعلام. كما تم تنفيذ (94) ورشة عمل توعوية بيئية، شاركت فيها (1920) مشاركة يُمثلن (63%) من إجمالي المشاركين/ات.

- بلغ عدد الورش التدريبية التي تم تنظيمها لتعزيز المعارف والمهارات والتقنيات البيئية لعام 2011 (112) ورشة تدريبية استهدفت المرأة حول كيفية استخدام المصادر البيئية بالطريقة الأمثل، وبلغ عدد المشاركات فيها (1670) مشاركة من العاملات في مجالات الزراعة والعلوم والصناعة والإنتاج الحيواني.

- بلغ عدد الورش التدريبية التي تم تنظيمها لتعزيز دور المرأة العاملة في مجال الاستخدام الفاعل والإدارة المستدامة للموارد (55) ورشة تدريبية، وبلغ عدد المشاركات فيها (2120) مشاركة للعام 2011. وفي ما يتعلق بدور المرأة في إطار جهود تصنيع المواد المستهلكة/ إعادة التدوير؛ فقد تم تنفيذ (91) مشروع إعادة تدوير خلال العام 2011؛ كما بلغ عدد الجمعيات الزراعية ذات القيادة النسوية الفاعلة في استثمار المصادر البيئية بالطريقة المثلى (32) جمعية زراعية.

- تم إقامة ورش عمل في المراكز الشبابية بالتعاون مع مركز إعداد القادة، حول "دور المرأة في الإعلام والبيئة" بمشاركة (150) شابة. وأقامت مديرية التوجيه الوطني في المجلس الأعلى للشباب العديد من ورش العمل في الجامعات حول "دور المرأة في الإعلام والبيئة والمهارات اللازمة في اتخاذ القرار"، شاركت فيها حوالي (2000) فتاة من الجامعات الأردنية.

وفي المقابل؛ بلغت نسبة مشاركة النساء في فرق العمل واللجان الرسمية التي شاركت في النقاشات التي تناولت القضايا المتصلة بالتغيّر المناخي: محلياً، ووطنياً، وإقليمياً ودولياً (18%) في عام 2011؛ بينما لم تتجاوز نسبة السيدات اللواتي تبنين قضايا متصلة بالتغير المناخي؛ وهن في مواقع صنع القرار في مختلف السلطات وبخاصة في مجالس: الأعيان والنواب والوزراء، والسيدات عمداء الكليات في الجامعات الرسمية والخاصة

[52] الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2013.

ولنفس السنة (2.5%). كما أشارت الخطة إلى أنه قد تم تنفيذ (37) فعالية (ورش عمل، محاضرات، ندوات) حول التغير المناخي، وتم إعداد ونشر وتوزيع (163) مطبوعة ومنشوراً توعوياً تناولت الكشف عن مخاطر التغير المناخي، إضافة إلى إعداد (13) برنامجاً إعلامياً وتلفزيونياً تم بثها حول التغير المناخي، كما تم استثمار (42) تجربة ناجحة لنساء تم استعراضها وأخذ العبرة منها في مجال التكيّف والحد من الآثار السلبية للتغير المناخي، وذلك خلال العام 2011.

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015) في مجال المرأة والبيئة والتغير المُناخي الأهداف التالية:

1. تنمية معارف الفتاة الشابة في مختلف المراحل التعليمية وتعزيز اتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها، ويشمل:
   1/1- تعزيز المفاهيم والممارسات المتصلة بالتربية البيئية في السياسات التربوية والمناهج والكتب الدراسية والبرامج التدريبية.
   2/1- ترسيخ المعارف والمهارات والاتجاهات البيئية لتمكين الطلاب/ الطالبات من حل المشكلات البيئية المعاصرة والحفاظ على البيئة.
   3/1- تحفيز الإناث للالتحاق بالتخصصات العلمية ذات الصلة بالبيئة وحمايتها والإدارة المستدامة للموارد.
2. تطوير الوعي البيئي لدى المرأة في الأسرة والمجتمع للإسهام في حماية البيئة والحفاظ عليها، ويشمل:
   1/2- تفعيل التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية البيئة ورصد أثرها على المرأة.
   2/2- تعزيز دور المرأة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها.
   3/2- نشر المعرفة المتصلة باستخدام المواد الكيماوية الضارة بالصحة والبيئة كالمنظفات والأسمدة والمبيدات الحشرية.
   4/2- حماية المرأة من مخاطر التلوث البيئي بمختلف أشكاله ومستوياته ومواقعه ومسبباته.
3. بناء قدرات المرأة العاملة وتنمية معارفها واتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها، ويشمل:
   1/3- تعزيز المعارف والمهارات والتقنيات البيئية لدى المرأة العاملة في مجالات الزراعة والعلوم والصناعة والإنتاج الحيواني.
   2/3- تعزيز دور المرأة العاملة في مجال الاستخدام الفاعل والإدارة المستدامة للموارد.
   3/3- تفعيل دور المرأة في إطار جهود تصنيع المواد المستهلكة/ إعادة التدوير.
4. رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في قطاع البيئة بمختلف مستوياته ومجالاته، وتعزيز دورها في إدارة النظام البيئي، ويشمل:
   1/4- رفع نسبة تمثيل المرأة العاملة في قطاع البيئة بمختلف مجالاته وتخصصاته.
   2/4- رفع نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وصناعة القرارات البيئية ومتابعة تنفيذها.
   3/4- رفع نسبة مشاركة المرأة في الورش والندوات والمؤتمرات التي تتناول القضايا البيئية على الصعيد: المحلي والإقليمي والدولي.
5. اعتماد نهج يراعي النوع الاجتماعي في وضع السياسات والاستراتيجيات وصناعة القرارات المتصلة بالتغيّر المناخي، ويشمل:
   1/5- تزويد جميع الجهات الفاعلة بالمعرفة الأساسية المتعلقة بالتغير المناخي لضمان استجابة سياساتها وممارساتها لاحتياجات كل من المرأة والرجل.
   2/5- استثمار وتطوير معارف وخبرات وقدرات المرأة في تعظيم الجهود المبذولة للتكيّف والحد من الآثار السلبية للتغير المناخي.
   3/5- كسب تأييد السيدات في مواقع صنع القرار للقضايا المتصلة بالتغير المناخي ولأهمية تفعيل دور المرأة كعامل مهم في إحداث التغيير.
   4/5- إدماج النساء في فرق العمل واللجان الرسمية التي تشارك في النقاشات التي تتناول القضايا المتصلة بالتغيّر المناخي على الصعيد: المحلي، والوطني، والإقليمي والدولي.

ل- مجال الطفلة

أولى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة العناية الخاصة بالطفولة لدعم وتحسين وضع الأطفال في الأردن، وذلك من خلال تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وإصدار السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الداعمة لقضايا الطفولة، وتأسيس دور الرعاية الاجتماعية، والمصادقة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة، بالإضافة إلى الزيارات المتكررة لمراكز ودور الرعاية الاجتماعية في المملكة، للاطلاع على أوضاعها ودورها في العناية بالطفل وتقديم الخدمات اللازمة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بقضايا الطفولة في الأردن.

أبرز الإحصاءات الوطنية في مجال الطفولة:

تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2012؛ إلى أن الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر يشكلون حوالي (44%) من سكان الأردن. كما تشير البيانات التالية إلى وضع الأطفال في المجالات الصحية والتعليمية والزواج:

- مجال الصحة: ارتفع عدد مراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة من (307) مركزاً في عام 1996 إلى (464) مركزاً في عام 2012، مما ساهم في الحد من الأمراض التي يتعرض لها الأطفال. وانعكس تقدم الأردن في المجال الصحي على انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من (34) لكل ألف طفل حي في عام 1990 إلى (17) في عام 2012، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من (39) لكل ألف طفل حي في عام 1990 إلى (21) في عام 2012.

كما أن جميع الأطفال الأردنيين دون سن السادسة (ذكوراً وإناثاً) مؤمنين صحياً من قبل التأمين الصحي، و(97%) من الأطفال دون سن السادسة مؤمنين صحياً بغض النظر عن جنسيتهم.

- مجال التعليم: ارتفع معدل الالتحاق الصافي لمرحلة رياض الأطفال من (26.6%) في عام 2000 إلى (38.3%) في عام 2012، وفي مرحلة التعليم الأساسي فقد شهد الأردن تقدماً ملموساً من خلال الارتفاع في معدل الالتحاق الصافي لهذه المرحلة من (84.5%) (84.1% للذكور

و84.7% للإناث) في عام 2000 إلى (98.1%) (96.9% للذكور و99.1% للإناث) في عام 2012، ويعود السبب إلى سياسة الحكومة بإلزامية التعليم الأساسي ومجانيته.

- مجال الزواج: تشير البيانات الإحصائية إلى أن عقود الزواج المسجلة بين الإناث في الفئة العمرية (15-19) سنة انخفضت من (32%) في عام 2000 إلى (25.5%) في عام 2012، كما تراجع مستوى الإنجاب بين هذه الفئة من (6%) في عام 1997 إلى (4.5%) في عام 2012، مما ساعد في خفض معدل النمو السكاني.

الاستراتيجيات والخطط والتشريعات الوطنية المعنية بقضايا الطفولة:

- الخطة الوطنية الأردنية للطفولة، 2004.
- الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، 2011.
- الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة، 2000.
- الخطة الوطنية للطفولة المبكرة (2003-2007).
- الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، 2006.
- الاستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، 2003.
- قانون العمل المواد (72-77).
- قانون الأحداث.
- قانون العقوبات المواد (288-314).
- قانون منع الاتجار بالبشر المادة (3).

أبرز الإنجازات الوطنية في مجال الطفولة:

استحداث قسم الحماية والبيئة الآمنة في وزارة التربية والتعليم:

تم استحداث قسم الحماية والبيئة الآمنة في وزارة التربية والتعليم في عام (2009)، تجسيداً لرؤية الوزارة وأهدافها وفلسفتها التربوية، المتمثلة ببناء جيل منتم واع لحقوقه وواجباته، يتمتع بالصحة العقلية والجسدية والنفسية، ويمتلك الشخصية القادرة على التكيف الاجتماعي، في ظل بيئة مدرسية آمنة توفر له الحماية بجوانبها كافة. وقد عمل القسم على تقييم كتاب "سلامتي سلامتك" مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية، والمشاركة في إعداد وتعديل مدونة السلوك الخاصة بسياسات حماية الطفل في حالات الطوارئ، وتنفيذ ورشات توعوية بعنوان "العنف ضد الفتيات"، والموجهة لطالبات المرحلة الثانوية في سبع مدارس شملت (210) طالبات، وإعداد وتنفيذ ورشات توعوية موجهة للطلبة والمعلمين/ات وأولياء الأمور حول "حماية الممتلكات المدرسية من التخريب والعنف"، وعقد ورش تدريبية لعدد من المعلمين/ات والمرشدين/ات التربويين حول "مهارات حياتية للتعامل مع المراهقين/ات".

إنشاء شبكة "إيدك معي":

تم إطلاق شبكة "إيدك معي" بتاريخ (2008/7/7)؛ وهي عبارة عن مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل والبالغ عددها (36) مؤسسة من جميع محافظات المملكة. وتعمل الشبكة تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الإنسان، وتسعى لتحقيق رؤيتها حول "أطفال يتمتعون بكافة حقوقهم"، وتهدف إلى توعية الأطفال بحقوقهم الواردة في "اتفاقية حقوق الطفل"، من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الأطفال (ذكوراً وإناثاً)، وتنفيذ برامج توعوية حول حقوق الطفل للمجتمع المدني. ونفذت الشبكة العديد من المشاريع التوعوية المتعلقة بحقوق الطفل، وتعكف الشبكة من خلال المركز على تقديم تقرير الظل للتقرير الأردني الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل.

إعداد مشروع قانون حقوق الطفل:

تم تنظيم (6) ورش للعصف الذهني لمناقشة مسودة مشروع قانون الطفل في كل من المحافظات المستهدفة؛ وهي (عمان, الزرقاء, اربد, المفرق, معان, والكرك). وبناء على طلب وزارة التنمية الاجتماعية، وبغية الوصول إلى قانون يتواءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، تم إعداد كافة التعديلات المطلوبة وقراءة التعديلات النهائية على مشروع قانون الطفل ومراجعتها من قبل فريق الخبراء، وهي الآن بشكلها النهائي لعرضها والعمل سوياً لكسب تأييد البرلمانيين لمشروع القانون وإقراره.

وأبرز الملاحظات التي عرضها المركز الوطني لحقوق الإنسان على مشروع القانون؛ هي: أن يصبح اسم القانون "قانون حقوق الطفل"، بحيث يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل. ويشدد المشروع على أن سن المساءلة القانونية للطفل هي الثانية عشرة من العمر، كما تضمن مشروع القانون نصوصاً وأحكاماً عامة، تتناول الرعاية الأسرية، والرعاية الصحية للطفل، وغذاء الطفل، وتعليم الطفل، وثقافة الطفل، وحمايته من العنف والاستغلال، والطفل والمسؤولية الجزائية، ورعاية الأطفال ذوي الإعاقة، والسلامة المرورية للطفل، والعقوبات. كما نص على تشكيل اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، برئاسة وزير التنمية الاجتماعية وعضوية (14) عضواً، بالإضافة إلى النص على إنشاء صندوق تسليف نفقة الأطفال الذي يهدف إلى تعجيل أداء النفقة المحكوم بها للأطفال وفقا لأحكام التشريعات.

الأمن الاجتماعي للطفل/ة:

تتولى وزارة التنمية الاجتماعية المهام المتعلقة بقضايا الأمن الاجتماعي للأطفال؛ كالتسول والتشرد والعنف والعمل واليتم والنسب المجهول. وتشير إحصاءات الوزارة لعام 2013؛ إلى إحالتها إلى (1399) متسولاً ومتسولة إلى القضاء، و(1121) متسولاً ومتسولة إلى الحكام الإداريين، ورعايتها لـ (450) حدثاً متسولاً.

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تشجيع المرأة على العمل، وذلك من خلال توفير خدمة الحضانات النهارية لأطفال النساء العاملات، وإيجاد نظام لضبط جودة الخدمات المقدمة لأطفالهن، حيث تُشرف وزارة التنمية الاجتماعية على (902) حضانة منتشرة في جميع أنحاء المملكة ينتفع منها (18000) طفلاً/ة.

كما تقدم مؤسسة نهر الأردن خدمات إعادة تأهيل شاملة للأطفال ضحايا العنف ولأسرهم كمركز الملكة رانيا للأسرة والطفل، ومركز دار الأمان؛ وهو مركز إيوائي علاجي مؤقت للأطفال ضحايا سوء المعاملة، ويستوعب نحو (40) طفلاً من عمر الطفولة إلى عمر المراهقة المبكرة، ويقدم للأطفال خدمات متكاملة وشمولية بما في ذلك: الحماية، والرعاية، والتعليم الترفيهي، بالإضافة إلى الخدمات الأكاديمية والطبية والنفسية والاجتماعية.53

ويعمل مركز الملكة زين الشرف التنموي في مجال الطفولة المبكرة والعمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى توفير خدمات الحضانة للأطفال في المناطق الأقل حظاً لتشمل ذوي الإعاقة.

إنشاء دار اليافعات:

تم إنشاء هذه الدار لغايات خدمة المنتفعات خريجات مؤسسات الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية ممن أكملن سن الثامنة عشر، وتهدف خدمات الدار إلى تأهيل الفتيات: اجتماعياً وأكاديمياً وتربوياً، وتحمل المسؤولية، حيث بلغ عدد الفتيات الملتحقات بالدار حالياً (9)، وتم تخريج (12) فتاة. وتعتبر الدار سبباً في تغيير حياة العديد من الفتيات؛ فمنهن واحدة على مقاعد الدراسة بالجامعة الأردنية/ السنة الرابعة/ تخصص علم اجتماع، ومنهن من يلتحقن بدورات التجميل وكليات المجتمع، ومنهن من هي على مقاعد الدراسات العليا (الماجستير)/ تخصص المحاسبة. وتعمل الوزارة على التنسيق مع جميع الجهات لتوفير فرص العمل لهن.

صحة الطفلة:[54]

شهد القطاع الصحي خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً على كافة الأصعدة، مما أدى إلى تحسن ملموس في وضع الأطفال في الأردن في نهاية عام 2012؛ وذلك من خلال توفير خدمات الأمومة والطفولة المجانية للأمهات والأطفال دون سن السادسة من العمر، حيث تقدم هذه الخدمات لجميع الأطفال على حد سواء، دون تمييز بين ذكر وأنثى، بالإضافة إلى إدخال البرامج الصحية المتخصصة للطفل. ووفقاً لذلك قامت وزارة الصحة بالعمل على تحقيق أهداف الخطة الوطنية للطفولة والتي تمثلت بما يأتي:

1. خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة حتى عمر أربعة أسابيع من (16 إلى 10 لكل 1000 ولادة حية)، وذلك من خلال: توفير العناية المتخصصة بالوليد من قبل طبيب أطفال، وتوفير وتوسعة أقسام الخداج في المستشفيات، والتوسع في عدد المستشفيات والمراكز الصديقة للأطفال، وفحص الأطفال حديثي الولادة للتعرّف على التشوهات الخلقية ونقص إفراز الغدة الدرقية والفحوص المخبرية الخاصة بذلك (PKU، TSH).
2. خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من شهر إلى دون السنة من (7 إلى 4 لكل 1000 ولادة حية)، من خلال مفهوم الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والاستمرار في تطبيق البرنامج الوطني للتطعيم وإدخال مطعوم الأنفلونزا.
3. خفض معدل الإصابة بفقر الدم التغذوي إلى النصف بحلول عام 2013، وذلك من خلال إجراء المسح الأولي للأطفال في الفئة العمرية من (6 -11 شهراً) ، وإعطاء الحديد للأطفال ابتداء من الشهر السادس، وتنفيذ برامج توعوية للأم.
4. خفض معدل الإعاقة عند الأطفال إلى النصف بحلول عام 2013.
5. خفض معدل الإصابة بالحوادث المنزلية إلى النصف بحلول عام 2013.
6. خفض معدل الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر من (27 إلى15 لكل 1000 ولادة حية عام 2013)، وذلك من خلال الإصابة بمرض الجهاز التنفسي الحاد والإسهالات والأمراض إلى النصف.
7. خفض معدل الإصابة بأمراض سوء التغذية ونقص العناصر الدقيقة إلى النصف بحلول عام 2013.
8. خفض نسبة الإصابة بنقص فيتامين (أ) والحديد من (15% - 5%) والحديد من (20% -1%).
9. خفض معدل الإصابة بأمراض الفم والأسنان إلى النصف بحلول عام 2013.
10. خفض نسبة المراضة في الفئة العمرية من (5 - 12 عاماً) في الجوانب التالية (الالتهابات التنفسية الحادة أمراض الجهاز الهضمي، وسوء التغذية والإعاقات، وإمراض الفم والأسنان إلى النصف بحلول عام 2013).
11. خفض نسبة المراضة لأطفال الفئة العمرية من (13-15عاماً) في الجوانب التالية (الالتهابات التنفسية الحادة، وأمراض الجهاز الهضمي، والصحة الإنجابية، وسوء التغذية، والحوادث المنزلية، وحوادث الطرق).
12. الوقاية والكشف المبكر والرعاية المتكاملة لمرض نقص المناعة البشرية المكتسب.
13. خفض نسبة وفيات الأمهات من (41-15) لكل 100.000 ولادة حية في عام 2013.
14. خفض معدل فقر الدم التغذوي بين النساء الحوامل من (42.3% إلى 15%) بحلول عام 2013.

أما بالنسبة لتغذية الأطفال:

1. البرنامج الأول:

---

[53] مؤسسة نهر الأردن http://www.jordanriver.jo

[54] تقرير ملخص لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وزارة الصحة، نيسان/2014.

تم تدعيم الطحين بالمغذيات (الفيتامينات والمعادن) من أجل التخلص/ التخفيف من أمراض سوء التغذية، حيث أن معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال (أقل من 5 سنوات) (17%)، فقر الدم الناتج عن نقص الحديد (4.8%)، ونقص الحديد (13.7%). وكان معدل انتشار نقص فيتامين (أ) (18.3%)، فيتامين (د) (19.8%)، معدل انتشار التقزم (10.8%)، نقص الوزن (2.5%)، الهزال (3.5%) والسمنة (1.8%).

2. البرنامج الثاني:
توزيع كبسولات فيتامين (ا) على الأطفال مع مطعوم الحصبة والثلاثي.

وتقوم أيضاً وزارة الصحة وضمن البرنامج الوطني للمسح الطبي لحديثي الولادة بعمل مسوحات طبية لجميع مواليد الأردن في مختلف المحافظات والمدن، وذلك عن طريق فحص بسيط بأخذ نقطة دم من كعب قدم المولود للتحري عن (3) أمراض وراثية شائعة في مجتمعنا يتم الكشف عنها، وتأمين الوقاية والتغذية والعلاج مجاناً مدى الحياة، بالإضافة إلى البرنامج الإلزامي لفحص ما قبل الزواج للكشف عن الثلاسيميا لتجنب حدوث إصابات بالثلاسيميا الكبرى. وكان للبرنامج الأثر الكبير في خفض أعداد المصابين بالثلاسيميا الكبرى لدى المواليد الجدد.

في ما يتعلق بالرعاية المتكاملة لصحة الطفل/ة:
تم إدخال مشروع الرعاية المتكاملة لصحة الطفل/ة في وزارة الصحة، والذي يعتبر حجر الأساس للوصول إلى الأهداف المنشودة في رعاية وتطور ونمو سليم للطفل. وقد بدأت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف بتطبيق استراتيجيات البرنامج في الأردن منذ بداية عام 2002. إن برنامج الرعاية المتكاملة للطفل المريض هو استراتيجية للتعامل مع الطفل كوحدة واحدة بدلاً من التعامل معه من خلال عدة برامج رأسية، بهدف:
- خفض معدلات الوفاة والحد من معدلات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة، والحد من شدة النوبات المرضية ومضاعفاتها.
- تكامل الرعاية الصحية للطفل علاجياً ووقائياً، وتعظيم الإفادة من موارد المراكز الصحية.
- المساهمة في النمو الصحيح للطفل بدنياً ونفسياً واجتماعياً بالتعاون مع الأسرة والمجتمع في تنشئة ورعاية الطفل أثناء الصحة والمرض.

في ما يتعلق بالبرنامج الوطني للتطعيم:
يعتبر الأردن من أوائل دول إقليم شرق المتوسط التي أدخلت المطاعيم بهدف تطعيم الأطفال ووقايتهم من أمراض الطفولة القاتلة، فقد استطاع برنامج التطعيم وبفضل الجهود المشكورة لجميع العاملين/ات بالتطعيم تحقيق نسب عالية بالمطاعيم على المستوى الوطني، والذي انعكس إيجاباً على معدل حدوث الحالات والوفيات من الأمراض التي يطعم لها، كالآتي:
- خلو الأردن من مرض شلل الأطفال منذ عام 1992.
- خلو الأردن من مرض الدفتيريا منذ عام 1997.
- حقق الأردن هدف القضاء على الكزاز الوليدي منذ عام 1995.
- أصبح التخلص من مرض الحصبة وشيكاً.
- السيطرة على مرض السعال الديكي والنكاف.
- يعتبر الأردن من أوائل الدول التي أدخلت المطاعيم المركبة ضمن برنامجها للتقليل من عدد الحقن التي تُعطى للطفل في الجلسة الواحدة.
- تعتبر المطاعيم إحدى أعظم الإنجازات في مجال الصحة العامة؛ ليس فقط لنجاحها في خفض معدلات الأمراض والوفيات، بل لنجاحها أيضاً بالسيطرة أو القضاء على كثير من الأمراض.

أهداف برنامج التطعيم الوطني:
- المحافظة على تحقيق نسبة عالية بالتطعيم تصل إلى أكثر من (98%).
- المحافظة على خلو الأردن من مرض شلل الأطفال.
- المحافظة على خلو الأردن من مرض الدفتيريا.
- المحافظة على تحقيق هدف القضاء على الكزاز الوليدي.
- التخلص من الأمراض المستدمية النزلية نوع (ب).
- التخلص من مرض الحصبة والتخلص من متلازمة الحصبة الألمانية الخلقية.
- السيطرة على مرض السعال الديكي والنكاف.
- خفض معدل الإصابة بفيروس التهاب الكبد نوع (ب).

مأسسة مشروع التوعية الوالدية:
ضمن جهود وزارة الصحة المتواصلة لتعزيز ممارسة السلوكيات الصحية لأفراد المجتمع، قامت وزارة الصحة في مطلع عام 2013 بالعمل على مأسسة مشروع التوعية الوالدية، الذي كان ينفذ بالسابق بتمويل من منظمة اليونيسيف منذ عام 2006، ويرصد له من موازنة وزارة الصحة لتنفيذ أنشطة المشروع المتمثلة بعقد جلسات تدريبية لأمهات وآباء الأطفال الصغار منذ الولادة وحتى عمر (8) سنوات، ويقوم بتنفيذها (80) مثقفاً ومثقفة صحية من مختلف مديريات الصحة بالمملكة، حيث تهدف هذه الجلسات إلى تعريف أمهات وآباء الأطفال بالطرق السليمة لرعاية أطفالهم، وإكسابهم المهارات اللازمة لتنشئة أطفالهم في بيئة صحية سليمة وآمنة. ومنذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2013؛ تم عقد (815) جلسة تدريبية حضرها (13947) امرأة من مختلف الفئات العمرية (72.2%) منهن متزوجات ولديهن أطفال تحت عمر (8) سنوات.

مكافحة عمل الأطفال:

شهد الأردن تقدماً ملموساً في العناية بمرحلة الطفولة، وللمجلس الوطني لشؤون الأسرة دور بارز في الاهتمام بقضايا الطفولة بعامة والقضايا المتصلة بعمل الأطفال بخاصة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، فقد أصدر في عام 2012؛ العديد من الدراسات والأدلة التدريبية لرفع الوعي بموضوع عمل الأطفال منها؛ دليل "الإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال"، حيث ساهم هذا الدليل في إعادة أكثر من ثلاثة آلاف طفل إلى التعليم، ووقاية أكثر من خمسة آلاف طفل من الانخراط في العمل. كما أصدر المجلس دليلاً تدريبياً بعنوان "الإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال" بالتعاون مع وزارة العمل، والذي يساعد في تحديد الخطوات الواجب اتخاذها من قبل الكوادر المعنية بمكافحة عمل الأطفال والحد من هذه الظاهرة في الأردن.[55]

الباب الثالث: البيانات والإحصاءات

أولاً: البيانات والإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي/ دائرة الإحصاءات العامة[56]

أ) تشكل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي النقطة الأساسية لكافة الخطط والبرامج والمشاريع التي تستهدف تقليص الفجوات بين الجنسين في كافة المجالات، حيث أن توافر بيانات دقيقة وحديثة مصنفة حسب النوع الاجتماعي هي الوسيلة الأكثر أهمية في التعرّف على مدى التكامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية.. وغيرها من الأوضاع، إذ يشكل الذكور والإناث جزئي المجتمع.

ويُمكن تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي بأنها: أداة لقياس مدى نجاح مشاريع التنمية في تلبية الأهداف التي وضعتها فيما يتصل بالعدالة الجندرية من خلال رصد وتقييم ومتابعة الإجراءات التي تستهدف تقليص الفجوات بين الجنسين في كافة المجالات. وتساعد إحصاءات النوع الاجتماعي في توجيه أنظار واضعي الاستراتيجيات وراسمي السياسات وصناع القرار إلى الفجوات القائمة بين الذكور والإناث وتكشف عن مدى اهتمام المجتمع بضمان تحقيق فرص عادلة لأبنائه وبناته بالقدر ذاته.

ولزيادة الوعي بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي في صياغة الاستراتيجيات والسياسات العامة ورصدها ومتابعتها، ودمج النوع الاجتماعي في العمل الإحصائي، تم إنشاء "قسم إحصاءات النوع الاجتماعي" في دائرة الإحصاءات العامة عام 2005؛ من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1. تعزيز دمج مفهوم النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني.
2. إيجاد قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي تعكس وضع الرجل والمرأة رقمياً وبشكل يتميز بالمصداقية والشفافية.
3. توثيق التحسن الذي طرأ على أوضاع المرأة.
4. رفع مستوى الوعي تجاه أهمية استخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لغرض إعداد التحليلات النوعية واتخاذ سياسات وبناء استراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي.

ولتحقيق الأهداف السابقة، فقد تم وضع مجموعة أساسية من المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين موزعة حسب القطاعات التالية:

الرقم	القطاع	الرقم	القطاع
1	السكان	10	العنف ضد المرأة
2	الأسرة حسب جنس رب الأسرة	11	المرأة في مواقع اتخاذ القرار
3	القطاع الاجتماعي	12	الفقر
4	التعليم	13	الزراعة
5	التعليم العالي	14	تكنولوجيا المعلومات
6	الصحة	15	فرص العمل المستحدثة
7	الهجرة	16	التأمين الصحي
8	المشاركة الاقتصادية	17	الإعاقة
9	التمكين الاقتصادي		

وللتعرّف على المؤشرات المتوفرة في كل قطاع من القطاعات السبعة عشر؛ فقد تم سردها في (المرفق رقم 5)، الذي يوضح مجموعة المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين موزعة حسب القطاعات الأساسية. ويوضح (المرفق رقم 16) إحصاءات المرأة

[55] "دليل الإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012.

[56] تقرير حول "البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (لغايات التقرير الوطني/ بيجين +20)، قسم إحصاءات النوع الاجتماعي، دائرة الإحصاءات العامة، 2014/3/26.

على مستوى المملكة للعام 2013، بينما يوضح (المرفق رقم 17) مقارنة تطور مؤشرات المرأة الأردنية على مستوى المملكة باستخدام (منظور النوع الاجتماعي) خلال العامين 2009، 2012، والصادرة عن قسم إحصاءات النوع الاجتماعي/ دائرة الإحصاءات العامة.

ب) بالإضافة إلى ما سبق؛ فإن قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في الدائرة يعمل على توفير (75%) من مجموع المؤشرات التي تصدرها شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة UNSD والبالغ عددها (52) مؤشراً موزعة على القطاعات التالية: الاقتصاد، التعليم، الصحة، السياسة واتخاذ القرار، حقوق الإنسان للمرأة والطفلة. وللتعرّف على المجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي انظر للرابط http://undocs.org/E/CN.3/2013/10.

ومن أهم الفجوات التي رصدتها دائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالمجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي، أنه قد تبين وجود نقص في بعض البيانات التي تخص مواضيع حقوق المرأة والطفلة؛ ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر مسح خاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونقص في بيانات العنف الأسري وخاصة العنف ضد المرأة والطفلة، كما أن المصادر الأخرى كالسجلات الإدارية من الصعب أن توفر بيانات كافية عن العنف بسبب
سجلات موثقة وأرقام محددة لحالات النساء المعنفات اللاتي تم التعامل معهن.

أما في ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية للمجموعة الدنيا من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ تعمل الدائرة على توفير ما نسبته (74%) منها. وذلك لنقص في المؤشرات الخاصة باستخدام الوقت وقياس العمل غير المنظم؛ حيث لا يوجد مسح متخصص يعمل على توفير المؤشرات التي تقيس وضع المرأة والرجل في العمل من داخل المنزل، من أجل تقييم الوضع الحقيقي لمشاركة المرأة الاقتصادية ومسألة الأمان الاجتماعي.

أما في ما يتعلق بقطاع الصحة؛ فقد كان هنالك نقص في بعض البيانات التي تساعد في احتساب المجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي وبنسبة بلغت (36%)، ويعود السبب إلى صعوبة جمع هذه البيانات، لذا لابد أن يتجه العمل نحو إنشاء آلية للحصول على مصادر الإحصاءات الرسمية من بيانات السجلات الإدارية والوزارات المختصة. كما يجب أن ترتكز هذه الآلية على مبدأ التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بتوفير بيانات التنمية بشكل عام، والنوع الاجتماعي بشكل خاص.

أما في قطاع السياسة؛ فقد بلغت الفجوة في توفير المجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي (20%) فقط، بسبب عدم توفر البيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لدى السجلات الإدارية التي تمتلكها الوزارات والمؤسسات والدوائر. أما القطاع التعليمي فقد بلغت نسبة التغطية (100%) في مجال توفير المجموعة الدنيا للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

وتنقسم مصادر بيانات النوع الاجتماعي المستخدمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين إلى قسمين: التعدادات والمسوح بنسبة (53.1%) والسجلات الإدارية بنسبة (46.9%).[57]

وفيما يلي السياسات والإجراءات المقترحة لتحسين إحصاءات النوع الاجتماعي:

1. تعزيز دمج إحصاءات النوع الاجتماعي؛ إذ ينبغي العمل في اتجاهين:
الأول: تضمين المسوح- حيثما أمكن- استمارة خاصة بالمرأة للحصول على معلومات إضافية عن أوضاعها.
الثاني: تنفيذ عدد من المسوح الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراته ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مسح الاحتياجات التدريبية للمرأة العاملة في المؤسسات العامة، مسح المؤسسات الإعلامية، مسح استخدام الوقت، ومسح العنف ضد المرأة.
2. زيادة الأدوار المخصصة للمرأة في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وزيادة الخبرات النسائية في مستويات أعلى عند المباشرة بالمسح، بحيث يشمل دورها تصميم الأسئلة والاستبيانات، وتحليل النتائج ووضع الاستنتاجات.
3. توعيه مستخدمي/ات البيانات بأخبار الأنشطة الإحصائية الوطنية والنواتج المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي، لتصب في نشرة وطنية سنوية حول إحصاءات النوع الاجتماعي.
4. المشاركة بأوراق تقنية ومنهجية حول إحصاءات النوع الاجتماعي لإغناء المناقشات وتبادل الممارسات والأدوات الجديدة.
5. وضع خطط طويلة الأمد لتخطيط المسوح والاستفادة القصوى من المساعدات الدولية في إنتاج إحصاءات عالية الجودة.
6. وضع أدلة خاصة (كتيبات) بالمفاهيم والمؤشرات التي تستخدم في إحصاءات النوع الاجتماعي وطرق جمع البيانات وحساب المؤشرات وتحليلها، وإتاحتها لمستخدميها.
7. تطوير الإطار القانوني الذي يحكم العمل الإحصائي في الأردن بما يتناسب ومتطلبات النوع الاجتماعي.
8. تعزيز الحوار والتعاون بين منتجي/ات إحصاءات النوع الاجتماعي، لتعزيز إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي على مستوى المحافظات.
9. تنظيم ورش عمل توعوية حول معرفة قراءة وكتابة التقارير حول إحصاءات النوع الاجتماعي وتحليلها لمنتجي/ات ومستخدمي/ات البيانات المراعية للنوع الاجتماعي.

ج) وفي ما يتعلق بالمؤشرات التسع الخاصة بالعنف ضد المرأة؛ فهي غير متوفرة بسبب عدم وجود مسح متخصص للعنف ضد المرأة. ولكن على المستوى الوطني؛ فإن البيانات المتوفرة عن العنف الأسري تقيس مؤشرات العنف للنساء اللاتي سبق لهن الزواج في العمر (15- 49) سنة، وهي لا تنطبق على مؤشرات العنف التسعة.

د) أما العمليات التي تضطلع بها دائرة الإحصاءات العامة لجمع البيانات بشأن فئات معينة من النساء؛ فتتلخص في الآتي:

[57] منال سويدان، عرض تقديمي حول "النوع الاجتماعي في الإحصاءات الأردنية"، قسم إحصاءات النوع الاجتماعي، دائرة الإحصاءات العامة، 2013.

1. النساء الريفيات؛ يتم جمع بيانات عن النساء الريفيات وخصائصهم/ن من خلال مسح العمالة والبطالة الذي يدرس حالة النساء الريفيات حسب الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومسح السكان والصحة الأسرية الذي يوفر بيانات عن النساء الريفيات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر (15-49) سنة حسب الخصائص الديموغرافية، والصحة الإنجابية، والرفاه وتنظيم الأسرة، وصحة وتغذية الأم والطفل، وتمكين السيدات، والعنف الأسري. كما يوفر مسح دخل ونفقات الأسرة إنفاق ودخل الأسر حسب جنس رب الأسرة وعلاقته بمختلف المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. وإضافة إلى ما سبق؛ فإن مسح تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل الذي تجريه الدائرة منذ عام 2007 ولغاية الآن؛ يعطي صورة واضحة عن المرأة الريفية وفق مدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في المنازل والأسباب وراء عدم استخدامها أو توفرها.
2. النساء المسنات وذوات الاحتياجات الخاصة؛ والبيانات المتوفرة لهاتين الفئتين هي من خلال التعداد العام للسكان والمساكن.
3. النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، تقوم وزارة الصحة بجمع بيانات عن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ويتم نشره ضمن تقريرها الإحصائي السنوي.

ثانياً: إعداد مؤشرات الموارد البشرية في الأردن؛ 2013

تم إعداد كتيب مؤشرات الموارد البشرية في الأردن لعام 2013؛، من خلال مشروع المنار، وبالتعاون بين المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ودائرة الإحصاءات العامة. ويعتبر الكتيب مرجعاً ودليلاً شاملاً للكثير من المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية في الأردن، مما يمكن أن يعزز جهود الأردن الرائدة في هذا المجال. إذ يتضمن الكتيب البيانات المتعلقة بسوق العمل متمثلة بمؤشرات الموارد البشرية، وبيانات المشتغلين والمتعطلين الأردنيين، واتجاهات الطلب على الأيدي العاملة الأردنية، وفقاً لإعلانات جريدة الرأي، وبيانات العمالة الوطنية. كما يستعرض الكتيب بيانات المشتركين/ات والمنفكين/ات من الضمان الاجتماعي، وبيانات الموظفين/ات الخاضعين لنظام الخدمة المدنية، وبيانات طالبي التوظيف والمعينين من خلال ديوان الخدمة المدنية. كما يعرج الكتيب على بيانات التعليم المتمثلة ببيانات الطلبة في الجامعات الأردنية، وبيانات طلبة كليات المجتمع، وبيانات طلبة التعليم المهني. ويتطرق الكتيب كذلك لبيانات مؤسسة التدريب المهني والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، إضافة إلى الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية، وبيانات المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل، وبيانات المتسولين.[58]

ثالثاً: توظيف البيانات والإحصاءات في بناء مؤشرات الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015)/ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة[59]

من أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال: تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

ولقد جاء إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) حلقة أخرى ضمن سلسلة حلقات التخطيط الاستراتيجي المتعاقبة التي انتهجتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ تأسيسها في (1992/3/12) لغايات الارتقاء بواقع المرأة الأردنية وتحسين نوعية حياتها وحياة أسرتها، بدءاً بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية لعام (1993)؛ ومروراً بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2006-2010)؛ وانتهاءً بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017).

ونتيجة للجهود الموصولة لدائرة الإحصاءات العامة في مجال إنتاج البيانات وتبويبها وتحليلها ونشرها وإتاحتها تلبية لاحتياجات مختلف الفئات المستخدمة للبيانات المتنوعة والمتجددة بعامة؛ وبخاصة في مجال إنشاء قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي، وتوعية مستخدمي/ات البيانات بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراته في مختلف قضايا التنمية، وتلبية لاحتياجات مستخدمي/ات البيانات فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وتوفير المؤشرات الجندرية التي تطلبها.

وانطلاقاً من الشراكة الفاعلة التي تم بناؤها عبر السنوات بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة باعتبارها المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وبين دائرة الإحصاءات العامة المعنية بإنتاج وتوثيق وإتاحة البيانات الوطنية للوزارات والمؤسسات المعنية والباحثين/ات والمهتمين/ات في مختلف أنحاء المملكة، وبما أن دائرة الإحصاءات العامة هي أحد أعضاء شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية التي تعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتتعاون معها في تحقيق أهدافها وإنجاز مهامها، وفي مقدمة هذه المهام؛ إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة وتحديثها وتطويرها ومتابعة تنفيذها، فقد تم التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة والاعتماد على إحصاءات النوع الاجتماعي؛ التي توفرها وتنشرها الدائرة في ما يتعلق بمختلف القطاعات والمجالات، وذلك منذ بداية إعداد المؤشرات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) بمختلف محاورها ومجالاتها (تم حصرها في المرفق رقم 8).

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) التي اتبعت منحى التخطيط الاستراتيجي المعاصر بمنحى تشاركي مجموعة من الوثائق التي تم إعدادها من خلال توظيف البيانات والإحصاءات وفق منظور شمولي تكاملي تسلسلي، وهي:

- منهجية العمل لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017).
- تحليل البيئة الكلية لقطاع المرأة (PESTEL Analysis)، وتحليل (SWOT) لواقع قطاع المرأة (نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات/ التهديدات).

[58] مؤشرات الموارد البشرية في الأردن 2013، مشروع المنار، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.

[59] الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2013.

- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) شاملة المحاور والمجالات، وأهدافاً وطنية، والفئات المستهدفة وفقاً لكل محور ومجال، وأهدافاً استراتيجية تمت صياغتها تلبية لاحتياجات كل فئة مستهدفة (التي لديها احتياج ما أو فجوة نوع اجتماعي أو تعاني من تمييز معين).
- الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015) التي انبثقت عن الاستراتيجية، وتتضمن الأهداف الاستراتيجية ومقابل كل منها الأثر (Impact) لها، والأهداف الفرعية/ المؤسسية ومقابل كل منها: النتاجات والمخرجات، والمؤشرات الموضحة في (المرفق رقم 8)، مع تحديد الجهات المسؤولة عن مستوى تحقيق كل من هذه المؤشرات، والمصادر المعنية بتزويد البيانات المتصلة بها؛ وتشمل المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية والقطاعين الأكاديمي والإعلامي، مع تحديد قيم المؤشرات لسنة الأساس 2012/2011 والمؤشرات المستهدفة للسنوات (2013، 2014، 2015) لكل مؤشر.
- مجموعة الخطط التنفيذية للمحاور والمجالات المختلفة والتي انبثقت عن الخطة الاستراتيجية، وتتضمن: الأهداف الفرعية/ المؤسسية، ومؤشرات الأداء، وقيمها لسنة الأساس وللسنوات المستهدفة (2013، 2014، 2015)، إضافة إلى تحديد الأنشطة الرئيسة المقترحة لتحقيق كل هدف فرعي/ مؤسسي ومسؤولية التنفيذ مقابل كل نشاط، ومؤشر أداء الأنشطة والقيم المستهدفة لكل مؤشر نشاط.
- مجموعة المشاريع التجديدية (بمعدل 3 مشاريع فأكثر لكل محور أو مجال) والتي انبثقت عن الخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية، واشتملت بطاقات المشاريع على: اسم المشروع، ووصفه وأهدافه ومبرراته، ومدة تنفيذ المشروع، والجهات الرئيسة المعنية بالتنفيذ، والجهات المساهمة بالتنفيذ، والكلفة الإجمالية لكل مشروع بالدينار، ومصدر التمويل المقترح، والفئات المستهدفة في كل مشروع، وموقع المشروع (أي أماكن تطبيقه)، والعناصر الرئيسة للمشروع (أي أنشطة المشروع). وتم صياغة المشاريع التجديدية المتصلة بكل محور ومجال وعددها (38) مشروعاً؛ بمنحى تشاركي مع مختلف الأطراف المعنية، وتضمينها النتاجات المستهدفة للأعوام القادمة.
- تعريف أبرز المصطلحات المستخدمة في الاستراتيجية والوثائق المنبثقة عنها لتسهيل فهم ومتابعة منهجية العمل من قبل المؤسسات والفئات المستهدفة.

وقد استهدفت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، تمكين المرأة وفق منظور شمولي تكاملي في مختلف الميادين، حيث شملت: الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (أي التمكين الاجتماعي)، والتمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة، والتمكين الاقتصادي للمرأة.
وانسجاماً مع إناطة مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة والعمل على تحديثها وتطويرها ومتابعة تنفيذها وتقويمها بشكل دوري باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ فإن اللجنة الوطنية ملتزمة بمهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، كما تعتبر اللجنة الوطنية مسؤولة عن رفع التقارير حول مدى التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وأبرز النتاجات التي تم تحقيقها، والتحديات التي وقفت عائقاً أمام تحقيق بعض الإنجازات للتغلب عليها. ومما يُتوخى أن يُسهم في تحقيق ذلك؛ أن هذه الاستراتيجية قد تم بناؤها وفقاً لنظام بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecard Strategy Driven كما تم حوسبة جميع المنجزات من؛ استراتيجية وخطط ومشاريع ونتاجات عمل منذ بداياتها وفق برمجية متخصصة مصممة لهذا الغرض، ومستخدمة عربياً وعالمياً هي برمجية STRATandGO، الأمر الذي يُتوخى أن يُسهم في تسهيل متابعة مدى تحقيق الأهداف المنشودة خلال سنوات الاستراتيجية والتعرّف على محطات الإنجاز والتميّز في الأداء لتعظيمها، وتحديد الفجوات لوضع السياسات والخطط التنفيذية والبرامج الكفيلة بتلافيها؛ فيما يتعلق بمختلف المحاور والمجالات المتصلة بتمكين المرأة في الأردن والمتضمنة في الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية للمحاور والمجالات.
ومن هنا؛ تتضح أهمية إجراء المراجعات الدورية الضرورية للاستراتيجية من قبل اللجنة الوطنية، لمتابعة تحقيق أي تقدّم في التّنفيذ، وبخاصة أن إقرار الاستراتيجية يعكسُ الوعي والالتزام السياسي العالي بقضايا المرأة وبأهمية مشاركتها الفاعلة في التنمية المجتمعية الشاملة بمختلف محاورها، ويُمثل الخطوة الأساسية لوضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي تطلب من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المباشرة بالعمل على حشد الموارد الضّروريّة من خلال التنسيق المتواصل والشراكة الفاعلة ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومختلف الجهات الحكومية التي يُتوخى أن تُسهم في توفير الدعم المالي والفني للبرامج والمشاريع المعنية بالمرأة، مثل: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، وتفعيل التنسيق مع دائرة الموازنة العامة بشكل خاص سعياً لتعزيز موازنة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ورصد موازنة خاصة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية في إطار موازنة اللجنة للأعوام القادمة. إضافة إلى تفعيل التنسيق والتواصل مع المنظمات الدولية والجهات المانحة المعنية بقضايا المرأة والتحاور معها لحشد التمويل، حيث قامت اللجنة الوطنية بإرسال المشاريع المختلفة المنبثقة عن الاستراتيجية إلى هذه الجهات الممولة للنظر في إمكانية تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عملها ومجالات اهتمامها.
وقد بوشر بتنفيذ برنامج تدريبي/ توعوي متكامل في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ للتعريف بالاستراتيجية وخطتها الاستراتيجية ومشاريعها، وبكيفية إعداد تقارير المتابعة والتقييم السنوية لقياس مدى التقدم والإنجاز في ضوء أهداف الاستراتيجية. ويشارك في هذا البرنامج ممثلون/ات عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والأكاديمية والإعلامية من مختلف محافظات المملكة، وبخاصة أعضاء اللجان والشبكات وفرق العمل المتعاونة مع اللجنة الوطنية والعاملة تحت مظلتها، للتدرّب حول كيفية إعداد تقارير إنجازات مؤسساتهم/ن الوطنية في ضوء أهداف الاستراتيجية وخططها ومشاريعها.
ولتفعيل عمليات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بمختلف محاورها ومجالاتها، وتسهيل متابعتها، فإن اللجنة الوطنيّة الأردنية لشؤون المرأة تحرص على تطوّير آليات وعلاقات عمل قويّة ومنهجيّة ومستدامة؛ مع كافة شركائها الذين ينقسمون إلى مستويات مختلفة لكنها مترابطة؛ أبرزها: الوزارات والمؤسسات الحكوميّة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والقطاعين الأكاديمي والإعلامي، والمنظمات الدوليّة والهيئات المانحة.

الباب الرابع: الأولويات الناشئة

على الرغم من كل ما تحقق؛ فلا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب تذليلها لنصل إلى مستوى طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الأردنية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وانطلاقاً من ذلك؛ فإننا الآن، مطالبون أكثر من أي وقت مضى؛ بتعظيم نوعية وفعالية وجدّية مشاركة المرأة وتمكينها: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، وتكثيف جهودنا من خلال تطوير منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والبرامج والخطط والموازنات والخدمات المساندة الهادفة إلى التغلب على التحديات التي تُعيق مسيرة تقدم المرأة؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أبرز الأولويات والأهداف العامة وفق المحاور والمجالات الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)؛ التي تستهدف تمكين المرأة اجتماعياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً.

(1): المرأة والتعليم

- تفعيل الجهود الرامية إلى إعداد المرأة المتعلمة ذات الكفاءة والمهارات التخصصية العالية، والقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها، واستثمار طاقاتها لتحقيق النمو المهني المستدام والمشاركة الفعّالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

(2): المرأة والصحة

- ضمان تمتع المرأة بالرعاية الصحية في جميع مراحلها العمرية، بكفاءة وجودة عالية؛ وفق المعايير العالمية؛ وبمختلف أشكالها الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والارتقاء بالبرامج والخدمات الصحية المقدمة لها؛ وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها.

(3): العنف ضد المرأة

- ضمان حماية المرأة من العنف وبخاصة القائم على أساس النوع الاجتماعي وصولاً إلى امرأة آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة "مسؤولية وطنية تشاركية".

(4): المرأة والبيئة والتغيّر المناخي

- بناء قدرات المرأة وتنمية معارفها واتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها، وتعزيز دورها في إدارة النظام البيئي ورسم السياسات وصناعة القرارات المتعلقة بالبيئة والتغيّر المناخي.

(5): المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة

- تحقيق فهم أعمق لإمكانيات المرأة الحقيقية وتوفير سبل الأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لها على اختلاف حاجاتها الأساسية وتحدياتها الخاصة، وصولاً إلى امرأة آمنة ومستقرة هي وأسرتها، وتعزيز دورها الأسري والمجتمعي.

(6): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة

- إتاحة فرص أفضل وأكثر عدالة لضمان مشاركة المرأة الفاعلة ووصولها بشكل تدريجي مدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (30%) كحد أدنى في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعيّنة.

(7): التمكين الاقتصادي للمرأة

- ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وفي رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.

(8): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة

- نشر وتجذير ثقافة مجتمعية داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، ومناهضة للتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، سعياً لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وتطوير الخطاب التربوي والثقافي لتمكين المرأة من أن تكون فاعلة في عمليات التغيير والبناء الحضاري لمجتمعها.

(9): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاعي الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورفع نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات المتصلة بهذين القطاعين، وتوظيف مختلف وسائطهما في توعية المرأة وأسرتها ومجتمعها بأهمية دورها كشريك استراتيجي في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة بمختلف محاورها.

(10): دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية

- مواصلة مراجعة منظومة التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية؛ بغرض تعديلها واستحداث تشريعات وسياسات وخطط وبرامج وموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي تحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

(11): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة

- مراجعة وتطوير منظومة سياسات ونظم ومنهجيات العمل الهادفة إلى ضمان جودة الأداء، وتحقيق التميّز في جميع المجالات بأسلوب منهجي موضوعي قابل للقياس والتقييم والتطوير، وترسيخ قواعد وضوابط الحكم الرشيد في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.[60]

علماً بأنه في ضوء الجهود التي بُذلت لإعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)؛ فقد انبثق عن الاستراتيجية (38) مشروعاً (المرفق رقم 7)، تستهدف بمجملها تمكين المرأة في مختلف القطاعات والأقاليم، والتي سيتم تنفيذها وفق منحى تشاركي مع مختلف الجهات والقطاعات المعنية بشؤون المرأة وقضاياها. ويؤمل - إذا ما نجحنا في حشد التمويل المناسب لتنفيذها- أن تُشكل هذه المشاريع نقلة نوعية تُسهم في تطوير واقع المرأة الأردنية، وتجذير مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بمختلف مساراتها وأبعادها، وزيادة مساهمتها في رسم السياسات وصناعة القرارات في المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية، وإحداث التغيير الإيجابي الذي ينعكس في تحسين نوعية حياة المرأة بخاصة وحياة أسرتها بعامة.[61]

ثانياً: أبرز التوصيات حسب المحاور التنموية ذات الأولوية؛ والتي تم تناولها في اللقاءات التشاورية الوطنية لأجندة التنمية لما بعد عام 2015؛ والتي نُفذت في أقاليم المملكة الثلاثة

المحور (1): المساواة والنوع الاجتماعي

- تعميق العدالة والمساءلة ضماناً لتحقيق المساواة.
- إدماج النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات والخدمات والمشاريع والموازنات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم المبادرات الاجتماعية التي تستهدف إرساء وترسيخ المساواة والعدالة.
- ترسيخ الوعي المجتمعي بمفهوم النوع الاجتماعي.
- تطوير آليات توسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- تغيير الصورة النمطية للمرأة من خلال المؤسسات التربوية والدينية والاجتماعية.
- إعادة النظر في التشريعات وتنقيتها من أي تمييز؛ وسنها على أساس العدالة وتكافؤ الفرص.
- نشر التوعية الاجتماعية الداعمة للمساواة والإنصاف من خلال الإعلام والمناهج الدراسية وبرامج التمكين.
- تطوير البنية التحتية اللازمة لدمج الفئات ذوي/ذوات الإعاقة في المجتمع.
- الحاجة إلى إيلاء اللامساواة أولوية في المعالجات التنموية؛ أي أن تتناول الأجندة التنموية لما بعد عام 2015 مفهوم المساواة بكامل أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأن تتولى الأجندة التنموية ترجمة "المساواة" إلى غايات قابلة للتنفيذ، ومؤشرات يُمكن قياسها مما يُتيح متابعة التنفيذ والتقويم، وبالتالي المساءلة عن حسن التنفيذ.

المحور (2): النمو والتشغيل والإنتاجية والتدريب

- تحسين وتطوير العلاقة بين التعليم وسوق العمل.

[60] الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، التوجهات والملامح العامة والوثيقة المرجعية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2013.
[61] المشاريع التجديدية المنبثقة عن "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أيار/2013.

- إيجاد آليات دعم مناسبة للأنشطة الاقتصادية.
- تحفيز ودعم المشاريع الرائدة (وخاصة للشباب)؛ من خلال المؤتمرات التنشيطية والتمويل والحوافز والمكافآت.
- تفعيل آليات حماية حقوق العمال.
- تعديل قانون العمل لترسيخ تكافؤ الفرص؛ بحيث ينص على تجريم التمييز في التشغيل.
- الإسراع في تطوير فاعلية السياسات والإجراءات الخاصة بتخفيض معدلات البطالة.
- دعم الممارسات الجيدة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كمساهمة في تطوير بيئات العمل.
- إعطاء الأولوية المناسبة لدعم التدريب المهني والتقني؛ والتوزيع العادل لمراكزه على مناطق المملكة، واستحداث برامج خاصة للنساء.
- التوزيع المنصف لمكاسب التنمية على جميع المناطق، وتحفيز المستثمرين على الاستثمار في المناطق ذات الاحتياجات التنموية الملحّة.
- الاهتمام بآليات دعم الأمن الوظيفي للنساء والشباب.
- تبني سياسات تشغيل صديقة للمرأة والأسرة تراعي احتياجات ومتطلبات الأمومة.
- التوسع في الفرص التدريبية والتشغيلية للأشخاص ذوي/ات الإعاقة.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وإلزاميته؛ على أساس العدالة والمساواة.
- زيادة فاعلية وعدالة شبكات الأمان الاجتماعي.

المحور (3): التعليم

- تطوير البيئة التعليمية - التعلّمية.
- إيلاء تطوير نوعية التعليم أولوية كبرى.
- دعم التوسع في توفير رياض الأطفال وتحسين وضمان جودة خدماتها.
- ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، مع التأكيد على ضمانها لذوي/ات الإعاقة.
- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية على مناطق المملكة.
- الاهتمام بالطلبة الموهوبين/ات والمتميزين/ات ورعايتهم ودعم إبداعاتهم/ن؛ والاهتمام بالطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم.
- تطوير آليات القبول في مؤسسات التعليم العالي باتجاه تحقيق تكافؤ الفرص.
- إعادة النظر بكلف التعليم العالي المرتفعة وآثارها السلبية المترتبة على ذوي/ذوات الدخل المحدود.
- التوسع في تطبيق اللامركزية في قطاع التعليم باتجاه تفويض الصلاحيات.
- تطوير المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- توفير مصادر التمويل لدعم قطاع التعليم.
- إدخال الحوسبة في مراحل التعليم المختلفة.
- تطوير المستوى المهني والأكاديمي للمعلم/ة؛ وتطوير معايير التعيين المعتمدة.
- إيلاء الاهتمام لتأهيل المعلمين/ات في مجالات؛ حقوق الإنسان والمساواة ومهارات الاتصال.
- تطوير التعليم المهني والتقني وأسس القبول فيه.

المحور (4): الحكم الرشيد وحقوق الإنسان

- تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية باعتماد مبادئ الدستور الأردني؛ وبما يتلاءم مع التزاماتنا بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية.
- تعزيز ثقافة المواطنة والعدالة والانتماء الوطني والقيم المشتركة للإنسانية والتوعية بالحقوق والواجبات.
- إقامة منتدى وطني للتنمية لدعم ومتابعة وتقييم تنفيذ أهداف الأجندة التنموية لما بعد عام 2015، تشارك فيه المحافظات، وينبثق عن تحالف منظمات المجتمع المدني.
- دعم تأسيس مركز أبحاث لقضايا الحكم الرشيد.
- التوسع في الأطر القانونية المنظمة لآليات وإجراءات الشفافية والقضاء على الفساد.
- تشجيع دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام المجتمعية في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والقضاء على الفساد.
- نشر الوعي بين المواطنين/ات وإشراكهم في رسم السياسات والتدابير بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- تطوير آليات وضمانات الحق في الوصول إلى المعلومات.

المحور (5): الصحة والصحة الإنجابية

- ضمان العدالة في توزيع الكوادر الطبية والصحية على مناطق المملكة.
- الأولوية في توفير الرعاية الصحية لمناطق الريف والمناطق الفقيرة.
- ضمان المساواة في العلاج والخدمات الطبية بين المواطنين/ات.
- تقديم الحوافز المناسبة للكفاءات الطبية والصحية الأردنية.
- عدم خصخصة القطاع الصحي.
- تطوير نوعية الرعاية الصحية بعامة ورعاية الأمومة والطفولة بخاصة؛ كأولوية تنموية للقطاع الصحي.
- تحسين وتطوير آليات وتشريعات المساءلة الطبية.

- تطوير آليات الرقابة الصحية على استيراد الأدوية.
- تطوير وتفعيل قضايا الصحة والصحة الإنجابية.
- توسيع مظلة التأمين الصحي.

المحور (6): الأمن الغذائي والتغذية

- تعزيز مبادئ الأمن الغذائي وأهدافه وسبل دعمه.
- اعتماد سياسات فاعلة للسيطرة على التصحر.
- الحد من الآثار السلبية للسوق الحر وتقلبات أسعاره على الحق في الغذاء.
- دعم وتعزيز الرقابة الصحية على المواد الغذائية.
- التشدد في مراقبة بيع المبيدات والأسمدة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرتبطة بالتغذية وفي مجال الإرشاد الزراعي والتشجير.
- التوسع في برامج التغذية المدرسية وخاصة في المناطق الفقيرة.
- تطوير آليات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي دعما ًللأمن الغذائي ومكافحة الجوع.

المحور (7): الاستدامة البيئية والمياه والطاقة

- العدالة في توزيع الحصص المائية.
- توعية المواطن/ة بمفهوم البيئة وأهميتها في مجالات الحياة كافة.
- تطوير وتفعيل التشريعات المتعلقة بالبيئة.
- التوجه نحو استخدام الطاقة البديلة والمتجددة.
- تشجيع آليات ترشيد استهلاك المياه والطاقة.
- استعمال الطرق الحديثة في إعادة تدوير المياه العادمة والتخلص من النفايات.
- توصيل شبكات الصرف الصحي إلى جميع المناطق.
- محاربة التدهور الحاصل في الأراضي الزراعية.
- التوسع في بناء السدود والآبار وتنفيذ المشاريع البيئية.
- إيلاء قضايا البيئة والتلوث البيئي موقعاً متميزاً في الأجندة التنموية.
- دمج برامج تعالج التغيّر المناخي في الخطط التنموية.
- إعطاء قضية المياه أولوية قصوى، وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

المحور (8): النزاعات والمجتمعات الانتقالية والوهن

- تعزيز وتقوية مفهوم الشراكة والتعاون بين الدول؛ وتقاسم الأعباء في احتواء الآثار السلبية للنزاعات وفي دعم المجتمعات الانتقالية والفئات التي تُعاني من الوهن.
- تفعيل وسائل التحفيز السريع للمساعدات الدولية لدعم المناطق التي تتأثر من أزمات الدول المجاورة والهجرات القسرية المؤقتة.
- تعزيز آليات الحماية والإنصاف لضحايا النزاعات المسلحة والانتهاكات الواسعة للقانون ولحقوق لإنسان أثناء النزاعات وما بعدها؛ وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة واللاجئين/ات والمهجّرين/ات.
- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في القيام بدور إيجابي وفعّال لإغاثة المناطق التي تشهد النزاعات أو المصابة بالوهن نتيجة للنزاعات، وأن تكون لها الأولوية في برامج الدعم الدولي.
- أن يكون للقانون الدولي آليات فاعلة لضمان حقوق الإنسان التي تُنتهك نتيجة النزاعات.[62]

قائمة المراجـــع

1. استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017)، وزارة التنمية الاجتماعية، 2014.
2. استراتيجية الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات (2013-2017). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. كانون الأول/ 2012.
3. الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن: الوثيقة المرجعية. 2008. المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
4. الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم. وزارة التربية والتعليم. تشرين الثاني/2010.
5. الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. خطط العمل للمرحلة الثانية (2010-2015). المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.
6. الاستراتيجية الوطنية للتعليم. 2006. وزارة التربية والتعليم. الرابط الإلكتروني: www.moe.gov.jo
7. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (2007-2012). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

62 نتائج الملتقى الوطني الأردني لمنظمات المجتمع المدني حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن"، 2013.

8. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وبرنامجها التنفيذي للأعوام (2011 – 2020). وزارة العمل.
9. الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال. 2006. وزارة العمل.
10. الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017). (التوجهات والملامح العامة، والوثيقة المرجعية). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2013. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
11. إحصاءات المرأة. 2012. دائرة الإحصاءات العامة. الأردن. الرابط الإلكتروني: www.dos.gov.jo
12. البيان الوزاري لحكومة دولة الدكتور عبدالله النسور المقدم لمجلس النواب السابع عشر في دورته غير العادية. الجزء الثاني - برنامج عمل الحكومة (2013-2016). الأحد 3 جمادى الآخرة 1434هـ/ الموافق 14 نيسان 2013 م. الرابط الإلكتروني: www.pm.gov.jo
13. التعريف بالهوية المؤسسية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. الطبعة الثانية المنقحة. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. تشرين الأول/2013. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
14. التقرير النهائي "لمشروع مشغل المرأة الماهرة" المنفذ بدعم من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني. جمعية الأسر التنموية الخيرية. 2013.
15. التقرير الوطني "تقدم المرأة الأردنية: نحو العدالة والمشاركة والمساواة (2010 -2011)". اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2011. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
16. التقرير الوطني الثاني "تقدم المرأة الأردنية (نحو الوقاية والحماية والتمكين) في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامين (2012-2013)". اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2014. الرابط الإلكتروني: www.women.jo .
17. التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية: الوفاء بالوعد وتحقيق الطموحات. وزارة التخطيط والتعاون الدولي وهيئات الأمم المتحدة في الأردن. 2010.
18. الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2015). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2013.
19. الخطة الاستراتيجية لشبكة "نشميات" لعضوات المجالس البلدية للأعوام (2009-2011) و(2014- 2016). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2009. 2013.
20. الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2009-2013). 2009. وزارة التربية والتعليم. الرابط الإلكتروني: www.moe.gov.jo
21. الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (2008-2012). وزارة الصحة. الرابط الإلكتروني: www.moh.gov.jo
22. الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 1325 (الصادر عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة) للأعوام (2014 - 2018). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2013.
23. الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004-2013). المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسيف.
24. الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية. 2011. المجلس الأعلى للسكان.
25. اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ تعهدات الأردن بموجب "مبادرة المستقبل"/ الخطة الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة (2013 – 2017). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
26. المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية ". دائرة الإحصاءات العامة. كانون الأول/ 2012. الرابط الإلكتروني: www.dos.gov.jo
27. المشاريع التجديدية المنبثقة عن "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)". اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. أيار/2013.
28. آمال حدادين وفاطمة الدباس وسميرة زيتون. قائمة بأبرز التشريعات التي تم إدخال تعديلات فيها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأبرز التعديلات التي طرأت على مجموعة من القوانين لصالح المرأة. فريق العمل القانوني. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. أيار/2014.
29. بيان بالمطالب الإصلاحية للحركة النسائية في مجال السياسات والتشريعات لعام 2013. صادر عن الهيئات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة الأعضاء في اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية من مختلف محافظات المملكة والمنبثقة عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
30. تقرير التنافسية العالمي، (WEF)، لعام 2011/2010.
31. تقرير حول أبرز الإنجازات (الكمية والنوعية) المتعلقة بالمرأة في الخدمة المدنية خلال الفترة (2009- 2013). ديوان الخدمة المدنية. نيسان/2014.
32. تقرير حول "البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (لغايات التقرير الوطني/ بيجين +20). قسم إحصاءات النوع الاجتماعي. دائرة الإحصاءات العامة. 2014/3/26. الرابط الإلكتروني: www.dos.gov.jo
33. تقرير حول "إنجازات وزارة العمل المتعلقة بالتقرير الوطني لاستعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل (بيجين+20)". وزارة العمل. أيار/2014.
34. تقرير حول "المرأة في الضمان الاجتماعي: التشريعات والمؤشرات". إدارة الدراسات. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. 2014.
35. تقرير حول "برامج وزارة التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة". وزارة التنمية الاجتماعية. نيسان/2014.
36. تقرير حول "برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر"/ المرحلة الثالثة. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. أيار/2014.

37. تقرير حول "تجمع لجان المرأة الوطني الأردني وأبرز مشاريعه وإنجازاته على مستوى المحافظات". تجمع لجان المرأة الوطني الأردني. أيار/2014.
38. تقرير حول "جهود الأردن في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد والبرامج التدريبية والتثقيفية التي تُنفذ للتوعية بمخاطر الألغام". الهيئة الوطنية لإزالة الألغام. أيار/2014.
39. تقرير حول "دور المركز الوطني لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق المرأة". المركز الوطني لحقوق الإنسان. نيسان/2014.
40. تقرير حول "دور مؤسسة التدريب المهني في تشجيع دخول المرأة في سوق العمل الاردني ومشروع تدريب الفتيات في إقليم الجنوب لعام 2012". مؤسسة التدريب المهني. نيسان/2014.
41. تقرير حول "محور تعليم وتدريب المرأة والطفلة الأنثى". وزارة التربية والتعليم. نيسان/2014.
42. تقرير ملخص حول "أبرز الاستراتيجيات والسياسات والإنجازات والمبادرات على الصعيد الوطني، التي قامت بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في مجالات دعم المرأة للفترة (2009-2013)". المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. أيار/2014.
43. تقرير حول مشروع "ازدهار" المنفذ في محافظة معان بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية. جمعية الأنوار الخيرية للسيدات في محافظة معان وجمعية الأسر التنموية. 2012.
44. تقرير ملخص حول أعمال مشروع "حماية" (2013/1/2 ولغاية 2013/12/30). المركز الوطني لحقوق الإنسان. نيسان/2014.
45. تقرير ملخص حول "أهم السياسات والإجراءات التي يتبناها صندوق المعونة الوطنية، فيما يخص تأمين الحماية والرعاية اللازمة للمرأة الأردنية الفقيرة والمحتاجة". صندوق المعونة الوطنية. نيسان/2014.
46. تقرير ملخص حول "دور مؤسسة الإقراض الزراعي في الحد من فقر المرأة". مؤسسة الإقراض الزراعي. نيسان/2014.
47. تقرير ملخص حول "مبادرات المجلس الأعلى للسكان فيما يتعلق بقضايا المرأة". لغايات تقرير بيجين +20. المجلس الأعلى للسكان. نيسان/2014. الرابط الإلكتروني: www.hpc.org.jo/hpc
48. تقرير ملخص لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين/ مجال الصحة. وزارة الصحة. نيسان/2014.
49. جداول مؤشرات المرأة الأردنية باستخدام المنظور الجندري، 2009و2012. دائرة الإحصاءات العامة. الأردن. الرابط الإلكتروني: www.dos.gov.jo
50. جعفر حسان، وزير التخطيط والتعاون الدولي (السابق)، مقالة بعنوان " تحقيق الأهداف الألفية في الأردن"، وكالة الأنباء الإلكترونية- عمون، 2010/9/22. الرابط الإلكتروني: www.ammonnews.net/article
51. خارطة الطريق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وموقع الأردن في التقارير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. الأردن. الرابط الإلكتروني: www.mop.gov.jo
52. دراسة "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري". المجلس الوطني لشؤون الأسرة. 2013.
53. دراسة "صورة المرأة في الصحافة الأردنية المطبوعة في العقد الأخير (2001-2010). وزارة التربية والتعليم وبرنامج المساهمة والميزانية المقدم من منظمة اليونسكو للعامين (2010-2011).
54. "دليل الإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال". المجلس الوطني لشؤون الأسرة. 2012.
55. عبير دبابنه وأمل العواودة. تحليل النوع الاجتماعي في القطاع الخاص: دراسة لمجموعة شركات نقل. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2009.
56. عبير دبابنة. تحليل واقع النوع الاجتماعي في القطاع العام: دراسة نوعية لوزارة العمل. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2010.
57. قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (2011، 2012، 2013، 2014). دائرة الموازنة العامة. الأردن.
58. مجموعة تقارير حول "دور المركز الوطني لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق المرأة وفي متابعة تنفيذ خطة عمل بيان وإعلان عمان" و"موجز عن تقارير الزيارات الميدانية"، و"ملخص إنجازات مشروع حماية". المركز الوطني لحقوق الإنسان. نيسان/2014.
59. مسودة - الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 1325 (الصادر عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة) (2014 - 2018)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
60. مطوية "محو أمية النساء؛ ضمن إطار التعليم غير النظامي في الأردن". اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. كانون الثاني/2014 (مصدر المعلومات: عبدالله سهو الناصر/ رئيس قسم التعليم غير النظامي/ وزارة التربية والتعليم/ عمان- الأردن).
61. معلومات مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للاتحاد النسائي الأردني العام (www.gfjw.org.jo). بتاريخ 2014/5/21.
62. منال سويدان. عرض تقديمي حول "النوع الاجتماعي في الإحصاءات الأردنية". قسم إحصاءات النوع الاجتماعي. دائرة الإحصاءات العامة. 2013.
63. منى مؤتمن. "تأثر استثمارات سيدات الأعمال في الدول العربية بالأزمات الاقتصادية ودور منظمات أصحاب الأعمال في التخفيف من آثارها". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول "الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة". بيروت: 18- 20/ تشرين الأول/ 2011.
64. منى مؤتمن وآخرون. "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"/ دراسة كمية – نوعية. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. تشرين الأول/2010. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
65. منى مؤتمن. خطة عمل "الشبكة الوطنية لدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن للأعوام (2014- 2016). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. آذار/2014.

66. منشور حول "جمعية رعاية أسرة الجندي: 42 عاماً من العطاء والعمل بروح الفريق الواحد"، 2013.
67. مؤشرات الموارد البشرية في الأردن 2013. مشروع المنار. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.
68. نتائج الملتقى الوطني الأردني لمنظمات المجتمع المدني حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015. جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن". 2013.
69. نداء الإغاثة المشترك بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة. الأردن. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. تشرين أول/2012. الرابط الإلكتروني: www.mop.gov.jo